كلمة العدد

يتزامن صدور هذا العدد مع اعلان الموازنة العامة المعدلة للعام ٢٠١٢ والتي تهدف بشكل عام لتخفيض العجز الكلي، وبالتالي تخفيض معدل التضخم ، وذلك بزيادة الايرادات وترشيد الانفاق العام.ولتحقيق ذلك تضمنت الموازنة عدد من السياسات والاجراءات في جانب الايرادات والمصروفات ، منها على سبيل المثال تفعيل التحصيل الضريبى والجمركي والحد من الاعفاءات و الاستثناءات ، وتخفيض مصروفات الحكومة الاتحادية والحكومات الولائية والمجالس التشريعية ، ورفع الدعم عن المحروقات تدريجياً .

وفيما يتعلق بالسياسات والاجراءات التي تلي بنك السودان المركزي فقد استهدفت تخفيض السيولة في الاقتصاد وتحقيق استقرار سعر الصرف، فقد تم رفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني. وبالنسبة لتحقيق استقرار سعر الصرف فسيستمر العمل بالنظام المرن المدار ، وتم في جانب الطلب تخفيض سعر الصرف، وكذلك تخفيض الضخ للصرافات على ان يتم ايقاف ذلك تدريجياً وستقوم المصارف بتوفير النقد الاجنبي للمدفوعات غير المنظورة وخاصة العلاج والسفر .اما في جانب العرض ،فقد تم تعديل اجراءات عمليات الشحن وفترة استرداد حصيلة الصادر واستخدامها ، ولتشجيع الصادر وتحويلات العاملين بالخارج سيتم معاملة حصيلة الصادر والتحويلات بسعر تشجيعي (سعر الصرف الرسمي+ الحافز) . وفي جانب سياسات النقد الاجنبي تم اصدار عدد من الموجهات للمصارف بخصوص طرح الاسهم في الاسواق الخارجية.

هذا ونأمل ان تحقق هذه السياسات والاجراءات الاهداف المنشودة بتخفيض معدل التضخم والعجز في ميزان المدفوعات، وبالتالي المحافظة على إستقرار سعر الصرف ، بالاضافة لضرورة تفعيل وتنشيط الاجراءات والسياسات التي تضمنت في البرنامج الاسعافي ، وخاصة المتعلقة بزيادة الانتاج والانتاجية، واحلال الواردات وزيادة الصادرات (الزراعية والمعدنية) وتشجيع تحويلات العاملين بالخارج، والعمل على استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في مجال انتاج سلع الصادر والخدمات المرتبطة بها .

وايضاً نأمل ان تؤدي المفاوضات التي تجري بين السودان ودولة جنوب السودان لاتفاق حول الملفات العالقة وخاصة في مجال الامن والنفط والديون وغيرها . وسيؤدي ذلك الى تنشيط التبادل التجاري وتحريك عوامل الانتاج بين البلدين مما يسهم بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تضمن هذا العدد بجانب الابواب الثابتة اربعة مواضيع تناول الاول دور الحوافز والاجراءات في استقطاب تحويلات العاملين بالخارج. واستعرض الثاني المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودوره المحتمل في تحقيق اهداف الالفية للتنمية. والثالث باللغة الانجليزية ناقش التكامل الاقتصادي والمالي بين دول شمال افريقيا . اما الرابع ايضاً باللغة الانجليزية تطرق لاثر عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة الامريكية على الاقتصاد الصينى.

هذا وتناشد هيئة التحرير الباحثين لرفدها بالموضوعات البحثية وأوراق العمل لضمان استمرارية الاصدارة.

وبالله التوفيق

رئيس التحرير

المصرفي

مجلة مصرفية واقتصادية ربع سنوية
تصدرها الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء
بنك السودان المركزي
العدد الرابع والستين - يونيو ٢٠١٢م

الهيئة الإشرافية

سمية عامر عثمان
محمد عثمان أحمد
د. مصطفى محمد عبد الله

رئيس التحرير

محمد الحسن أحمد الخليفة

سكرتير التحرير

د. مجدي الأمين نورين

المحررون

عبد الله سليمان أحمد
د. عبد الباسط محمد المصطفى

الطابعون

المروة للطباعة والنشر

التصميم

ايمن محمد حمد عبد الباقي

تنويه

كل ما يرد في هذه المجلة من آراء ووجهات نظر لاتمثل بالضرورة رأي بنك السودان المركزي إنما تقع مسؤلية ذلك على الكاتب .

المصرفي

في هذا العدد

بحوث ودراسات	دورالحوافز والإجراءات فى استقطاب تحويلات العاملين بالخارج	محمد الحسن محمد احمد الخليفة مدير إدارة البحوث والتنمية	4
بحوث ودراسات	المسئولية الاجتماعيه للقطاع الخاص ودوره المحتمل فى تحقيق أهداف الألــفية للتنمية	د. عبد الحميد الياس سليمان دائرة الأبحاث الإقتصادية	8
أضواء علي	أضواء علي سياسات بنك السودان المركزي السارية	حسن محجوب الزبيرعلي إدارة البحوث والتنمية	17
ندوات و مؤتمرات	ندوة قضايا التنمية الإقتصادية بولاية القضارف	الحسين اسماعيل حسين بدري إدارة البحوث والتنمية	20
ندوات و مؤتمرات	ورشة عمل بعنوان الاستثمار السيــاحي في ولاية الخرطوم الواقع وآفاق المستقبل	عيسى احمد ترايو ادارة البحوث والتنمية	23

المصرفي

في هذا العدد

أضواء علي	أضـواء علـى الاستراتيجية الوطنية لتطوير الاحصاء فى بنك السودان المركزى	بشرى خير الحاج إدارة السياسات	26
قرأت لك	كتاب المشروعات الصغيرة اثرهـا في التنمية الاقتصادية بالدول النامية	د. مجدى الامين نورين إدارة البحوث والتنمية	30
أحـداث اقتصادية	أحـداث اقتصادية محلية وعـالميـة	مصطفى إبراهيم عبدالنبي الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء	32
مؤشرات اقتصادية	مؤشرات اقتصادية	سامية عبدالمنعم القوصي إدارة الإحصاء	34
The Impact Of China Trade Surplus On USA Trade Deficit		Dina Kamal Elshafei Policies, Reserarch And Statistics Department	48
Toward Financial And Economic Integration In North Africa		Dr. Mustafa Mohammed Abdalla Research and Development Directo	56

دور الحوافز والإجراءات فى استقطاب تحويلات العاملين بالخارج

أعداد: محمد الحسن محمد احمد الخليفة
مدير إدارة البحوث والتنمية

يهدف المقال للتعريف بأهمية تحويلات العاملين بالخارج ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتوفير النقد الأجنبي ، والمساهمة في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، بالإضافة لدورها في تخفيف حدة الفقر بإيجاد فرص العمل والمساعدة في إنشاء مشروعات إنتاجية وخدمية متوسطة وصغيرة الحجم. وأيضاً تطرق المقال لأداء هذه التحويلات على المستوى العالمي والعوامل المؤثرة عليها. وتم التركيز على السياسات والإجراءات التي تم إتخاذها لتشجيع التحويل عبر القنوات الرسمية، وكذلك تم استعراض أداء التحويلات مقارنة مع بعض الدول العربية، واختتم المقال بالنتائج والتوصيات.

مقدمة :

يعرف صندوق النقد الدولي تحويلات المغتربين بأنها تحويلات جارية تضم السلع والأصول المالية من مهاجرين، أو عاملين مقيمين خارج الدولة لفترة سنة أو أكثر إلى أشخاص (عادة أفراد وأسرهم) في دولهم الأصل.

تعتبر تحويلات المغتربين أو العاملين بالخارج من أهم مصادر الإيرادات بالعملات الأجنبية، وذلك نسبة لمساهمتها في تحسين موقف ميزان المدفوعات، وتخفيض العجز في الحساب الجاري، وزيادة معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في الدول النامية التي تواجهه نقص في موارد النقد الأجنبي. وأيضاً تساهم تحويلات العاملين بالخارج في تخفيف مستوى الفقر والبطالة بتوفير فرص العمل وإيجاد مصادر للدخل الاستهلاكي والإنتاجي بزيادة التكوين الرأسمالي، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، والإلمام بالمهارات المختلفة و نقل تجارب الدول التى يعملون بها ، ويمكن الاستفادة من ذلك فى تطوير انتاج السلع والخدمات فى الدول المصدرة للعمالة .

وفيما يتعلق بأداء بعض مؤشرات العاملين بالخارج على المستوى العالمي، تشير تقارير البنك الدولي للعام ٢٠١١ إلى أن حوالي ٢١٥ مليون نسمة من سكان العالم (٣٪) يعيشون خارج دولهم . وقد بلغ إجمالي التحويل حوالي ٣٧٢ بليون دولار للدول النامية بزيادة قدرها ١٢٪ عن العام ٢٠١٠ . ويتوقع أن تصل إلى ٥٩٣ بليون دولار خلال العام ٢٠١٤ . وتعتبر مصر ولبنان وباكستان والفلبين وفيتنام ونيجريا من الدول النامية التي تتدفق إليها التحويلات بحجم كبير مقارنة مع الدول الأخرى .

العوامل التي تؤثر على تحويلات المغتربين بالخارج :-

تتأثر تحويلات المغتربين سلباً أو إيجاباً بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، ومن العوامل الخارجية تحسن أداء المؤشرات الاقتصادية ومنها معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي، استقرار سعر الصرف ومعدل التضخم، بالإضافة إلى تقدم وتطور البنية التحتية والاقتصادية للدول المضيفة للعمالة. وقد تتأثر الدول المضيفة بالتطورات الاقتصادية والسياسية نتيجة للازمات الاقتصادية العالمية، ويؤثر ذلك سلبا على انتاج السلع والخدمات وبالتالي يتوقع انخفاض تحويلات العاملين بالخارج . بالإضافة إلى توفر فرص العمل ، و استقرار أوضاع العاملين وارتفاع مستوى التوظيف ، وتحسن الأجور وتوفر المناخ الاستثماري الملائم ، ومدى تطور الاسواق السلعية و المالية قد يؤدى إلى استقطاب المزيد من العمالة، وقد تفرض بعض الدول قيوداً على سفر العاملين بالخارج في إطار خطتها التي تهدف إلى المحافظة على العمال والموظفين المهنيين المهرة وذوى الكفاءت العالية Drain Brain .وأيضاً قد تفرض بعض الدول قيود في حالة قلة عدد العمال في المصانع والمشاريع الإنتاجية والخدمية الإستراتيجية. وتشير التجارب الى ان بعض الدول النامية التى تساهم تحويلات العاملين بالخارج في موارداها بنسبة كبيرة، تقوم بتشجيع العمل بالخارج فى حالة توفر التخصصات والمهن النادرة .

الهجرة في السودان :-

ترجع الهجرة في السودان إلى السبعينات من القرن الماضي، حيث بدأت أعداد كبيرة من السودانيين السفر إلى الدول العربية خاصة النفطية منها، وبعد تضاعف أسعار النفط في أواخر عام ١٩٧٣م ، وزيادة إيرادات تلك الدول وتوفير فرص عمل جديدة، وكان للسودانيين نصيباً وافراً من تلك الفرص في الأيدي العاملة ومن ذوى الكفاءات المختلفة، وقد بلغت هجرة العاملين السودانيين مداها في أواخر ثمانينات القرن الماضي، ومن

ثم بدأت تتناقص بعد تداعيات حرب الخليج ، ثم ارتفعت مرة أخرى بعد عام ١٩٩٥.

تراجعت الأهمية النسبية لتحويلات السودانيين العاملين بالخارج بعد اكتشاف وتصدير البترول في عام ١٩٩٩، حيث جاءت في المركز الثالث من قائمة مصادر النقد الأجنبي بالبلاد بعد كل من البترول وتدفقات الاستثمارات الأجنبية، ولكن بعد انفصال الجنوب وخروج جزء كبير من صادرات المواد البترولية ازدادت أهمية تحويلات العاملين بالخارج في إطار البحث عن مصادر جديدة، ويمكن أن تعود هذه التحويلات إلى دورها الطليعي للمساهمة في توفير موارد النقد الأجنبي واستعادة التوازن الخارجي، إذا تم اتخاذ الإجراءات والسياسات التي تحفز وتشجع تدفق هذه الموارد.

تشير التجربة إلى أن السياسات والإجراءات التي تحفز تحويلات العاملين بالخارج ترتبط بتطورات الاقتصاد السوداني، حيث بدأت بربطها بتحويل الزامى وتحديد مبالغ للتحويل، ويتم وفقا لذلك منح اعفاء جمركى يمكن الاستفادة منه فى استيراد سلع ومعدات. وبعد تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي في العام ١٩٩٢ اصبحت الحوافز تشجيعية. وفى هذا الصدد تبنت الجهات ذات الصلة سياسات وإجراءات تحفز وتشجع العاملين بالخارج لتحويل مواردهم عبر القنوات الرسمية بهدف زيادة موارد النقد الاجنبى.

الحوافز والإجراءات التي تبناها بنك السودان المركزي بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة :

يهتم بنك السودان المركزي بالتنسيق مع بعض الجهات الأخرى ذات الصلة بتحويلات المغتربين في إطار الجهود التي تهدف لتنويع مصادر النقد الأجنبي لتغطية الفاقد من إيرادات البترول بعد انفصال جنوب السودان وخروج النفط من قائمة الصادرات. ويمكن تلخيص الحوافز والإجراءات التي تبناها البنك المركزي **بالتنسيق مع الجهات الأخرى منذ فترة الثمانينات من القرن الماضي على النحو التالى:-**

أولاً : في مجال الحوافز والإعفاءات الجمركية والضريبية :

- تم إعلان السياسة التشجيعية للسودانيين العاملين بالخارج لأول مرة في يونيو ١٩٧٦، وتتلخص في منح المغتربين ١٥٪ من السعر الرسمي للجنيه عند التحويل للداخل مع منحهم إعفاء جمركياً يبلغ (٥٠٠) جنيه مرة في العمر، وقد عدل الإعفاء الجمركي ليصبح (٧٠٠) جنيه.
- تم تعديل تلك السياسات في يوليو ١٩٨٦ وأصبح المغترب يمنح حافزاً نقدياً قدره ٥٠٪ من السعر الرسمي بالإضافة إلى ١٥٪ التي تدفع عند التحويل للداخل وبذا أصبح الحافز النقدي ٦٥٪ من السعر الرسمي للجنيه السوداني، كما يمنح المغترب إعفاءاً جمركياً في حدود (١٥٠٠) جنيه و٢٠٪ مما زاد من المبلغ الذي يستحق عليه الإعفاء .

ثانياً: في مجال تخصيص الأراضي السكنية والمشروعات الاستثمارية :

- تم في عام ١٩٨٦ تخصيص أراضى سكنية للمغتربين شريطة أن تدفع قيمتها بالعملات الحرة.
- منح حوافز عينية أخرى تتمثل في الأتي :

(1) عندما يصل إجمالي النقد الأجنبي المباع بالسعر الحر إلى مبلغ لايقل عن خمسة وعشرون ألف دولار أو ما يعادلها بالعملات الحرة الأخرى يكون صاحب الكبون مستحقاً لان يمنح قطعة ارض سكنية بالسعر الأساسي مرة واحدة تدفع بالعملة الحرة.

(2) عندما يعادل إجمالي النقد الأجنبي المباع بالسعر الحر وفقاً لما ورد في (١) أعلاه إلى مبلغ لايقل عن عشرة ألف دولار أمريكي أو ما يعادله بالعملات الحرة الأخرى يمنح المغترب بناءاً على طلبه رخصة استيراد سيارة لمرة واحدة.

في ابريل ١٩٨٦ تم تعديل الحوافز مرة أخرى ليصبح كالأتي :

(١) الأمتعة الشخصية والسلع والمنقولات : اي أمتعة شخصية تقدر تكلفتها بين (٨٠٠- ٤٢٠٠) جنيه لا تحتاج إلى رخصة استيراد وما زاد عن الحد الأدنى من التحويلات يعطى معه التمتع بإعفاء جمركي بنسبة ١٥٪ مرة واحدة في السنة. وفى حالة العودة النهائية يمنح إعفاء جمركي للسلع والمنقولات حسب الفئات.

(٢) تخصيص الأراضي السكنية : بعد الالتزام بسداد المساهمة الوطنية الإلزامية يحق للسوداني العامل بالخارج الحصول على قطعة ارض سكنية و تتفاوت الأسعار حسب الموقع.

ثالثاً : الحوافز والإجراءات بعد إعلان سياسات التحرير الاقتصادي :-

- سمح البنك المركزي تحويلات المغتربين عن طريق البنوك وشركات الصرافة عبر الكاونتر أو عبر الحسابات، على أن يتم تسليم قيمة التحويلات الواردة حسب اختيار المستفيد بالعملة المحلية أو الأجنبية.
- يتم دفع التحويلات الواردة بسعر الصرف المعلن في يوم صرف التحويل زائداً نسبة الحافز المحددة من قبل البنك المركزي.
- تشجع سياسات بنك السودان المركزي السارية البنوك وشركات الصرافة على تحويل موارد العاملين بالخارج عبر القنوات الرسمية، وذلك بمنح العديد من الحوافز للبنوك النشطة في هذا المجال.

• تحويل أي مبلغ لداخل السودان دون تحديد، وذلك بعد التأكد من مصدره واستيفاء متطلبات وكالة التحريات المالية.

أداء تحويلات المغتربين السودانيين خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١١ :-

أظهرت تحويلات المغتربين السودانيين بالخارج خلال الفترة قيد النظر تذبذباً واضحاً بين الانخفاض والارتفاع، ويلاحظ انخفاضها بصورة ملحوظة في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١، وقد يعزى ذلك لعدد من العوامل أهمها اتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازى.

الجدول رقم (١) تحويلات المغتربين السودانيين كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي

العام	الناتج المحلي الإجمالي (مليار جنيه سوداني)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	حجم تحويلات المغتربين (مليار دولار)	تحويلات المغتربين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	سعر الصرف
1990	0.11	_	0.1	-	_
1991	0.19	12.9	0.1	0.4	0.015
1992	0.42	3.2	0.1	3.8	0.133
1993	0.95	4.4	0.1	1.8	0.216
1994	1.88	4.7	0.1	2.3	0.400
1995	4.05	4.8	0.4	7.2	0.838
1996	10.40	71.2	0.2	0.3	0.146
1997	16.14	94.3	0.4	0.4	0.171
1998	22.00	92.8	0.7	0.7	0.237
1999	27.06	10.5	0.7	6.7	2.577
2000	33.60	13.0	0.7	5.1	2.577
2001	40.60	15.5	0.8	5.3	2.614
2002	47.70	22.0	1.1	5.0	2.167
2003	55.70	21.4	1.2	5.7	2.602
2004	68.70	27.5	1.6	5.7	2.500
2005	85.70	37.3	0.8	2.1	2.300
2006	96.60	48.1	0.8	1.7	2.010
2007	106.50	52.0	1.0	1.9	2.050
2008	124.60	59.6	1.6	2.7	2.090
2009	135.70	60.6	1.4	2.3	2.240
2010	162.20	74.7	1.0	1.3	2.170
2011	186.60	70.2	0.4	0.6	2.660

المصدر: بنك السودان المركزي والجهاز المركزي للإحصاء

الشكل رقم (١) يوضح اتجاه تحويلات المغتربين كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي

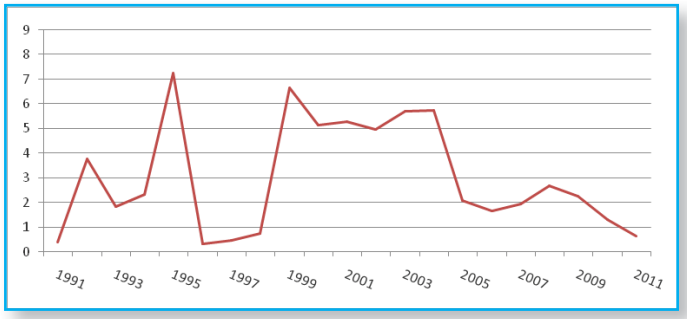

تجربة بعض الدول العربية مقارنة بالسودان :-

تشير التجربة في بعض الدول العربية إلى أن تحويلات العاملين بالخارج تساهم بنسبة كبيرة في إيرادات النقد الأجنبي والناتج المحلى الإجمالي .

الجدول رقم(٢) موقف تحويلات المغتربين السودانيين كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي خلال الأعوام ٢٠٠٩-٢٠١١ ،مقارنة مع بعض الدول العربية

الدولة	لبنان	الأردن	المغرب	تونس	اليمن	مصر	السودان
2009	22.4%	15.6%	6.6%	5.3%	6%	4%	2%
2010	22%	13.4%	9%	4.5%	5.2%	6%	2%
2011	19.6%	12.8%	6.8%	4.4%	-	3%	0.6%

المصدر: كتاب حقائق الهجرة والتحويلات العربية لعام ٢٠١١

يتضح من الجدول رقم (٢) ، أن لبنان تأتى في المرتبة الأولى مقارنة مع الدول العربية الأخرى التي تتدفق إليها تحويلات العاملين بالخارج، وذلك من حيث الحجم والنسبة إلى الناتج المحلى الإجمالي إذ تمثل حوالي ٢٢,٤٪ و ٢٢٪ ،١٩,٦٪ خلال الأعوام ٢٠٠٩ ،٢٠١١،٢٠١٠ على التوالي. تليها الأردن والمغرب واليمن ومصر وتونس. ويأتي السودان في المرتبة الأخيرة من حيث الحجم ونسبة من الناتج المحلى الإجمالي، إذ تمثل حوالي ٢٪ و ٠,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالي خلال عامي ٢٠١٠ و٢٠١١على التوالي .

النتائج والتوصيات :-

تشير الإحصاءات إلى ضعف حجم تحويلات السودانيين العاملين بالخارج، وذلك بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الجهات المختصة للتشجيع عن طريق الحوافز والإعفاءات،وايضا يلاحظ تدنى حجم تحويل العاملين السودانيين مقارنة مع بعض الدول العربية . وهذا الوضع يتطلب تضافر الجهود والتنسيق بين الجهات ذات الصلة لتبنى إجراءات وسياسات جديدة ، بالإضافة لمعالجة السلبيات التي صاحبت السياسات السابقة، وذلك لتحقيق الاهداف الحالية للدولة فى جانب القطاع الخارجى، والتى تتمثل فى توفير النقد الاجنبى و تنويع مصادرة بغرض

بناء احتياطيات مقدرة لمقابلة الاستيراد والالتزامات الخارجية والمدفوعات غير المنظورة، وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات، والمحافظة على استقرار سعر الصرف.

في إطار الجهود المبذولة قبل القطاعين العام و الخاص لزيادة موارد النقد الأجنبي، وزيادة المعروض منها، يمكن طرح بعض التوصيات بهدف لتشجيع وزيادة حجم تحويلات السودانيين العاملين بالخارج وتشمل :-

١. ضرورة تحسين النظام المعمول به لحصر وتسجيل العاملين بالخارج للوقوف على العدد الحقيقي ، بالإضافة للتصنيف حسب الدول التي يعملون بها والأعمال والمؤهلات والمهن، وذلك لتسهيل عملية المتابعة والوصول إليهم وإعداد وتنظيم برامج التنوير وتقديم الحوافز ، ويمكن توزيع استبيان يتضمن تقييم الحوافز والاجراءات السابقة و المقترحات التى يرونها مناسبة ليتم تطبيقها مستقبلا.

٢. تشجيع البنوك وشركات الصرافة بتوسيع شبكة مراسليها بالخارج، وفتح مكاتب صرف في السفارات ، بالإضافة إلى العمل على انتشار فروعها في مختلف مناطق السودان والتحويل عبر الفروع ومكاتب الصرف الريفية .

٣. المحافظة على استقرار سعر الصرف وتخفيض الفرق بين السعر الرسمي والموازى لتشجيع التمويل عبر القنوات الرسمية.

٤. توجيه مدخرات وتحويلات السودانيين العاملين بالخارج لتحقيق التنمية من خلال توظيفها في قطاعات اقتصادية إنتاجية كالصناعة والزراعة، وسيساهم ذلك في تحسين أداء الاقتصاد الوطني ورفع نسبة نموه .

٥. إعطاء السودانيين العاملين بالخارج الذين يقومون بتحويل مدخراتهم عبر القنوات الرسمية حوافز تشجيعية سواءاً جمركية أو ضرائبية لاستيراد معدات ووسائل الإنتاج للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم والعربات للاستخدام الشخصي الأخرى والأمتعة الشخصية الأخرى .

٦. تشجيع البنوك على تحسين جودة الخدمات البنكية وتسهيل التحويلات الواردة وعملية فتح الحسابات بالنقد الأجنبي للمغتربين، والعمل على تخفيض تكلفة التحويل عبر البنوك والصرافات.

٧. تدريب وتنمية قدرات العاملين في مجال التحويلات المالية من خلال نشر الوعي المصرفي والادخاري لدى السودانيين العاملين بالخارج، وتعريفهم بالخدمات المالية التي يقدمها الجهاز المصرفي السوداني. وضرورة استمرار تحويلاتهم خاصة في ظل التحديات التي تواجه البلاد في المرحلة القادمة، وذلك من خلال دورهم ومساهمتهم في استدامة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، وحثهم لزيادة الميل الحدي للتحويل عبر القنوات الرسمية .

٨. تكوين محافظ استثمارية يساهم فيها العاملين بالخارج، على أن يتم استغلال هذه الموارد في إنتاج سلع وخدمات الصادر، ويمكن أن يتم استغلال جزء منها في تطوير مشروعات التمويل الأصغر، بهدف توفير فرص العمل بعد العودة النهائية .

٩. دراسة تجارب الدول الناجحة فيما يتعلق بتحويل العاملين بالخارج والنظر فى امكانية الاستفادة منها.

المراجع :

١. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لاعوام مختلفة .

٢. البنك الدولي- حقائق عن الهجرة والتحويلات العربية لعام ٢٠١١ .

٣. دراسة عن أثر انخفاض الدخول في دول المهجر على المغتربين وبعض جوانب الاقتصاد السوداني نوفمبر ١٩٩٩م- الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء بنك السودان المركزي

٤. التقارير السنوية لبنك السودان المركزي لأعوام المختلفة.

٥. قراءات حول الموضوع من مواقع مختلفة على الشبكة العالمية للانترنت.

المسئولية الاجتماعيه للقطاع الخاص ودوره المحتمل فى تحقيق أهداف الألفية للتنمية

د. عبد الحميد الياس سليمان
دائرة الأبحاث الإقتصادية

تمهيد:

يمر السودان بتحولات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة، وذلك نتيجه لانفصال جنوب السودان الذى تمخض عنه تقلص مساحة السودان بمقدار الثلث ، وكذلك تقلص عدد السكان بما يفوق ثماني مليون نسمة. على الرغم من ذلك فان السودان لا يزال احد اكبر الاقطار الافريقية والعربية بمساحة اجمالية تقدر بحوالى ١،٨٨٢،٠٠٠ كلم مربع. ويعتبر السودان دولة منخفضة الكثافة السكانية عند مقارنة عدد السكان البالغ حوالى ٣٣،٤١٩،٦٢٥ نسمة مع مساحة القطر الكبيرة نسبياً. تمثل ولاية الخرطوم المركز الرئيس للثقل السكانى بالبلاد ،حيث أنها اصبحت تمثل الوجهة الرئيسية للتدفقات السكانية المستمرة من كافة ارجاء البلاد الاخرى نتيجة للنزوح بسبب الصراعات المسلحة، التدهور البيئى، البطالة، نقص الخدمات الاساسية وسبل كسب العيش فى تلك المناطق.

على الرغم من ان السودان يعتبر من الاقطار الغنية بالموارد الطبيعية، إلا ان الاستفادة من تلك الموارد وتوزيع مردودها على السكان لايزال محدوداً مما انعكس سلباً على نوعية الحياة التى يعيشها الناس. ويعتبر الصراع المسلح الذى خبره السودان منذ استقلاله والى اليوم أحد ابرز التحديات الكبيرة والماثلة التى أعاقت مجهودات التنمية بالسودان بصورة كبيرة أفرزت واقعاً انسانياً صعباً على وجه الخصوص فى المناطق المتأثره تمثل فى موجات النزوح، فقدان نظم كسب العيش، تدمير البيئة المحلية، تدمير البنى التحتية واعاقة مشاريع التنمية والخدمات الاساسية.

نتيجة لما تقدم وبسبب تضافر عوامل اخرى فقد تأثرت المقدرات المؤسسية الحكومية لتقديم الخدمات الاساسية للسكان فى ظل حالة من عدم التوازن المالى والاقتصادى ونقص البيئة التنظيمية والمؤسسية المواتية لنمو القطاع الخاص. عليه فأن تحقيق غايات التنمية بمفهومها الواسع وعبر الاطار التخطيطى العالمى المعروف باهداف التنمية للالفية MDGs، Millennium Development Goals أصبح مواجهاً بالعديد من التحديات التى يمكن اجمالها فى النزاعات المسلحة، نزيف العقول وهجرة الكوادر المدربة، التدهور البيئى، التفاوتات الجغرافية الكبيرة، عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى وضعف القدرات المؤسسية والبنى التحتية. إن هذا القدر من التحديات الكبيره والماثلة التى تقف امام تحقيق أهداف وغايات التنمية يتطلب حشد الموارد المحلية وتنسيقها خاصة فى ظل الظروف المعقدة الحالية التى يعيشها السودان والمتمثلة فى إنفصال الجنوب ، وما افرزه من آثار اقتصادية الى جانب المقاطعة الاقتصادية التى ظل يعانى منها السودان منذ وقت ليس بالقصير.

من هنا يبرز الدور الكبير الذى يمكن ان يلعبه القطاع الخاص وتنظيمات المجتمع المدنى فى تحقيق أهداف التنمية للالفية خاصة وان القطاع الخاص أصبح يمثل الركيزه الاساسية للنشاط الاقتصادى بالبلاد فى ظل سياسات السوق الحر المطبقة منذ مطلع التسعينات من القرن المنصرم. إن هذه الورقة تعتبر محاولة لتلمس الدور المحتمل الذى يمكن ان يلعبه القطاع الخاص فى تحقيق أهداف التنمية للالفية عبر الآليات المختلفة المتعارف عليها خاصه فى ظل التحديات التى تمت الاشاره اليها سابقاً. فى هذا الخصوص فان الورقة تهدف لاستعراض بعض أهم الاطر الفكرية المتعلقة بدور القطاع الخاص فى تحقيق اهداف الالفية والتى ترتكز بصورة أساسية على مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات (Responsibility Social Corporate) بما يمكن من مطابقتها للواقع السودانى والتعرف على مدى ملائمتها. عليه فان هذه الورقه تعتبر ورقه مفاهيمية (conceptual) فى المقام الاول بحيث تعمل على فتح الباب امام المزيد من الدراسات المعمقة والنقاش الهادف لتعظيم فوائد اسهامات القطاع الخاص فى هذا الدور المجتمعى والوطنى الهام.

ماهية المسئولية الاجتماعية للشركات وتطورها:

تتعد التعريفات للمسؤولية الاجتماعية للشركات كما تتعدد اشكالها وصورها، كما تختلف باختلاف وجهات النظر في تحديد شكل هذه المسؤولية. فمن ناحية نجد ان البعض يراها بمثابة تذكير للشركات بمسؤولياتها وواجباتها إزاء مجتمعها الذي

تنتسب إليه وتعمل وسطه، بينما يرى البعض الآخر أن مقتضى هذه المسؤولية لا يتجاوز مجرد مبادرات اختيارية تقوم بها الشركات صاحبة الشأن بإرادتها المنفردة تجاه المجتمع. ويرى آخرون أنها صورة من صور الملاءمة الاجتماعية الواجبة على الشركات. إلا أن كل هذه الآراء تتفق من حيث مضمون هذا المفهوم. وقد عرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية على أنها «الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل» (بريش وغراية، ٢٠١٢). لقد أصبحت المسؤولية الاجتماعية للشركات تلقى اهتماماً متعاظماً من منظمات الاعمال على اختلاف أنواعها ومجالات عملها. وقد اصبحت المساهمات التى تقدمها مؤسسات الاعمال باشكالها المختلفة لدعم المجتمعات والافراد تشكل إحدى المعايير الهامة لتقييم أداء الشركات، إلى جانب المعايير المتعلقة بجودة الإنتاج ونوعية الخدمة ومستوى الأسعار وتحقيق الأرباح وغيرها. ومما زاد من اهمية الدور الاجتماعي للشركات والقطاع الخاص تقلص العديد من الأدوار الاقتصادية والخدمية، التى كانت تؤديها الحكومات كنتيجة لاتباع سياسات السوق الحر. من المهم الاشارة الى ان اسهمات الشركات أصبحت لا تقف عند التبرعات للمشروعات والبرامج التنموية والخيرية بل تعداها الى مجالات للعمل يمكن ان تعود على المجتمعات والدول بفوائد كبرى ويجنبها كوارث وأزمات بيئية واقتصادية واجتماعية ستكون في تكاليفها ونتائجها أكبر بكثير من التكاليف المترتبة على هذه المسؤوليات والالتزامات. من ناحية اخرى فقد أصبح دور مؤسسات القطاع الخاص محورياً في عملية التنمية، وهو ما أثبتته النجاحات التي تحققها الاقتصادات المتقدمة في هذا المجال، وقد أدركت مؤسسات القطاع الخاص أنها غير معزولة عن المجتمع، وتنبهت إلى ضرورة توسيع نشاطاتها لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية، مثل هموم المجتمع والبيئة، وإلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأضلاع الثلاثة التي عرّفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة وهي النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة. وبما أن الشركات التجارية والاقتصادية والمالية الوطنية والدولية، على حد سواء، ليست بشركات خيرية وأن هدفها الأول تحقيق أكبر عائد من الربح على أصحابها فقد كان من الضرورة بمكان وجوب تذكير الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية والأخلاقية حتى لا يكون تحقيق الربح عائداً عن أمور غير مقبولة أخلاقياً، أو قانونياً كتشغيل الأطفال والإخلال بالمساواة في الأجور وظروف وشروط العمل، والحرمان من الحقوق الأساسية للفرد. علاوة على ذلك، فإن الدور الرئيس الذي تلعبه الشركات، كونها المصدر الرئيس للثروة والتحديث وتوليد فرص العمل، يحتّم عليها القيام بواجباتها الاجتماعية وفقاً للمفاهيم الحديثة، كما أن التطورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عصر يتسم بالتغير السريع تحتّم عليها ذلك أيضاً (نفس المصدر السابق).

الميثاق العالمي للمسئولية الاجتماعية:

تم في عام 1999 الاقتراح الأول للميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية من قبل الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان في خطابه أمام المنتدى الاقتصادي العالمي، في حين أطلق الميثاق بمرحلته النهائية في مقر الأمم المتحدة نيويورك في 26 يوليو 2000. وهو عبارة عن مبادرة مواطنة طوعية متعلقة بالشركات يعرض تسهيلا وتعهدا من خلال عدة آليات (سياسات الحوار، المعرفة، ومشاريع متعلقة بالشراكة). ويعتمد هذا الميثاق على المسئولية الاجتماعية العامة، بما في ذلك شفافية الشركات والقوى العاملة والمجتمع المدني للبدء والمشاركة في الأداء الجوهري المتعلق بمتابعة المبادئ المستند عليها الميثاق، وهذه المبادئ هي:

حقوق الإنسان:

- على منظمات الأعمال أن تدعم وتحترم حقوق الإنسان المعلنة عالميا.
- التأكد من أنها ليست متواطئة في أي انتهاك لحقوق الإنسان.

العمل:

- الإلغاء الفعلي لعمالة الأطفال.
- إزالة التمييز فيما يتعلق بالموظفين والتوظيف.
- إزالة كل أشكال العنف والعمل الإجباري.

البيئة:

- تولي المبادرات من اجل الترويج أكبر للمسؤولية الاجتماعية.
- على منظمات الأعمال أن تدعم الطريقة الوقائية للتحديات البيئة.

محاربة الفساد:

- على منظمات الأعمال أن تعمل ضد كل أشكال الفساد بما فيها الرشوة والابتزاز.

المحتوى الاقتصادى لنشاط القطاع الخاص فى السودان:

لم تتغير بنية الإقتصاد السودانى بصورة كبيرة منذ التسعينات حيث نجد ان مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج المحلى الإجمالى شهدت زيادة معتبرة إبتداءاً من النصف الأول من التسعينيات حتى شكلت حوالى نصف الناتج المحلى فى العام ١٩٩٩م ولكن بدأت تلك المساهمة فى التراجع فى الخمس سنوات الأخيرة نتيجة لتقلص الإنتاج الزراعى والزيادة الكبيرة فى حصة

القطاع الصناعى. على الرغم من ذلك فإن القطاع الزراعى يبقى هو القطاع السائد فى الإقتصاد من حيث النمو والتشغيل. أيضاً يلاحظ التدنى الكبير فى مساهمة أكبر القطاعات المكونة للناتج المحلى الإجمالى (الخدمات)، حيث إنخفضت مساهمته من ٥٤٪ عام ١٩٩٠ إلى ٣٢,٧٪ عام ٢٠٠٨ ويعزى هذا الإنخفاض الكبير جزئياً لتحويل بعض من عناصر القطاع إلى القطاع الصناعى (المياه، الكهرباء، البناء والتشييد). كذلك إرتفعت مساهمة القطاع الصناعى منذ العام ٢٠٠٠م نتيجة للتكوين الجديد للقطاع.

شهد العقد الحالي تحقيق معدلات نمو عالية ومستقرة للناتج المحلي الاجمالي مدفوعة باستغلال النفط الذي بدأ في العام ١٩٩٩، وتدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة FDI والتي ارتبطت الى حد كبير بصناعة النفط. لقد ارتفع الدخل القومي من حوالي ١٠ مليار دولار في العام ١٩٩٩م الى ٥٣ مليار في العام ٢٠١٠م ، وتبعاً لذلك فقد ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من حوالي ٣٤٨ دولار الى ١،٣٩٣ دولار خلال نفس الفترة. ولكن على الرغم من تحقيق معدلات النمو العالية المشار اليها ، الا ان النمو الذى تم تحقيقه لم يكن ذو قاعدة عريضة من حيث المساهمات القطاعية، والتوزيع الجغرافى والسكانى بحيث تركزت معظم الاستثمارات والخدمات المصاحبة فى العاصمة الخرطوم ومن حولها والتفاوتات التنموية الملحوظة بين الولايات وبين المناطق الحضرية والريفية والتوسع المضطرد للقطاع غير المنظم والذى ارتبط بموجات الهجرة من الريف للحضر نتيجة لنقص الخدمات وفرص العمل فى المناطق الريفية. تشير الادلة المتوفرة الى احتمال حدوث انتكاسات للدول التى تعانى من صراعات وحروب بسبب عدم إحراز تقدم كاف في معالجة قضايا الفوارق والتنمية غير المتوازنة في فترة ما بعد الصراع عليه فان النهوض بمؤشرات التنمية البشرية عبر تحقيق أهداف التنمية للالفية يعتبر صمام الامان من انتشار رقعة الصراعات. من الضرورى ايضاً الاشارة الى ان هنالك العديد من المهددات للنمو الاقتصادى واستمراريته خاصة بعد انفصال دولة الجنوب .

من أهم مهددات استدامة النمو الاقتصادي في السودان الاعتماد الكبير على عائدات النفط الذي هو في الأساس غير موثوق كما اثبتت تجربة انفصال جنوب السودان والازمة المالية الدولية التى ادت لانخفاض اسعار النفط . كما ان المهددات الاقتصادية لا تصدر فقط من الاعتماد على سلعة واحدة كمصدر رئيسي للنمو ، ولكن أيضا إهمال تطوير القطاعات غير النفطية (مظهر من مظاهر "لعنة الموارد") الى جانب استمرار الدور المهيمن على نحو متزايد من القطاع العام. و على ذلك، فإن التحدي السياسي لاستمرار النمو والازدهار ينشأ من ارث السودان من التفاوت

القطاع الخاص فى السودان:

بدأ السودان منذ مطلع التسعينات من القرن السابق فى تطبيق حزمة من الاصلاحات والبرامج الاقتصادية المبنية على تبنى اقتصاد السوق الحر، الذى يعتمد بصورة اساسية على ريادة القطاع الخاص وتقليص، دور الدولة فى الاقتصاد. فى هذا المنحى فقد تم تبنى برنامج واسع للاستخصاص تم بموجبه التصرف فى عدد كبير من الوحدات والمؤسسات العامة للقطاع الخاص، وذلك عبر البيع او اجراء تعديلات فى طريقة عملها لتعمل على اسس ربحية ، كما تم التخلص من بعض الوحدات بصورة نهائية. نتيجة لتبنى تلك السياسات فقد ازدادت استثمارات القطاع الخاص بشقيه المحلى والاجنبى فى السودان بصورة كبيرة، وامتدت لتشمل كافة القطاعات الانتاجية والخدمية. ففى المجال الزراعى قامت المشاريع الزراعية الخاصة في المناطق المروية في النيلين الأزرق والأبيض، كما كان للقطاع الخاص دوراً هاماً في مشروعات الزراعة الآلية و المطرية تمويلاً و تسويقاً و توفيراً للآليات فى مناطق كسمسم و هبيلة و القضارف والرهد وأم روابه إلى جانب مشروع الجزيرة. أما فيما يتعلق بالقطاع الصناعى فان القطاع الخاص يلعب دوراً ريادياً وهاماً حيث تتحرك عجلة التصنيع بجهود القطاع الخاص فكانت الصناعات المرتبطة بالزراعة مثل المعاصر والمطاحن والصناعات التي تعتبر بدائل للإستيراد كالمكرونة والشعيرة والصابون والغزل والنسيج ...الخ. وقد تركزت معظم الصناعات بولاية الخرطوم لتوفر البنيات الأساسية التحتية بها وبإعتبارها السوق الرئيسي وبالرغم من ذلك فقد تحمل بعض المستثمرين عبء الاستثمار فى عدد من الولايات خاصة التي تتوفر فيها مدخلات الإنتاج .

فيما يتعلق بالقطاع الخدمى يلاحظ ان مشاركات القطاع الخاص قد امتدت بصورة كبيرة لتشمل كافة الانشطة الخدمية بما فيها الخدمات الصحية والتعليمية على جميع المستويات فكانت الجامعات والمعاهد العليا و المدارس في مستوياتها المختلفة والمراكز الصحية والمستشفيات الخاصة. أيضاً امتدت استثمارات القطاع الخاص لتشمل الطيران الخاص، البصات السفرية عبر الولايات، المواصلات داخل المدن بكل أنواعها، إدخال التقنيات

الحديثة في مجال البناء و التشييد، قيام العديد من البنوك و الشركات في المجال المالي و المصرفي، واخيراً أصبح قطاع الإتصالات من اكبر وأنجح القطاعات الخدمية والذى يحتل فيه السودان مكانه مرموقة على المستوى الاقليمى. أما فيما يتعلق باسهامات القطاع الخاص فى الاستثمار فى قطاع البنى التحتية عبر الشراكة مع القطاع العام (PPP ،Partnership Public – Private) فقد اوضحت خلاصة التجارب الدولية ان نجاح الشراكة من هذا النوع تتطلب بصورة اساسية تعزيز الأطر المؤسسية والقانونية اللازمة. تجدر الاشارة الى ان عدم وجود هذه الاطر قد أدى لبعض السلبيات فى برنامج الخصخصة السودانى.

و حسب التجارب الدولية فان الإصلاحات المطلوبة لإيجاد شراكة فعالة فى البنية التحتية تشمل ثلاثة جوانب اساسية هى: (أ) نظام قانونى يشكل الضمان للملكية الخاصة عليها اومصادرتها دون تعويض عادل، (ب) وجود عقد قانونى قوي وآليات لحل النزاع حول بنود العقد (ج) وجود اعراف وقوانين، مدعومة بمؤسسات، تعمل على تفويض السلطات للجهاز البيروقراطى بحيث يمكنه ان يعمل بشكل مستقل نسبيا حسب تشريعات محدده بوضوح .

بعض أيجابيات مشاركة القطاع الخاص التنموية:

- الاسهام فى إستغلال جزء من الموارد الاقتصادية الكبيرة التى تزخر بها البلاد فى مختلف القطاعات الانتاجية الزراعية و الصناعية و الخدمية.
- الاسهام فى رفد الموازنه العامة بموارد مالية مقدرة عبر الضرائب ورسوم الانتاج باشكالها المختلفة.
- الاسهام فى تحقيق قيمة مضافة للإقتصاد الوطني عبر انتاج السلع والخدمات.
- توفير فرص العمل لعدد كبير من المواطنين فى مختلف المناطق القطاعات.
- الاسهام الإيجابي فيما يتعلق بالحراك السكاني لمواقع الإنتاج بدلاً عن الهجرة للمدن الكبيرة و بالتالي عدم الضغط على الخدمات العامة.
- الاسهام فى دعم قطاع الصادرات السودانى، وذلك عبر تحقيق الإكتفاء الذاتي في بعض السلع الإستهلاكية وتصدير بعض السلع.
- تقليل حجم فاتورة النقد الأجنبي التي تستخدم في إستيراد بعض السلع للإستهلاك المحلي.
- الاسهامات الاجتماعية الكبيرة سواء كانت بصورة مباشرة عبر المنح والهبات او بصورة غيرمباشرة عبر ما يقدم من اسهامات فى بعض المجالات المتصلة بحياة الناس مثل استدامة البيئة.
- توفير فرص التأهيل والتدريب لعدد كبير من القوى العاملة السودانية.

العوائق التي واجهت مساهمات القطاع الخاص التنموية:

يرى البنك الدولى ان القطاع الخاص فى السودان يواجه ثلاثة عوائق رئيسية تحد من نموه وتوسع استثماراته وهى تتمثل فى عدم الاستقرار السياسى، الفساد وعدم اليقين الاقتصادى. أما الحزمة الاخرى من العوائق فتتمثل فى البنيات الاساسية، التمويل والضرائب، والتى تعتبر قواسم مشتركة تواجه القطاع الخاص فى الدول المستقرة متوسطة الدخل مثل الهند والصين. الى جانب ذلك فان تنافسية القطاع الخاص فى السودان تعتبر ضعيفة نسبة لارتفاع تكلفة المعاملات، ضعف مؤسسات السوق، نقص البنيات الاساسية الى جانب القيود الادارية.

حسب تقرير البنك الدولى فانه يجب الحد من الوجود الكبير للحكومة والمؤسسات المملوكه للدولة لما له من اثر سلبي على الاستثمارات الخاصه. من اجل زيادة حجم خدمات البنيات الاساسية قامت الحكومة بتنفيذ عدد من المرافق الاساسية كبيرة الحجم مثل سد مروى. وقد ادى الاقتراض المحلى من القطاع الخاص السودانى لتمويل مشروعات الاستثمار العام الى حدوث ضائقة ائتمانية فى سوق الائتمان الخاص. وبالمثل فان وجود المؤسسات المملوكة للدوله فى قطاعات مختارة مثل الصناعات الزراعية وتجميع السيارات، مع منحها أحياناً معاملة تفضيلية من الحكومة اصبح يشكل حاجزاً امام دخول الاستثمار الخاص. ومن أجل تحسين الكفاءة، يجب تشجيع المزيد من الاشتراك المباشر للقطاع الخاص فى تقديم خدمات البنية الاساسية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص فى مجال البناء والتشغيل عبر ايجاد أطر مؤسسية وقانونية اقوى. وقد اتخذت الحكومة خطوات لتحرير الخدمات فى مجال النقل المائى الداخلى، السكك الحديدية، والاتصالات السلكية واللاسلكية (World Bank، 2010) .

عموماً يمكن القول بأنه وعلى الرغم من الدور الكبير الذي لعبة القطاع الخاص في مشروعات التنمية بقطاعات الإقتصاد المختلفة ، إلا أن السياسات الإقتصادية والمعدلات المتصاعدة للضرائب و الرسوم بمسمياتها المختلفة قد ساهمت بصورة كبيرة في تدني الطاقات الإنتاجية المستغلة بالقطاع الصناعي و إرتفاع معدلات الطاقة العاطلة بل توقف العديد من المصانع. يمكن تفصيل اهم المعوقات والمشاكل التى اثرت سلباً على القطاع الخاص فيما يلى:

- ارتفاع الضرائب و الرسوم و الجبايات وتعددها.
- ضعف حجم التمويل المتاح و إرتفاع تكلفته.

• عدم توفر مدخلات القطاع الصناعي الزراعية بالكمية و النوعية والسعر المناسب أدى لتوقف صادر الزيوت و الغزل و خروج مصانع الغزل و النسيج عن دائرة الإنتاج.

• إرتفاع تكلفة مدخلات الإنتاج مقارنة بالدول ذات المنتجات المنافسة كالكهرباء و المحروقات و المواد الخام المحلية والمستوردة.

• الأثر السلبى للدخول في بعض الإتفاقيات الإقليمية (الكوميسا – السوق العربية الحرة الكبرى) و حصول منتجاتها على إمتيازات جمركية دون أي دعم للقدرة التنافسية للإنتاج الوطني المماثل .

• إغراق الأسواق المحلية بالمنتجات المستوردة منخفضة الأسعار و أقل جودة .

• ضعف البنيات الأساسية و عدم توفر العديد من الخدمات الضرورية بالمناطق الصناعية.

• عدم الاستقرار الاقتصادى والذى نتج عنه تراجع سعر صرف الجنيه السودانى وارتفاع معدلات التضخم أثر سلباً على القرارات الاستثمارية.

التنمية البشرية وأهداف التنمية للالفية فى السودان:

خلال قمة الأمم المتحدة للألفية في عام ٢٠٠٠ ، تعاهد رؤساء وحكومات ١٨٥ دولة على العمل معا من اجل مستقبل للجميع بحلول ٢٠١٥. ونيابة عن شعوبهم، قاموا بتوقيع إعلان الألفية والتي تتعهد بتحرير الرجال والنساء والأطفال من قيود الظروف اللانسانية للفقر المدقع وجعل التنمية حقيقية للجميع على حد السواء. وقد تم تبنى ٨ أهداف إنمائية للألفية، ملزمة الدول الغنية والفقيرة بالعمل معا في إطار شراكة دولية لمحو الفقر المدقع بحلول ٢٠١٥.ولقد تم الإعداد لكل هدف من هذه الأهداف بحيث يتم استيعابه وتنفيذه بالسهولة المرجوة. وتعتبر الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية الواردة أدناه مرشداً لجهود كافة المنظمات الفعلية العاملة في مجال التنمية، وقد قُبلت بصورة عامة كإطار لقياس التقدم المحرز على صعيد التنمية:

- الهدف رقم (١): القضاء على الفقر المدقع والجوع.
- الهدف رقم (٢): تحقيق التعليم الابتدائي الشامل.
- الهدف رقم (٣): تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة.
- الهدف رقم (٤): تخفيض معدل وفيات الأطفال.
- الهدف رقم (٥): تحسين صحة الأمهات.
- الهدف رقم (٦): مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض.
- الهدف رقم (٧): ضمان الاستدامة البيئية.
- الهدف رقم (٨): إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

توضح المؤشرات الحالية لوضعية التنمية البشرية فى السودان ، أن السودان يقع ضمن تصنيف الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة حيث وضع تقرير التنمية البشرية لعام 2010 السودان فى المرتبة رقم 154 ضمن الترتيب العالمى لمستوى التنمية البشرية. ويعتبر عدم كفاية القدرات البشرية والوصول المحدود إلى الخدمات الاجتماعية من العوامل الاساسية الكامنة وراء التخلف وعدم المساواة السائد فى البلاد. هذا الترتيب المتأخر للسودان نجده يتسق مع الانتشار الواسع للفقر وانخفاض مستوى مؤشرات الصحة والتعليم كما تعكسها البيانات الخاصة بالتقدم المحرز نحو تحقيق اهداف التنمية للالفية.

لقد تأثر تقدم السودان نحو تحقيق أهداف التنمية للألفية كثيراً بالأزمات والنزاعات التي شهدتها البلاد في الماضي والحاضر ، حيث ان هنالك عدد مقدر من الموارد التي كان من المفترض ان تستغل في توفير الخدمات الاساسية للمجتمعات ذهبت لادارة الصراعات. وحسب ما جاء فى تقرير التقدم المحرز فى أهداف التنمية للالفية للسودان الصادر فى عام ٢٠١٠ فى أن السودان مواجه بتحديات حقيقية فى سبيل الوصول الى تحقيق أهداف التنمية للالفية وفقاً للاطار الزمنى المنصوص عليه وهو العام ٢٠١٥. ومن أهم ما أحتوى عليه التقرير هو توصية جوهرية تنص على وجود الية لمقابلة التحديات التي تواجه تحقيق اهداف الألفية والتي ظهرت جليا في التقرير. كما نادى التقرير بضرورة بناء القدرات الاحصائية لتقوية بيانات ومعلومات ، التي تساعد في متابعة مؤشرات أهداف الألفية التي تم تحقيقها فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية. حصر التقرير التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية للألفية

في السودان وذلك بالاستعانة بمصادر البيانات المتوفرة حديثا فى ذلك الوقت مثل الاحصاء السكاني للعام ٢٠٠٨، مسح صحة الأسرة للعام ٢٠٠٦، المسح السريع للفقر للعام ٢٠٠٧؛ والمسح القاعدي الاساسي للفقر للعام ٢٠٠٩.و من النقاط الجوهرية التى أشار اليها التقرير هى أن النمو الاقتصادي في السودان ليس واسعا؛ اذ يلاحظ ان المشروعات الخدمات والاستثمارات مركزة بشكل كبير في ولاية الخرطوم العاصمة القومية للبلاد.

اظهر التقرير تقدم في معدل الالتحاق العام للتلاميذ في مرحلة الاساس في السودان من ٦٥٪ في العام ٢٠٠٤ الي نسبة ٧١٪ للعام ٢٠٠٩ في شمال السودان. كما ارتفعت نسبة معرفة القراءة والكتابة بين فئات ١٥-٢٤ سنة من ٢٧٪ للعام ١٩٩٠ الي ٦٩٪ للعام ٢٠٠٩ وقد بلغت ٧٢,٥٪ في العام ٢٠١٠. كما ان حالات الاصابة بمرض الملاريا قد انخفضت بصورة ملحوظة من ٧,٥ مليون حالة للعام ٢٠٠١ الي ٣,١ مليون للعام ٢٠٠٩؛ كما ان حالات الوفيات بسبب الملاريا انخفضت من ٣٥٠٠٠ للعام ٢٠٠١الي ٨٨٤٠ حالة للعام ٢٠٠٩. وبلغت نسبة كستخدمي الهاتف السيار ٢٨ في كل ١٠٠ من السكان بدلا من ٩ في كل ١٠٠ من السكان. بلغ عدد مستخدمي شبكة الانترنت ٨,٢ في كل ١٠٠ من السكان للعام ٢٠٠٩ حتى وصلت ١٠,٤ في كل ١٠٠ من السكان في العام ٢٠١٠.

أيضاً أشار التقرير الى ان هنالك اختلافات كبيرة فى نسبة النساء اللائي يعانين من نقص الطعام؛ حيث بلغت النسبة ٤٤٪ في ولاية البحر الأحمر مقابل ١٥٪ في كل من ولايتي الجزيرة ونهر النيل. و أن نقص الطعام وسط النساء ربات البيوت قد بلغ ٣٧٪ مقابل ٣١٪ وسط الرجال وذلك لقدرة الرجال على الحصول على التعليم ومصادر متنوعة من الدخل. ويختلف نقص الطعام باختلاف عدد أفراد الأسرة ويتراوح بين ٥٪ في الاسر ذوي شخصين فقط الي ٤٩٪ في الاسر ذات التسعة أشخاص أو أكثر.

أما فيما يتعلق بوضع التغذية في السودان فان التقرير قد أشار الى ان البلاد تعانى من صعوبات فى هذا المجال أنعكست على وجود عدد مقدر من حالات سوء التغذية. على مستوى القطر، يعاني ٣١٪ من الاطفال تحت سن الخامسة من سوء التغذية ونقص الوزن. وعند مقارن مستويات سوء التغذية فى السودان بالمؤشر العالمي فيلاحظ ان المعدلات السائدة فى السودان تقع تحت المعدل العالمي مع ضرورة الاشارة الى وجود تفاوتات كبيرة بين الولايات المختلفة. وفيما يتعلق بالدخول فأنه بينما ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى في السودان من حوالى ٧٧٧ دولار عام ٢٩٩٤ الي ١،٤٥٤ دولار للعام ٢٠٠٩، فان توزيع هذا الدخل يعكس اختلافات جوهرية بين الاقاليم والولايات ، وكذلك بين أصحاب مختلف مستويات الدخل ، وهذا يتسق مع نمط النمو وتوزيع الخدمات غير المتوازن بالاضافة الى تأثير الصراعات والتى أثرت على الخدمات الاساسية المقدمة مثل التعليم والصحة والمياه الصالحة للشرب والكهرباء والبنيات التحتية وفرص العمل (NPC، GS، ٢٠١٠).

أهمية أهداف التنمية للألفية لقطاع الأعمال:

١- الاستثمار في بيئة عمل مؤاتية تستفيد الشركات في العمل في بيئة آمنة ومستقرة. وهي بالتالي تستفيد من العمل في بيئة تتوفر قوى عاملة تتمتع بالمهارة والصحة بالإضافة إلى وجود مستهلكين ومستثمرين مرفهين.

٢- إدارة المخاطر والتكاليف المباشرة: إن وجود مهددات مثل التدهور البيئي، انتشار ونقص المناعة، عدم كفاية الخدمات الصحية والتعليمية تمكن أن يرفع تكلفة الأعمال بأُضافة إلى زيادة المخاطر المتوقعة على العمل.

٣- فتح آفاق لمجالات أعمال جديدة: تقوم بعض الشركات بعمل ابتكارات وخدمات جديدة تتلاءم حتى مع البيئات المحلية خاصة في البلدان ذات الكثافة السكانية العالية والموارد الطبيعية الكبيرة ، وبالتالي فإن تحقيق أهداف الألفية يمثل توفير فرص اجتماعية مضمنة في الابتكار والتنافس.

دور قطاع الأعمال في تحقيق أهداف الألفية:

إن الدور الذي تقوم به منشآت الأعمال في تحقيق أهداف الألفية يعتمد على عدة عوامل مثل القطاع الذي تعمل فيه المنشأة وحجمها وملكيتها وتنظيمها ، بالإضافة إلى الهدف المحدد المراد تحقيقه ونوع التدخل التنموي المراد مثل زيادة اتاحة فرص العمل، التعليم، الصحة، الطاقة، المياه، والتكنولوجيا، السوق. بغض النظر عن ذكر في اختلافات فإن معظم الشركات لديها إمكانيات مكملة للمساهمة في تحقيق أهداف الألفية عن طريق ثلاثة وسائل:

أ) عمليات الأعمال الجوهرية وسلاسل القيمة Core Operation and Value Chains :

يمكن للقطاع الخاص عبر ما يقوم به في الأعمال أن يسهم في إيجاد قيم مشتركة ايجابية وسط المجتمعات التي يعمل وسطها عن طريق تحريك التقنيات المبتكرة والمهارات.

من أهم مضاعفات التنمية Multiplier Development

التي يمكن أن تنجم عن عمليات قطاع الأعمال ما يلي:

١- انتاج سلع وخدمات آمنة ومتاحة مادياً خاصة الاحتياجات الأساسية من صحة وتعليم ومياه.

٢- زيادة الدخول والاستثمارات عن طريق دفع الأجور والضرائب وخلافه.

٣- خلق فرص عمل عن طريق استيعاب العمالة المحلية سواء بصورة مباشرة أو عن طريق سلسة العرض (Chain Supply).

٤- تنمية الموارد البشرية المحلية عن طريق التدريب، تطوير المهارات، الخدمات الصحية في مكان العمل.

٥- تعزيز روح المبادرة وبناء الشراكات المحلية والروابط التجارية عن طريق شبكات العرض والتوزيع.

٦- نشر معايير وممارسات قطاع الأعمال المسئول في مجالات حقوق الانسان، البيئة، الصحة والسلامة المهنية ومحاربة الفساد.

٧- دعم تطوير ونقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار في البحث والتطوير ونشر التقانات الحديثة.

٨- انشاء البنيات التحتية المؤسسية والمادية عن طريق الاستثمار في مجال البني التحتية والمؤسسات القانونية والمالية المتعلقة بها.

(ب) الاستثمارات الاجتماعية والمساهمات الخيريةSocial Investment and Philanthropy :

هذا النوع من الاسهامات يتضمن تقديم أنواع مختلفة من صور الدعم المالي غير التجاري مثل المساهمات الخيرية التقليدية، صناديق المشاريع الاجتماعية، الدعم العيني وآليات التمويل المختلفة يمكن لهذه الأنواع من الدعم أن يسهم في تقوية المجتمعات المحلية والفقراء عن طريق ما يلي:

١- دعم مشاريع التعليم، التدريب، تنمية الشباب، تحسين البيئة الصحية.

٢- رفع قدرات قادة المجتمعات المحلية وأصحاب المشاريع الاجتماعية.

٣- تدريب الكوادر المحلية في مجالات مثل الصحة والبيئة.

٤- بناء القدرات في مجال الحوكمة ورفع أصوات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية.

٥- انشاء ودعم برامج القروض الصغيرة ودعم الأعمال التجارية والصغيرة.

(ج) المناصرة العامة والحوار بشأن السياسات وتعزيز المؤسسية Engagement in Policy Dialogue and Advocacy Activities:

يمكن للشركات ومؤسسات الأعمال أن تسهم بصورة كبيرة في مجالات المناصرة ، وحشد التأييد والحوار حول السياسات والإجراءات التنظيمية المشتركة ، والجهود الهادفة لتقوية المؤسسات العامة والمقدرات الإدارية ، وذلك من أجل تحسين الحوكمة وخلق بيئة مؤاتية ومن أمثلة الأنشطة في هذا الخصوص الآتي:

١- دعم الحكومات المحلية والتوجيه في مجال حماية حقوق الانسان، محاربة الفساد والرشوة زيادة الكفاءة في مجال إدارة المنشآت العامة وتقديم الخدمات وإجراءات الشفافية والنزاهة.

١- العمل مع الحكومات من أجل دعم البني التحتية الاجتماعية عن طريق اصلاحات دعم الرعاية الصحية والتعليم والسياسات البيئية السليمة.

٢- المشاركة في الحوار العالمي حول قضايا هامة مثل تغيير المناخ، الأيدز، الهجرة وخلافه.

٣- تحسين مناخ الاستثمار وزيادة فرص صادرات الدول النامية للوصول إلى الأسواق العالمية.

٤- تقديم المناصرة والدعم من أجل زيادة كمية ونوعية المساعدات من الجهات المانحة (Dave and Nelson، ٢٠٠٨).

مكونات المسئولية الاجتماعية للشركات:

تنظر الكثير من الشركات والأعمال للمسئولية الاجتماعية للشركات على اساس تقديم الهبات أو انها مجرد مسألة إذعان فقط وهذا يعتبر مجال ضيق للغاية بالنسبة للمسئولية الاجتماعية. في الآونة الأخيرة يلاحظ أن الكثير من الشركات قد غيرت نظرتها إلى المسئولية الاجتماعية وأوجدت لنفسها مجالات جديدة لتكون مسئولة اجتماعيا وبيئيا. وعليه فقد تم تقسيم المسئولية الاجتماعية إلى مجموعتين من المكونات الداخلية والخارجية.

أ) المكونات الداخلية:

١- المسئولية الاجتماعية للشركات كتوافق Compliance:

يؤدي هذا النوع من المسئولية الاجتماعية إلى أن تكون ظروف الإنتاج قائمة في ظروف صحية وبيئية صحية وبعمالة راشدة عمريا تتلقى مستوى أجور لائق.

٢- المسئولية الاجتماعية كإدارة للموارد البشرية Human Management Resource:

شعار هذا النوع من المسئولية الاجتماعية قائم على اعتبار القوى العاملة كأصل يستثمر فيه لا كعبء مالي وهي تتضمن الحصول على أفضل ما لدي العامل ولكن مع الاعتراف بحقوقه الانسانية واحتياجات أسرته من رعاية صحية وخدمات تعليمية. من أهم عناصر هذا النوع من المسئولية الاجتماعية التدريب المجاني، ساعات العمل المناسبة، تسهيلات الأمومة، الاجازات المرضية مدفوعة القيمة، التعويض في حالة اصابات العمل والإعاقة، توفير الخدمات الصحية والتأمين الصحي وتوفير المنح الدراسية.

٣- المسئولية الاجتماعية كإدارة للمخلفات Man- Waste agement:

العنصر الأساسي هنا هو تقليل التلوث الناجم من نشاط المنشأة

وإدارة المخلفات على نحو يؤدي إلى الاستفادة من عملية التدوير (Recycling) للأنشطة المضمنة في هذا النوع من المسئولية الاجتماعية تشتمل على استخدام أجهزة اقتصادية في استهلاك الطاقة، التحول إلى التكنولوجيا ذات المستوى المنخفض في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون و تعزيز عمليات تدوير المخلفات.

(ب) المكونات الخارجية :

١- المسئولية الاجتماعية كوسيلة لإدارة العرض-Manage Chain Supply ment :

ينقسم هذا النوع من المسئولية الاجتماعية إلى قسمين: (i) استخلاص التجارب من الجهات التي لديها مسئولية اجتماعية، على الأقل المكونات الداخلية المشار إليها عاليه (ii) الانفاق على صغار المنتجين من أجل بناء قدراتهم التي تؤدي إلى تسهيل فرص العمل والنمو للفقراء. هنالك العديد من الصناعات مثل الجلود، الأثاث وخلافه لها القدرة على زيادة الإنتاجية وزيادة فرص العمل من خلال أنشطة سلاسل العرض.

٢- المسئولية الاجتماعية كاستثمار Investment Social :

تتضمن المسئولية الاجتماعية من هذا النوع كل الأنشطة المتعلقة بالصحة، التعليم، بناء المهارات، دعم القدرات المجتمعية، الدعم الرأسمالى للعديد من الأنشطة التي تعزز من إنتاج السلع العامة. ومن الآليات الشائعة لهذا النوع من الاستثمارات التبرعات الخيرية المادية والعينية في مختلف المجالات مثل بناء المدارس، المستشفيات، محطات المياه وخلافه. وهنالك أيضا اشكال مبتكرة لتقديم هذا النوع من الدعومات يتمثل في الاستثمار في الأعمال التجارية الاجتماعية الخيرية، تقديم فرص التدريب للفقراء بالتعاون مع المراكز المتخصصة، دعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة في مجال نقل التكنولوجيا، الدخول في شراكة مع المنظمات الأهلية بغية الوصول وتقديم الخدمات للفقراء.

٢- المسئولية الاجتماعية في مجال استدامة البيئة Environmental Sustainability :

تشتمل على أنشطة تتعلق بتعزيز استخدام تقنيات صديقة للبيئة مثل تعضيد فكرة استخدام الأطعمة العضوية الذى يمكن ان يفتح الفرصة أمام فقراء المزارعين للاستفادة من زيادة الطلب على هذا النوع من المنتجات. كذلك رفع وعي الناس بقضايا مثل التغيرات المناخية ومسبباتها وكذلك رفع الوعي بمخاطر القطع الجائر للغابات.

جدول رقم (١)

مساهمة مكونات المسئولية الاجتماعية للشركات في أهداف الألفية

المكون	المستفيدين	الفوائد المتعلقة بأهداف الألفية	الهدف ذي الصلة
المكونات المحلية			
التوافق	المستخدمين	حياة صحية، تقليل مخاطر الحوادث والأوبئة	علاقة قوية مع الهدف (1)
إدارة الموارد البشرية	المستخدمين وأسرهم	دخل عالي، اتاحة خدمات الصحة والتعليم استحقاقات الأمومة	علاقة قوية بالهدف رقم (1)، الهدف (2)، الهدف (5)، علاقة ضعيفة مع الهدف (4)
إدارة المخلفات	أفراد المجتمعات المجاورة	حياة صحية	علاقة ضعيفة مع الهدف (5) والهدف(4)
المكونات الخارجية			
إدارة سلسلة العرض	الأعمال الصغيرة والمتوسطة	فرص عمل دخول أعلي	علاقة قوية مع الهدف (1) و الهدف (8)
الاستثمار الاجتماعي	أفراد المجتمع في مناطق التدخل	الصحة، التعليم، بناء المهارات، المياه، الصرف الصحي، رفع الوعي الصحي.....الخ	علاقة قوية مع الهدف (1)، الهدف (2)، الهدف (5)، الهدف (6)، الهدف (7) والهدف (8)، علاقة ضعيفة بالهدف (3) والهدف (4)
البيئة	أعضاء المجتمع ككل	بيئة نظرية وصحة أفضل	علاقة قوية بالهدف (7)

المصدر: Bangladesh UNDP، 2009

ملاحظات ختامية :

لقد أوضحت هذه الورقه بجلاء الاهمية الكبيرة والدور المتعاظم الذى يمكن ان يلعبه القطاع الخاص فى النهوض بالاوجه المختلفة للتنمية وخاصة دوره فى تحقيق اهداف التنمية للالفية ، وذلك لا يمكن ان يتم فى ظل عدم وجود شراكة حقيقية وفعالة مع القطاع العام ، و كذلك تنظيمات المجتمع المدنى ، والتى ثبت أيضاً ان لها اسهامات مقدره . عليه فلابد اولاً من وجود استراتيجية تعمل على تقوية وتعضيد عمل القطاع الخاص حتى يتمكن من النهوض بمسئولياته الاجتماعية الكبيرة المناطة به وخاصة مع تزايد دوره فى النشاط الاقتصادى وولوجه لمجال تقديم الخدمات الاساسية والتى كانت حكراً على القطاع العام.

تأسيساً على ما تقدم فأنه من الاهمية بمكان الشروع فى وضع استراتيجية وطنية للنهوض بمساهمات القطاع الخاص فى المسئولية الاجتماعية والتى من اهم متطلباتها اجراء دراسة تقيمية مفصلة لاسهامات القطاع الخاص الإقتصادية و الاجتماعية ومن ثم بلورة استراتيجية لتفعيل الدور الاجتماعى للقطاع الخاص فى المجالات المختلفة. كذلك من الاهمية بمكان إيجاد الاطر التنظيمية والقانونية اللازمة لتفعيل مشاركة القطاع الخاص فى الاستثمار فى قطاع البنى التحتية والخدمات الاساسية.

المراجع:

1. بريش، عبدالقادر و غراية، زهير (2012) "دور القطاع الخاص فى الجزائر فى تعميق المسئولية الاجتماعية للشركات" ورقة مقدمة الى الملتقى الثالث بجامعة بشار حول منظمات الاعمال والمسئولية الاجتماعي، 14 – 15 فبراير 2012م الجزائر.

2. NPC، GS (2010) "Sudan Millennium Development Goals Progress Report"، National Population Council General Secretariat، Ministry of Welfare and Social Security.

3. Nelson، Jane and Prescott، Dave (2008) "Business and the Millennium Development Goals: A framework for action"، international Business Leader Forum.

1. UNDP Bangladesh (2009) Policy Study on "Responding to The Millennium Development Challenges through Private Sector's Investment in Bangladesh"، Support to Monitoring PRS and MDGs Bangladesh، Government of Bangladesh and UNDP Bangladesh.

2. World Bank (2010) Sudan: Towards Sustainable and Broad-based Growth، Report No. (52514-SD)، World Bank، Poverty and Economic Management Unit.

أضواء علي سياسات بنك السودان المركزي السارية

إعداد حسن محجوب الزبير علي
إدارة البحوث والتنمية

يقوم بنك السودان المركزي بصورة دورية بإصدار المنشورات والتعاميم المنظمة للعمل المصرفي بالبلاد وفقا لمتطلبات المرحلة، وفي هذا الإطار وخلال الربع الثاني من العام ٢٠١٢ تم إصدار عدد من المنشورات والتعاميم علي النحو التالي:

(أ) منشورات الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء :

١- المنشور المتعلق بتأمين شيكات المقاصة بالنقد الأجنبي رقم (٢٠١٢/٣) بتاريخ ٥ أبريل ٢٠١٢ ، تقرر بموجبه أن تكون الإجراءات التي تخص شيكات النقد الأجنبي الخاضعة لأعمال التقاص بان يكون الحد الأقصى لأي شيك بالنقد الأجنبي مبلغ ١٠٠،٠٠٠ دولار أمريكي (فقط مائة ألف دولار أمريكي لا غير)، أو ما يعادله بالعملات الأجنبية الأخرى ، ولا يسمح للمصارف بمسح و / أو تحصيل أكثر من شيك واحد صادر من العميل الواحد لعميل آخر في نفس اليوم.

٢- المنشور الخاص بسداد إستحقاقات المقاولين المحليين بالنقد الأجنبي رقم (٢٠١٢/٤) ، وذلك عملاً بسلطات محافظ بنك السودان المركزي بموجب المادة (٢٠) من لائحة تنظيم التعامل في النقد الأجنبي لسنة ١٩٩٩م تعديل لسنة ٢٠٠٣م، فقد تقرر إلغاء البند المتعلق بسداد مستحقات المقاولين المحليين تجاه الشركات العاملة في مجال البترول والوارد بالفصل الثامن من كتيب ضوابط وتوجيهات النقد الأجنبي للعام ٢٠١١م ، والاستعاضة عنه بالسماح للمصارف بفتح حسابات مقاولين محليين بالنقد الاجنبي للجهات المحلية، التي تتعاقد مع الجهات الاجنبية العاملة بالسودان والمتمثلة في الشركات العاملة في مجال البترول والذهب والمعادن الأخرى و البعثات والهيئات الدبلوماسية والمنظمات الطوعية والخيرية، ومنظمات الأمم المتحدة، وأي جهات أجنبية أخرى عاملة بالسودان وتضمن المنشور الآتي .

(1) فتح الحسابات : يتم فتحه بإسم الجهة المحلية بعد إبراز العقد الموقع مع الجهة الأجنبية، ويصنف كحساب مقاولين محليين .

(2) تغذية حسابات المقاولين المحليين : تتم تغذية هذه الحسابات من مصدر واحد فقط ، وهو إستحقاقات المقاولين المحليين بالنقد الأجنبي المدفوعة من تلك الجهات الاجنبية، وبموجب شيكات (باسم الشركة المحلية / حساب مقاولين محليين) ويتم إستخدام المبالغ المضافة لحسابات المقاولين المحليين الواردة بالفقرة (٢) أعلاه في تنفيذ عمليات الإستيراد ، البيع للمصارف التجارية، سداد مرتبات العاملين الأجانب العاملين ، السحب لأغراض السفر بموجب المستندات المؤيدة ، مقابلة الإلتزامات الخارجية التي تنص عليها العقود مع جهات أجنبية، وهنالك ضوابط عامة ، وذلك بان لا تتجاوز المبالغ التي يتم توريدها في الحساب قيمة العقد المبرم .وان يتم قفل الحساب وتصفيته بنهاية مدة العقد، وأن تقتصر إستخدامات الحسابات لمقابلة التزامات الجهة صاحبة الحساب فقط ، وان تقوم المصارف بمد إدارة السياسات – قسم سياسات سعر الصرف - بإجابة شهرية توضح حجم موارد واستخدامات حسابات المقاولين المحليين المفتوحة طرفها.

٣- المنشورات الخاصة بصادر الثروة الحيوانية رقم (٢٠١٢/٥) ورقم (٢٠١٢/٦) ورقم (٢٠١/٧)، بموجب المنشور رقم (٢٠١٢/٥) بتاريخ ٢٤ ابريل ٢٠١٢ سمح للمصارف بالدخول في الترتيبات المصرفية المتعلقة بصادر الثروة الحيوانية (الإبل، الضأن ، الماعز ، والأبقار) إناثاً كانت أم ذكوراً ، ثم إلغي منشور إدارة السياسات ببنك السودان المركزي رقم (٢٠١٢/٥) ، وتم الزام المصارف بعدم الدخول في أي ترتيبات مصرفية تتعلق بصادر إناث الحيوانات وفقًا للمنشور رقم (٢٠١٢/٦) بتاريخ ٢٩ ابريل ٢٠١٢. وبتاريخ ١٧ مايو ٢٠١٢ صدر منشور رقم (٢٠١٢/٧) بتاريخ ١٧ مايو ٢٠١٢ تقرر بموجبه إلغاء المنشورات السابقة والمتعلقة بالموضوع ويسمح للمصارف بالدخول في الترتيبات المصرفية المتعلقة بصادر الثروة الحيوانية (الإبل ، الضأن ، الماعز، والأبقار) إناثاً كانت أم ذكور.

٤- المنشور المتعلق بالإستثناءات الخاصة بالسلع المحظور إستيرادها رقم (٢٠١٢/٩) بتاريخ ٢٩ مايو ٢٠١٢ ، تقرر بموجبه عدم دخول المصارف في أي ترتيبات مصرفية متعلقة بأي إستثناءات صادرة من أي جهة خاصة بإستيراد السلع التي تم حظر إستيرادها بموجب المنشور المشار إليه أعلاه إلا بعد الرجوع لبنك السودان المركزي.

٥- المنشور الخاص بتعديل ضوبط النقد الأجنبي المتعلقة بسعر الصرف رقم (٢٠١٢/١٠) بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠١٢ معنون لكافة المصارف المعتمدة، في إطار المراجعة المستمرة للضوابط والاجراءات المتعلقة بعمليات النقد الاجنبي، وإستقرار سوق النقد الأجنبي تقرر بموجبه إلغاء البند رابعاً المتعلق بالسعر التأشيري الوارد بكتيب ضوابط وتوجيهات النقد الأجنبي للعام ٢٠١١ واستبداله برابعاً: موجهات سعر الصرف: بحيث يستمر العمل بنظام سعر الصرف المرن المدار ، ويقوم البنك المركزي بحساب ونشر السعر التاشيري للدولار يومياً، ويتم تعديل النطاق حول السعر التاشيري من ± 3% الي ±4% إعتباراً من تاريخ هذا المنشور، كما يقوم بتطبيق الأسعار التقاطعية (Cross Rates) لتحديد السعر التاشيري ونطاقاته للعملات الاجنبية الأخري. وأن تقوم المصارف بتحديد وإعلان أسعارها في مدي النطاق المذكور في (٣) ويسمح لها بتغيير أسعارها أثناء اليوم ، وأن تقوم بموافاة بنك السودان المركزي ببيان يومي يوضح أسعار صرف العملات الأجنبية عبر نظام الرواجع الإلكترونية وفقاً للاستمارة بالرمز (EXCHRT)، مع توضيح أي تعديلات قد تطرأ علي أسعار الصرف لديها خلال اليوم، تطبيق حافز علي كافة مشتريات النقد الأجنبي (تحويلات السودانيين العاملين بالخارج ، والمبالغ المشتراه من البنك المركزي والمشتريات الأخري) ويطبق الحافز علي كافة مبيعات النقد الأجنبي (كل الاستخدامات بما فيها المبالغ المباعة للبنك المركزي) ، ويتم تحديد الحافز من فترة لاخري بواسطة البنك المركزي (حالياً ١٥٪) ، وأن تتم تصفية وإلغاء حساب حافز الصادر المعمول به قبل إصدار هذا المنشور، وتم تعديل الهامش بين سعر الشراء وسعر البيع الي ٠,٥٪ من سعر الشراء كحد اقصي للصرافات بدلاً من ٠,٤٪، و تم إلزام المصارف عند إجراء المعاملات الإلتزام بان تكون أسعار العملات الأجنبية من أربعة خانات عشرية، كما تم إلزام المصارف بإعلان أسعار الشراء وأسعار البيع في اللوحات المخصصة لذلك علي أن تكون متضمنه الحافز.

٦- المنشور الخاص بتعديل ضوبط النقد الاجنبي المتعلقة بسعر الصرف رقم (٢٠١٢/١١) بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠١٢ معنون لكافة الصرافات المعتمدة ، بموجب هذا المنشور تم الغاء البند ثامناً المتعلق بالسعر التاشيري والوارد بكتيب ضوابط وتوجيهات إدارة السياسات لشركات الصرافة للعام ٢٠١١، والاستعاضة عنه بثامناً: موجهات سعر الصرف: بحيث يستمر العمل بنظام سعر الصرف المرن المدار ، يقوم البنك المركزي بحساب ونشر السعر التاشيري للدولار يومياً، ويتم تعديل النطاق حول السعر التاشيري من ± 3% الي ±4% اعتباراً من تاريخ هذا المنشور، وان تقوم الصرافات بتحديد واعلان اسعارها في مدي النطاق المذكور في (٣)، ويسمح لها بتغيير اسعارها اثناء اليوم ، علي ان يتم اخطار بنك السودان المركزي بذلك ، وان تقوم بموافاة بنك السودان ببيان يومي يوضح اسعار صرف العملات الاجنبية عبر نظام الرواجع الالكترونية مع توضيح اي تعديلات قد تطرأ علي اسعار الصرف لديها خلال اليوم، ويتم تطبيق حافز علي كافة مشتريات النقد الاجنبي (تحويلات السودانيين العاملين بالخارج ، والمبالغ المشتراه من البنك المركزي والمشتريات الاخري)، ويطبق الحافز علي كافة مبيعات النقد الاجنبي، ويتم تحديد الحافز من فترة لاخري بواسطة البنك المركزي (حالياً ١٥٪)، وتم تعديل الهامش بين سعر الشراء وسعر البيع الي ٠,٥٪ من سعر الشراء كحد اقصي للصرافات بدلاً من ٠,٤٪، و تم الزام الصرافات باعلان اسعار الشراء واسعار البيع في اللوحات المخصصة لذلك علي ان تكون متضمنه الحافز.

٧- المنشور الخاص بتعديل سياسات بنك السودان المركزي للعام ٢٠١٢ رقم (٢٠١٢/٢) بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠١٢ ، تقرر بموجب هذا المنشور تعديل الفقرة أ-١ (الاحتياطي النقدي القانوني) في جانب ادارة السيولة ، حيث تم إلزام المصارف بالاحتفاظ بارصدة نقدية لدي بنك السودان المركزي في شكل احتياطي نقدي قانوني بنسبة ١٨٪ من جملة الودائع بالعملة المحلية و ١٨٪ من جملة الودائع بالعملة الاجنبية ، علي ان يترك للبنوك تسوية الزيادة في الاحتياطي النقدي القانوني علي الودائع بالعملة الاجنبية (البالغة ٣٪) بالعملة المحلية او بالعملة الاجنبية ، وتشمل الودائع (الودائع الجارية والهوامش) ، كما سيمنح البنك المركزي حافز يتناسب مع نسبة الزيادة (٣٪) في الاحتياطي النقدي القانوني للمصارف التي تقوم بتمويل سلع البرنامج الثلاثي (القمح ، السكر ، الحبوب الزيتية ،القطن ، منتجات الثروة الحيوانية ، الصمغ العربي والذهب والمعادن).

(ب) منشورات الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي:

١- تعميم الإنتشار المصرفي في مناطق التنقيب عن الذهب بتاريخ ٤ أبريل ٢٠١٢ ، وذلك في إطار توجهات بنك السودان المركزي لإستقطاب السيولة التي تتوفر وتدور خارج نطاق الجهاز المصرفي في مناطق التنقيب عن الذهب المتعددة ، وذلك بالعمل علي فتح أفرع أو تواكيل مصرفية بتلك المناطق ، أو بالمناطق القريبة منها جغرافياً وتتوفر فيها مقومات إنشاء تلك الفروع أو التواكيل.

٢- تعميم تفادي التركيز في الدفع و السحوبات النقدية للعملاء علي فئة الخمسين بتاريخ ٤ ابريل ٢٠١٢ ، تقرر بموجبه إحداث توازن في عمليات الدفع للعملاء وفق الفئات النقدية المختلفة وعدم التركيز علي الدفع بفئة الخمسين جنيها فقط و العمل علي برمجة الصرافات الآلية بما يُمكن من سحب تركيبة متوازنة في الفئات النقدية المختلفة بحيث لا يكون التركيز فقط علي فئة الخمسين جنيهاً.

٣- تعميـم الرهـن العقاري بتاريخ ٤ يونيو ٢٠١٢ ، وذلك إلحاقا للمنشور رقم (٢٠١٢/١١) الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٢، سمح بموجبه لوكيل العميل بالقيام بإجراءات تعلية رهن الضمان شريطة أن يكون الرهن الأول قد تم بواسطة مالك العقار شخصيا حسب ما حدده المنشور المشار إليه أعلاه .

٤- تعميم ضوابط التمويل بصيغة المرابحة بتاريخ ٦ يونيو ٢٠١٢، تم توجيه المصارف بضرورة الالتزام بما جاء بالمنشور رقم (٢٠١٢/٣) وعدم تقديم إي طلبات للاستثناء مما جاء فيه . وذلك بتخفيض أو إلغاء القسط الأول للتمويل بصيغة المرابحة المقرر ب ٤٠٪ من حجم التمويل للقطاعات غير ذات الأولوية حسب ما جاء بالمنشور (رقم ٢٠١٢/٣).

ندوة قضايا التنمية الإقتصادية بولاية القضارف

إعداد : الحسين اسماعيل حسين بدري

إدارة البحوث والتنمية

في إطار توجه البنك المركزي للوقوف علي التحديات المختلفة التي تواجه الاقتصاد الوطني بالولايات ، قامت إدارة البحوث والتنمية بالادارة العامة للسياسات والبحوث والاحصاء في إطار خطتها السنوية للعام ٢٠١٢م وبالتعاون مع بنك السودان المركزي فرع القضارف بتنظيم ندوة بعنوان « قضايا التنمية الاقتصادية بولاية القضارف» وذلك في اليوم الاول من مايو ٢٠١٢م بقاعة اتحاد العمال. وقد شكل الحضور لفيفاً من القياديين والدستوريين وقادة العمل الاداري واساتذة جامعة القضارف ومدراء فروع وموظفي المصارف والهيئات الحكومية وطلبة الدراسات العليا، حيث ان الندوة اقيمت تحت اشراف وزارة المالية وبرعاية كريمة من السيد/والي ولاية القضارف. .ابتدر الورشه السيد / كمال بشري (مدير بنك السودان المركزي فرع القضارف بالانابة)، حيث رحب بالسادة الحضور ثم تحدث عن الدور الرائد الذي يلعبه بنك السودان المركزي في الحركة الاقتصادية عموماً والحركة الاستثمارية على وجه الخصوص من خلال تحفيز المستثمرين عبر السياسات النقدية، التمويليه وسياسات النقد الاجنبي . اعقب ذلك كلمة السيد / معتصم عبد الرحيم طه وزير المالية بالولاية) الذي اكد سعادتهم الغامرة بهذه الندوة ومراجعة بواطن الخلل باقتصاد الولاية خاصة وانها تعتبر الترس الرئيسي للبرنامج الاسعافي للدولة وان السلع الرئيسية الاربعة المستهدفة في البرنامج هي من انتاج ارض الولاية ، ولذلك لابد من تطوير القطاع الزراعي والحيواني ، واكد ايضا علي وجود التعدين بالولاية بعد اكتشاف مناطق للتنقيب عن الذهب بالولاية .تلاه السيد / نائب والي ولاية القضارف الذي تحدث عن الدور المتميز الذي يلعبه بنك السودان المركزي في الولاية ممثل في مجهود السيد/ محمود زكريا مدير بنك السودان فرع القضارف والعاملين فيه ، وشكر ادارة البحوث والتنمية التي تعمل علي رفع درجة الوعي المصرفي والإقتصادي والوقوف علي التحديات الحقيقية التي تواجه تحقيق التنمية بالولايات .

اوراق العمل :

تم تقديم خمس اوراق عمل يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تناولت الورقة الاولي الوضع الاقتصادي الراهن قدمها (د.مجدي الامين نورين) ، حيث ابرزت التحديات التي تواجه الاقتصاد السوداني حاليا عقب الانفصال ، وذلك عبر تحليل القطاعات الاقتصادية الاربعة (القطاع الحقيقي ، قطاع المالية العامة ، القطاع النقدي ، القطاع الخارجي) وعبر من خلال حديثة عن الجهود الكبيرة التي يبذلها بنك السودان المركزي ووزارة المالية الاتحادية في تلافي اثار الانفصال وذلك عبر وضع البرنامج الثلاثي الذي يهدف الي تحقيق الاستقرار. وعقب عليه السيد محمد الحاج وقام بشكر بنك السودان المركزي لتنظيم الندوة واكد علي اهمية الورقة بالرغم من انها تناولت الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٩م) الا انها اول فترة نمو متواصل للاقتصاد السوداني منذ العام ٢٠٠٠م وان مشاكل السودان كانت من الحرب وبالفعل فان المرض الهولندي موجود اذا تم ربط الفترة قبل وبعد الدراسة واستعرض بان درجة الانفتاح الخارجي اثرت علي السودان وخاصة عقب الازمة العالمية وشدد علي احتياج البلاد الي نفرة في الانتاج بعد نفرة تحرير هجليج .
- تناولت الورقة الثانية قضايا التنمية الاقتصادية بولاية القضارف قدمها (الاستاذ/ محمد ادريس) استاذ الاقتصاد بجامعة القضارف وقد ناقش باسهاب العقبات والتحديات الماثلة لاقتصاد الولاية وبخاصة في القطاع الزراعي من حيث الانتاج والانتاجية والملكية ومشاكل التقنية الزراعية والتمويل خاصة الي مشكلة العمالة الاثيوبية التي برهن بانها ليست كافية وليست الحل بعد توجه صغار المزارعين للتعدين الاهلي وانعدام العمالة من جنوب السودان والدور الضعيف الذي يلعبه الارشاد الزراعي، وايضا تناول جانب التعدين الاهلي والعقبات التي تواجهه ، بينما انتقد وبشكل واضح عدم توجيه التمويل الاصغر للفقراء وذوي الإحتياجات الفعلية .

وقام بالتعقيب عليه (البروفيسور/ مامون ضو البيت) وزير الزراعة بالولاية الذي امن علي ان هناك تدني في الانتاجية نسبة لعدم تنويع المحاصيل ، واكد علي انهم في وزارة الزراعة

يعملون علي رفع معدلات الانتاجية وان نسبة الامراض التي تواجه الزراعة تدنت ، واكبر مشكلة تواجههم هي مرض البوده التي تواجه الذرة الا ان هناك منظمة افريقية وصلت الي علاج حيوي لها نعمل الان عليه .وعبر عن احتياجهم للمزارعين للتفهم لبرنامج زراعة الصادر بزراعة ٨٥٠ الف فدان لسلع البرنامج (ذرة، سمسم ، عباد الشمس ، الفول السوداني) وان التكنولجيا المستهدفه لتمويل البرنامج حوالي ٢٠٠ مليون دولار لتوفير المعدات و ٨٥ مليون دولار لمياه القضارف خاصة بعد ان اثر سد تقزي علي مشروع القربة الزراعي. واكد في ختام حديثه علي استعدادهم التعاون مع جامعة القضارف وتوفير المعلومات لهم وتكوين دراسات ميدانيه لمعالجة مختلف القضايا التي تواجه القطاع الزراعي والحيواني بالولاية.

وتحدث ايضا عدد من المعقبين عن التحديات الحقيقية التي تواجه الاقتصاد السوداني عامة والولاية بشكل خاص ، حيث تناولوا عدة قضايا منها سلوك المعسرين الذين يقترضون مبالغ ولايسددونها للمصارف خاصة في تمويل السلم ، وعدم وجود بنية تحتية كافية للاستثمار بالولاية وتقاطع الاختصاصات بين الجهات المختلفة يؤثر بشكل سلبي علي الاستثمار بالولاية .

- تناولت الورقة الثالثة افاق الاستثمار بولاية القضارف التي قام باعدادها مديرالادارة العامة للاستثمار بولاية القضارف (الاستاذ/ علي مختار عبدالله) حيث استعرضت الورقة فرص وافاق الاستثمار من حيث الموارد الطبيعية والبشرية المتوفره ، والمشاريع التي يمكن ان تنشأ بالولاية ، واوصت الورقة تفعيل الطرق والاليات للترويج للاستثمار بالولاية .

وعقب علي الورقة (الاستاذ/ بشري خير الحاج) من ادارة البحوث والتنمية ببنك السودان المركزي حيث أشار إلى الحاجة إلى بذل الجهود في جذب الاستثمارات واستعرض موقف السودان في تقرير Doing Business in Sudan الذي يصدر عالميا للعام ٢٠١٢م بان ترتيب السودان لازال متاخرا وبعيدا عن المنافسة ،حيث يحتل السودان المرتبة (١٢٦ من ١٨٣) دولة ، ويبرز التقرير عدد من الموشرات والتى كان ابرزها الحصول على التمويل بترتيب (١٦٦ من ١٨٣) وحماية المستثمرين بترتيب (١٥٥ من ١٨٣) ، وهذا ما يؤكد حجم المعاناة التى يجابها المستثمرين الاجانب عند قدومهم للسودان ، واضاف بان فرص الاستثمار الخاصة يجب ان تتوجه السلع القابلة للاتجار tradable goods ، وان الاحصاءات التى اعتمدت عليها خاصة المتعلقة باحصاءات الثروة الحيوانية غير دقيقة حيث اوضح ان اخر احصاء شامل تم للثروة الحيوانية كان فى عام ١٩٧٦م .

- تناولت الورقة الرابعة التمويل الاصغر بولاية القضارف الواقع والتحديات التي قامت باعدادها وحدة التمويل الاصغر بفرع القضارف قدمها (الاستاذ / عبدالله مصطفى) من ادارة التمويل الاصغر ببنك السودان المركزي فرع القضارف ، حيث سلطت الضوء علي ماهية التمويل الاصغر وركزت علي قياس بعض المؤشرات الخاصة بتنفيذ برنامج التمويل الاصغر بالولاية مقارنة باداء البرنامج علي المستوي القومي وفق المعلومات المتوفرة من وحدة التمويل الاصغر بالرئاسة. عقب عليها (الاستاذ / محمد الحاج) حيث اكد بانه لابد من تكوين مؤسسات خاصة بالتمويل الاصغر وان جانب التدريب مهم جدا لرفع كفاءة العاملين عليه ، واضاف بانه يمكن الاستفادة من افكار الخريجين الذين لديهم افكار بمشاريع خلاقة والاهتمام بهم ، وايضا بانه يمكن تخصيص التمويل الاصغر في جانب الزراعة بالولاية .

وعقب ايضا رئيس المجلس الاعلي للتمويل الاصغر بولاية القضارف علي الورقة حيث اثني علي اهتمام بنك السودان المركزي بالتمويل الاصغر في الولاية اكثر من القائمين عليه وعلي المجهود المقدم في الورقة ، واكد بانهم الان يعملون علي تكوين مؤسسة للتمويل الاصغر في صيغتها الادارية والقانونية . واكد علي اهمية التمويل الاصغر وانه ليس عرض سياسي وانما هو لمساعدة الشرائح الضعيفة في المجتمع ولكنه الان من حيث التطبيق تواجهه عدد من التحديات التي منها مصادر التمويل (المؤسسات) و الضمانات و عدم وجود الاوراق الثبوتية واشار الي ان تخوف اصحاب راس المال وخاصة البنوك غير الحكومية وان القضية تحتاج لتفاعل الدولة بكل اختصاصاتها ويجب مناقشة الاجراءات والخطوات التي تتم عبر الاجتماعات والدراسات وورش العمل التي تقوم بتفعيل القوانين المصاحبة للتمويل الاصغر وفي ختام حديثه تحدث عن انه يجب ان تكون هناك استراتيجية واضحة للتمويل الاصغر بالولاية.

- اما الورقة الخامسة والاخيرة بعنوان دور بنك السودان المركزي في تشجيع التعدين الاهلي بولاية القضارف التي اعدتها لجنة الذهب ببنك السودان المركزي فرع القضارف قدمها (الاستاذ / عبد المجيد عبدالله)، حيث تناولت الورقة المشاكل والمعوقات التي تواجه التعدين ومقترحات الحلول المعالجات لتقنين عمليات التنقيب علي الذهب خاصة بعد الاكتشافات الجديدة بالولاية وتسويقه محليا وعالميا .

اختتمت الندوة بالتوصيات التالية :

١- الاخذ بالتوصيات الموجودة في الاوراق المختلفة وانزالها الي ارض الواقع في وضع الخطط الاستراتيجية بالولاية.

٢- وضع خطة استراتيجية خاصة بتحقيق التنمية بولاية القضارف عبر وضع اهداف واضحة.

٣- محاولة تذليل مشاكل العمالة بعد خروج العمالة من جنوب السودان واستبدالها بالاثيوبية في الولاية .

٤- التنسيق بين الوزارات المختلفة والتعاون مع جامعة القضارف في اصدار بحوث عن واقع الاستثمار بولاية القضارف .

٥- اعتماد التقانات الجديده في الانتاج وذلك بتوفير التمويل المطلوب .

٦- إستكمال مشروعات البنى التحتية بالولابة الخاصة بتهيئة البيئة والمعينات للقطاع الزراعي.

٧- الاهتمام بالمشاريع الاخري ورفع كفاءة الدورة الزراعية وتثقيف المزارعين بصورة اكبر عبر الارشاد الزراعي.

٨- اعادة النظر في برنامج النهضة الزراعية وتقييم اداء التجربة السابقة في الولاية .

٩- الاهتمام بتطوير البني التحتية وخاصة التعليم والصحة بالولاية .

١٠- يجب علي الولاية ان تحاول الاعتماد علي مواردها الذاتية وذلك عن طريق جذب المستثمرين خاصة بعد التعديلات الجديدة التي اعطت الولايات كافة الصلاحيات في جذب المستثمرين .

١١- استقطاب اموال من المانحين وصندوق اعمار الشرق .

٢١- معالجة مشاكل ملكية الاراضي الزراعية بالولاية لتحقيق استقرار الإستثمار الزراعي بالولاية.

١٣- الوقوف علي المعوقات والمشاكل الادارية وتداخل الاختصاصات فيما بين المؤسسات الحكومية بالولاية والمركز.

١٤- ضرورة متابعة المركز في تنفيذ المشاريع العامة خاصة مشروع حصاد المياه.

١٥- توجيه التمويل للمشاريع الانتاجية .

١٦- طرح ومناقشة المشاريع الموجوده علي الورق في وزارات الزراعة والثروة الحيوانية وبحث طرق تمويلها محليا او دوليا.

١٧- احكام الرقابة علي تهريب الذهب .

١٨- يجب ان ينعكس جزء من ايرادات الذهب علي التنمية بالمنطقة.

١٩- انشاء نافذة عالمية لتسويق منتجات الولاية من المنتجات الزراعية والحيوانية والمعادن والتنسيق مع المركز حول هذا الامر.

٢٠- تكوين استراتيجية واضحة الملامح والاهداف لتطوير التمويل الاصغر بولاية القضارف .

ورشة عمل بعنوان الاستثمار السياحي في ولاية الخرطوم الواقع وآفاق المستقبل

اعداد: عيسى احمد ترايو
ادارة البحوث والتنمية

نظمت مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم بالتعاون مع المجلس الأعلى للثقافة والإعلام والسياحة ورشة عمل بعنوان الاستثمار السياحي في ولاية الخرطوم الواقع وآفاق المستقبل وذلك في يوم الاثنين ١٤/٥/٢٠١٢م بفندق القراند هولدي فيلا برعاية السيد/ والي ولاية الخرطوم – رئيس المجلس الأعلى للاستثمار وشرفة السيد وزير التنمية الاقتصادية وشئون المستهلك – وقد تم تقديم اربعة أوراق عمل كانت على النحو التالى :-

الورقة الأولى: بعنوان الاستثمار في البنيات السياحية ولاية الخرطوم قدمها د. الطيب حاج على، حيث ذكر أن السياحة تعتبر أحد متطلبات حياة الإنسان الفطرية ، وذلك لارتباطها بتغذية الجانب الميتافيزيقي فيه المكمل للجانب الفيزيائي الذي تتم تغذيته بالمأكل والمشرب، وأضاف ان من أهم مقومات السياحة الاساسية وهي البيئة الطبيعية، والإرث التاريخي، بالاضافة الى هوية المجتمع مثل العادات والتقاليد والثقافة. ومن ثم أشار الى مخرجات المخطط الهيكلي فيما يلي الاستثمار السياحى وملامح تهيئة مخرجات المخطط الهيكلي للاغراض السياحية بولاية الخرطوم، وذكر ان السياحة تنتج بمقومات كالبيئة الطبيعية المتوازنة دون افراط في التعاطي منها او تفريط يحدث اختلال في ذلك التوازن، كما أن ولاية الخرطوم تتوفر لديها مقومات عديدة ومتنوعة لتحقيق التنمية المستدامة. ولقد ركز المخطط الهيكلي للولاية على هذه المقومات باعداد خطة استراتيجية متكاملة تؤسس لدراسات تفصيلية قابلة للتنفيذ بهدف تحقيق التنمية العمرانية المستدامة والاستثمار بانماطة المختلفة ، بالاضافة الى الاستثمار السياحي والترفيهي وذلك وفق استراتيجية الدولة الموجهة للشان الاقتصادي والاجتماعي والخدمي ويهدف المخطط الهيكلي العمراني الى صياغة إستراتيجية للتنمية العمرانية الإقليمية والحضرية للولاية عبر خمس مستويات تتضمن المستوى القومي و الولائي والإقليمي والحضري، وأضاف أن الأطار البيئي يعتبر المرتكز الرئيسي لكل أطر وهياكل ، بحيث تم حصر التمدد الأفقي للمنطقة الحضرية على الطريق الدائري، وتحديد محاور للنمو الحضري المستقبلي. أوصت الورقة بضرورة القيام ، التدخلات اللازمة لعمليات الهيكلة الكلية ، وذلك من خلال إعادة التوزيع ، التطوير، التأهيل، والتكثيف وتحديد المناطق الثقافة والترفيهية ، واستخدام الواجهات النيلية مع تحديد حرم نيلي ، مع ضرورة الحفاظ على المباني ذات الطابع التراثي التاريخي لتحويل استخدامها لأغراض السياحة والثقافة والترفية ، بالإضافة إلى تحديد الأماكن التي يمكن تحضيرها للإسهام في الإصحاح البيئي.

الورقة الثانية بعنوان الاستثمار السياحي في ولاية الخرطوم – جوانب القوة والضعف - الفرص والمهددات، قدمها د . حسن قسم السيد حسن من وزارة التخطيط الاستراتيجي وعلوم السياحة ، اشار فى المقدمة الى أهمية الاستثمار السياحي وذكر ان السياحة احتلت المرتبة الأولي من حيث مساهمتها فى عائد الصادرات. وقد أظهرت احصائيات السياحة تحسناً بين الاعوام ٢٠٠٧م - ٢٠١٠ حيث بلغ عدد السياح حوالي ٤٣٦٠ سائح في عام ٢٠٠٧ ووصل هذا الرقم الى ٤٩٥٠ سائح في عام ٢٠١٠م، وبلغت إيرادات السياحة السودانية حوالي ٦١٦ مليون دولار في عام ٢٠١٠م، كما احتل السودان المرتبة ١١٩عالمياً في مجال السياحة حسب التصنيف العالمي للدول في مجال السياحة عام ٢٠٠٧م . وأشار الى المشكلات التى تواجهها السياحة في السودان ، والتي تتمثل في عزوف المستثمرين في الدخول فى مجال السياحة ، وضعف في وضع الاستثمار السياحي، وارجع اسباب هذه المشكلات الى عدم وجود خطة استراتيجية علمية وارتفاع درجة المخاطر في الاستثمار السياحي ، وضعف العائد من الاستثمار ، بالاضافة الى الافتقار للخبرة في مجال الاستثمار السياحي وخلل في القوانين وضعف الترويج للاستثمار والمشاريع السياحية.

كما تطرق الى جوانب القوة والضعف من خلال التحليل الاستراتيجي لوضع الاستثمار السياحي بولاية الخرطوم .وتتمثل جوانب القوة في اهتمام الولاية بمجال الاستثمار السياحي والبناء على تجربة تراكمية، بالاضافة الى وجود

قدرة مالية للعمل ووجود كيان إداري. أما نواحي الضعف تتمثل في ، عدم الاستفادة من الكوادر المؤهلة من خارج الإدارة، والصورة السلبية للسودان فى الخارج، بالاضافة الى عدم مواكبة الهيكل التنظيمى للادارة ، ومحدودية صلاحياتها وسلطاتها. كما أشار الى الفرص والمهددات ومنها منافسة القطاعات الاخرى لقطاع السياحة والممارسات الامنية وضعف ثقافة السياحة لدى المجتمع.

الورقة الثالثة : بعنوان المعوقات المؤسسية والتنظيمية وأثرها على حركة القدوم والاستثمار السياحي، قدمها السفير سليمان عبد التواب مدير الادارة العامة للسياحة بولاية الخرطوم. ذكر ان السياحة أحد أهم الانشطة التى تساهم في معالجة مشكلة البطالة، حيث تشير تقارير المجلس العالمي للسياحة والسفر الى انها ساهمت في إيجاد أكثر من مليون فرصة عمل شهرياً بشكل مباشر أو غير مباشر في جميع أنحاء العالم وتشير الدراسات الى أن كل غرفة فندقية في فنادق الدرجة الاولى والممتازة تنشي ١,٢٥ فرصة عمل في مجالات مختلفة أي أن فندق به ١٠٠ غرفة يخلق ١٢٥ فرصة عمل. كما تناولت الورقة إلى أهم المناطق السياحية في ولاية الخرطوم منها منطقة ملتقي النيلين والوجهات النيلية والشواطئ التى تطل على الضفاف، الست والجزر النيلية التي تنتشر في الأنهار الثلاثة ، بالإضافة إلى المتاحف المتنوعة الموجودة بمدن العاصمة القومية.

كما تناولت الورقة المعوقات المؤسسية والتنظيمية وأثرها على حركة القدوم والاستثمار السياحي التي تتمثل في التشريعات والقوانين التنظيمية والقرارات والنظم الإدارية التي تصدرها وتعمل بموجبها الأجهزة والمؤسسات ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالعمل السياحي.

وتعتبر القوانين والنظم الإدارية من أهم العناصر التي تعمل على تنظيم وضبط حركة السياحة باعتبارها صناعة تعتمد في الأساس على حركة الإنسان. كما تطرق الورقة إلى بعض العوامل التي تؤثر في القدوم السياحي مثل كثرة الرسوم وتعدد الجهات والقوانين التي تفرضها وتتحصلها، صعوبة الحصول على التأشيرة السياحية و وتعقيد الإجراءات وعدم وجود مكاتب ملحقة بالسفارات للترويج للسياحة خاصة في الدول المصدرة لحركة السياحة ضعف الكادر البشري وقلة التأهيل وينعكس ذلك بصورة جلية على قلة المرشدين المؤهلين وعدم وجود رحلات منتظمة للناقل الوطني من والى الدول الأوربية وقلة وضعف الخدمات والتسهيلات السياحية في مناطق الجذب السياحي، بالإضافة إلى ضعف التواصل عبر الشبكات العالمية. كما أوضح بأنه وعلى الرغم من المجهودات التي بذلت في تشجيع الاستثمار السياحي خلال الفترة من ٢٠٠٤م وحتى ٢٠١١م، هنالك ضعف واضح في الخدمات والتسهيلات السياحية في مواقع الجذب السياحي وذلك نظراً لتركز معظم الاستثمارات السياحية في المناطق المأهولة (مركز المدن والأحياء الراقية) ، وذلك لتوفر فرص التسويق وسهولة الوصول إليها ووجود البنيات الأساسية (طرق، الكهرباء، مياه، ..). كما يلاحظ أيضاً تركيز الاستثمارات على المشروعات السياحية ذات العائد الأسرع مثل المطاعم والكافيتريات والتي تقدم خدماتها مباشرة للمواطنين بما يوفر لها الربحية والاستمرارية.

هذا وقد خلصت الورقة إلى عدة التوصيات والمقترحات أهمها، وضع خطة إستراتيجية للنهوض بالسياحة وإكمال عمل الخارطة الاستثمارية السياحية للولاية، وإزالة كافة المعوقات التي تعترض الإقبال على الاستثمار السياحي ، والعمل على تسهيل العملية الاستثمارية من التعقيدات التي ظلت تواجه مناخ الاستثمار السياحي في الفترات السابقة، وتسهيل الإجراءات ، ومنح تأشيرات الدخول السياحية بأقل تكلفة ووقت ممكن، والاهتمام بتوفير البنية التحتية في مناطق الجذب السياحي (مطاعم، أماكن ترفيه، مساكن ريفية، حمامات، ..) والعمل على تكثيف الدورات للمرشدين السياحيين وللأجهزة الأمنية وتوعية منسوبيها بأهمية السائح والسياحة كقيمة اقتصادية يجب الاهتمام بها.

أما الورقة الرابعة : بعنوان دور الترويج في جذب فرص الاستثمار السياحي، قدمها الأستاذ/ ناصر هاشم مدير الترويج وتطوير الأعمال، أشارت الورقة إلى أن تطوير السياحة في السودان يدخل ضمن المحاور المركزية للإستراتيجية ربع القرنية للدولة، وأن هذا التطوير لا يمكن أن يتم بعيداً عن الأمن الوطني والصورة الذهنية الايجابية للسودان ، وارتباط عمليات الترويج والتسويق بقاعدة بيانات واسعة ومهارات تسويقية رفيعة ووسائط إعلامية متعددة لإبراز المقاصد السياحية المراد تسويقها. وتطرقت الورقة إلى أهمية السياحة كظاهرة اقتصادية واجتماعية وثقافية على المستوى الدولي، وتعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية في عالم اليوم وهي أسرع القطاعات الاقتصادية من حيث النمو إذ تتراوح نسبة النمو ما بين (٤-٩٪) عالمياً، وذكرأن السياحة في السودان يمكن أن تكون مورداً أقتصادياً هاماً ومن البدائل الايجابية للبترول، وأضاف أن السودان يعتبر الدولة السابعة فى العالم من حيث اكتظاظها بالجوانب والمشوقات السياحية ، وهذه الجوانب أصلية ومتنوعة، وان ولاية الخرطوم تشكل الجاذب المحوري للسودان لوجود العديد من الجوانب والخدمات في حاضرتها، كما أشارت الورقة إلى تجارب الدول من حيث مكاتب الترويج والتسويق السياحي، حيث يوجد بتونس يوجد ٣٤ مكتب للترويج والتسويق السياحي في ١٩ دولة منها ١٥ دولة أوربية ومكتب في كل من كندا

واليابان والولايات المتحدة، كما يوجد مكاتب للناقل الوطني في معظم هذه الدول. أما بالنسبة لتجربة مصر ، ويوجد أيضاً مكاتب التسويق السياحي في ١٢ دولة منها ٨ دول أوربية ومكتب في كندا و٣ مكاتب في الولايات المتحدة، بالاضافة الى ١٥ مكتب استعلامات سياحية داخل مصر. أما في حالة السودان فلا توجد مكاتب للتسويق السياحي الخارجي بعد إغلاق مكتبي لندن وكينيا وحالياً بتعامل السودان مع شركة ترافل ورليد الصينية للترويج للجوانب السودانية في الصين ، بالإضافة إلى المشاركات في معارض الترويج والتسويق الدولية. كما تطرقت الورقة إلى محفزات القدوم السياحي لولاية الخرطوم التي تتمثل في توفر الجوانب والمقاصد والمواقع السياحية وتوفر الخدمات السياحية وإمكانية زيادتها وتطويرها (فنادق، قرى سياحية، مطاعم، وكالات وشركات سفر، منتجعات)، وتوفر وسائل النقل والاتصال والأنشطة التجارية المختلفة ، بالإضافة إلى وجود أسواق السياحة مثل سوق سياحة الرياضات المائية وسوق سياحة الصحراء وسوق سياحة المغامرات.

عقب على الورشة الأستاذ/ محمد الحسن محمد أحمد الخليفة مدير إدارة البحوث والتنمية ببنك السودان المركزي، حيث أشاد بالقائمين على تنظيم هذه الورشة وعلى المجهود الذي بذل في إعداد أوراق العمل وأشار الى الاهتمام بصناعة السياحة تأتي في إطار تنويع مصادر عائدات النقد الأجنبي في السودان وهذا اتجاه ايجابي في ظل التحديات التي تواجه الاقتصاد. وأشار إلى امكانية الاستفادة من تجارب الدول في المحيط العربي التي تساهم السياحة بنسبة مقدرة من موارد النقد الأجنبي، بالإضافة إلى المساهمة في توفير فرص العمل ، وأضاف أن السودان بلد متنوع المناخات والمناطق السياحية وبالتالى يتوفر فيه فرص الاستثمار السياحي، بما في ذلك ولاية الخرطوم، وهذا يتطلب توفير البنية المواتية للاستثمار السياحي والاهتمام بالجوانب الأثرية ، وتحديد المناطق السياحية وإعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية ، واستقطاب التحويل الداخلي والخارجي ، في مجال السياحة وفقاً للأسس والضوابط المصرفية المول بها بالإضافة إلى الاهتمام بتطوير البنيات التحتية المرتبطة بالسياحة مثل الفنادق والنقل والمواصلات وغيرها.

وفي الختام قدمت الورشة عدد من التوصيات أهمها حجز الأراضي للاستثمار السياحي ومنح التسهيلات اللازمة والترويج، إقامة القرية الفولكلورية السياحية ، وتفعيل تسويق جواذب الولاية على الصفحات العنكبوتية ، وتسهيل الإجراءات الإدارية والأمنية ، وعدم اعتراض السياح إلا بسبب أمني يهدد الدولة وسلامتها، بالإضافة إلى تسهيل إجراءات الحصول على الفيزا عبر السفارات السودان بالخارج ومعالجة التقاطعات التشريعية على كل المستويات.

أضـــواء علـــى الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء فى بنك السودان المركزى

إعداد : بشرى خير الحاج
إدارة السياسات

تواجه انظمة الاحصاء تحديات وتغيرات متلاحقة في ظل تزايد الطلب على البيانات الاحصائية وتنوع الاحتياجات والمؤشرات ، لذلك ظهرت الحاجة لايجاد أستراتيجية نظام أحصائي مرن ومتكامل للتكيف مع المتغيرات الحالية والمستقبلية ، والتى يمكن صياغتها فى أهداف واضحة ومعقولة يمكن تحقيقها من خلال خطة طويلة المدى عبر الموارد المتاحة ، او تلك التى يمكن توفيرها .ومن هذا المنطلق تبنى الجهاز المركزي للاحصاء صياغة واعداد الاستراتيجية الوطنية لتطوير الاحصاء اقترح لتنفيذها خلال الفترة (٢٠١٢ – ٢٠١٦) بهدف ايجاد نظام إحصائي متسق يخدم كل المستخدمين والمؤسسات التي تعمل في إنتاج الإحصائيات ونشرها.وقد أدرك الجهاز منذ البداية أهمية اشراك القطاعات الإحصائية في الوزارات والإدارات والشركات الكبيرة من القطاع الخاص والأكاديميين ومستخدمي البيانات في تأمين و تسهيل تنفيذ أنشطة إعداد الاستراتيجية ، وقد جاء دور بنك السودان المركزي طليعيا في هذا المجال ليسهم بما يليه في هذه الاستراتيجية تصميما وتنفيذا ومراقبة للاداء .

يهدف المقال لالقاء الضوء على وضع النظام الاحصائى الحالى فى بنك السودان و الصورة التى يجب ان يكون عليها عند نهاية تنفيذ الخطة والتى بنيت على تخطيط استراتيجى روعى فيه العلمية حيث تمت صياغة الرؤى والقيم والاهداف بناء على تحليل الوضع الراهن الذى ابرز فيه جوانب القوة والضعف والفرص والمهددات كما تم اعداد خطة عمل مرحلية لمدة خمسة اعوام .

اولا : النظام الأحصائى فى بنك السودان المركزي :

يقوم بنك السودان بانتاج بعض الاحصاءات الاقتصادية كالاحصاءات النقدية واحصاءات ميزان المدفوعات بالاضافة للقيام بامداد ببعض البيانات التى تستخدمها بعض المؤسسات الحكومية الاخرى. وتمر عملية انتاج الاحصاءات بعدد من الحلقات والدوائر والعمليات كما يرتبط بعضها بإدارات ومؤسسات تقع خارج سلطات البنك المركزى . ففى داخل البنك المركزى هناك ادارت واجهة (offices front) وتعتبر مدخلة للبيانات (interring data) وهى الادارات التى تتعامل مع الجمهور والمؤسسات الخارج البنك المركزى كالادارت الموجودة فى فرع الخرطوم وفروع بنك السودان بالولايات وهذا الادارات تقوم بادخال المعلومات فى النظام عن طريق جداول ونماذج للادخال روعى فى تصميمها تلبية الحاجات المحاسبية والاحصائية والقانونية . وهناك ادارات وسيطة middle offices) (تعمل فى عملية معالجة البيانات (data pro- cessing) كنقل البيانات وحفظها وتامينها كادارة التقنية والتى تستعين بالادارات الفنية لتحيقق مستوى الامان والدقة والشمول والسرية المطلوبة ، بالاضافة لادارات الرقابة المصرفية والنقد الاجنبى والاسواق المالية والاصدار والتمويل والشوؤن الادارية والمالية وهى معنية بالمعالجات الفنية اللازمة للتطوير بحيث يتاح لها امكانية رؤية وتعديل البيانات من مدخلى البيانات فى بنك السودان والمصارف التجارية ، كما تستخدم هذه الادارات البيانات على المستوى الخاص قبل النشر والتجميع الكلى لاغراض الرقابة ومتابعة سير التنفيذ ، مثلا ادارة الرقابة المصرفية تمتلك معلومات عن كل بنك لاغراض الرقابه والاشراف ، وتعتبر بيانات سرية متاحه للادارة فقط لاغراض الرقابة والتجويد ، لذلك تعتبر هذه الادارات القلب النابض لعملية الاصلاح الاحصائى حيث انها تعالج مشاكل الوحدة وبالتالى الاصلاح الشامل اذا تم اصلاح الوحدة. وادارات متابعة (offices back) وهى ادارات منتجة ومستخدمة للبيانات كادارة الاحصاء والبحوث (data producing) والتى تقع عليها مسؤلية تجميع البيانات من كافة الوحدات ونشرها فى قوالب وجدوال تلبى حاجة كافة المتسخدمين كما عليها ايضا الاستفادة من الحاجات المتجددة للمستخدمين المحليين وافضل الممارسات العالمية (prac- best tice) واعادتها مرة اخرى للادارت المعنية بمعالجة البيانات الاستيعابها فى نظمها الادارية والمحاسبية والتقنية. يتوفر لهذا النظام بنى تحتية ومؤسسية وقانونية مساعدة لانتاج ونشر البيانات حيث يوجد نظام ادارى كفؤ يعمل بموسسية بالاضافة

للبنى التحتية المتمثلة فى بئية العمل الجيدة من المكان والتهوية ووسائل نقل الافراد والمعلومات من شبكات ذات سعات معقولة واجهزة كمبيوتر وتلفونات ونظم واحدث برامج .

ثانيا استراتيجية تطوير الاحصاء ببنك السودان :

بناء على النظام المذكور اعلاه تم تشكيل لجنة من كافة ادارات البنك بهدف تطبيق اسلوب التخطيط الاستراتيجى، حيث بدأت اللجنة بتحليل الوضع الراهن للبيئة الداخلية والخارجية (SWOT) لكل ادارات البنك اعتمادا على اعضاء اللجنة الممثلين لهذه ، وبناء على ذلك تم وضع عدد من الاهداف تحت رؤى وقيم جوهرية نبيلة حتى يمكن تنفيذها على مدار الخطة. كما تم وضع ميزانية سنوية توضح تكلفة تنفيذها ، اضافة الى مؤشرات القياس للمساعدة فى التنفيذ و الرقابة. وقد جاء تحليل تحليل الوضع الراهن وفقا لعدد من المحاور هي محور البيئة القانونية والمؤسسية – محور الموارد البشرية – محور التقنية – محور انتاج البيانات – محور نشر البيانات النقاط التالية توضح ذلك .

١- تحليل الوضع الراهن

تحليل البيئة الداخلية :

نقاط القوة :-

أ / محور البيئة القانونية والمؤسسية :

١. توفر بيئة قانونية مساعدة لجمع البيانات من المؤسسات التي تخضع لرقابة البنك المركزي (قانون بنك لسودان المركزي – قانون تنظيم العمل المصرفي).

٢. إستقلالية البنك المركزي توفر الحيادية التامة في عملية انتاج ونشر البيانات الاحصائية .

٣. وجود هيكل وظيفى بصلاحيات ووصف وظيفى محدد .

٤. وجود خطط وبرامج ورؤى مستقبلية لتطوير الاحصاء .

ب / محور الموارد البشرية والمادية :

١. كفاية وكفاءة الموارد البشرية المتاحة للقيام بالمهام الاحصائية المطلوبة.

٢. العمل بروح الفريق لدي العاملين داخل ادارات البنك المختلفة.

٣. وجود خطط تدريبية وفق احتياجات العاملين.

٤. كفاية الموارد المادية المطلوبة لانتاج ونشر البيانات .

٥. وجود الكوادر المؤهلة و المقتدرة للتعامل مع التقنيات الحديثة وتقديم الدعم للمستخدمين .

ج / محور التقنية :

١. وجود شبكة الكترونية تسهل تداول البيانات بين منتجي ومستخدمي البيانات الاحصائية داخل الجهاز المصرفي .

٢. مرونة بعض النظم المستخدمة لإستخراج التقارير.

٣. توفر قاعدة بيانات للبيانات الحالية والتاريخية خاصة بالإستعلام الائتماني .

٤. وجود نظم الكترونية لجمع وتحليل البيانات الاحصائية.

٥ كفاية وكفاءة الموارد الحاسوبية (العتاد Hardware) المتاحة لإعداد الإحصاءات (حواسيب – مخدمات – ماكينات تصوير وطباعة – فاكسات – تلفونات – شبكات ... الخ).

٦. وجود استراتيجيه للتطوير التقنى تحتوي على محور متعلق بإعادة هندسة إجراءات العمليات المرتبطة بالنظم التقنية .

د / محور انتاج البيانات :

١. تفرد البنك بانتاج بيانات ذات اهمية عالية .

٢. كفاية البيانات المطلوبة من مصادرها لتغطية الاحتياجات الاحصائية لبعض الادارات .

٣. شمولية التقارير الصادرة من واقع البيانات المطلوبة .

٤. تطبيق افضل الممارسات الاحصائية في جمع واعداد ونشر البيانات الاحصائية .

٥. توفر بعض قواعد البيانات ومتاحه لمستخدمي ومنتجي الاحصاءات في البنك.

٦. توافق الإطار المفاهيمي الكلي لمعظم الاحصاءات بشكل عام مع المبادئ الدولية.

هـ / محور نشر البيانات:-

١. توفر قدر من الشفافية للسياسات والممارسات الإحصائية .

٢. توافر الاحصاءات والبيانات الوصفية للجمهور عبر وسائل النشر المتعددة المتاحة .

٣. المراقبة والتغطية الإعلامية اللصيقة للبيانات الاحصائية والتعقيب العلني وفي الوقت المناسب على التفسير الخاطئ للاحصاءات أو سوء استخدامها في وسائل الإعلام المختلفة .

٤. وجود موقع الكتروني على شبكة الانترنت ويتم تحديثه بصورة دائمة .

نقاط الضعف :

أ / محور البيئة القانونية والمؤسسية :

ضعف مواكبة قانون تنظيم العمل المصرفي للتطور التقني فيما يتعلق بزمن ارسال البيانات للبنك المركزي وفترة السماح القصوى الممنوحة للبنوك .

تداخل بعض الاختصاصات والصلاحيات وضعف التنسيق بين ادارات البنك المختلفة فيما يتعلق بطلب وانتاج البيانات .

ضعف التنسيق بين ادارات البنك فيما بينها وبين البنك والجهات المصدرية الاخرى فيما يتعلق بطلب وانتاج ونشر البيانات.

عدم وجود آلية لمتابعة التنقلات الداخلية للكادر الإحصائي وتوزيعها على الادارات والفروع المختلفة .

ب / محور الموارد البشرية والمادية :

ضعف التدريب فيما يتعلق بمجال الاحصاء.

ضعف ثقافة التخطيط الاستراتيجي.

عدم التنفيذ الكافي للخطط التدريبية للعاملين .

وجود فجوة بين المعرفة التدريبية والتطبيق العملي في مجال الاحصاء .

ج / محور التقنية :

١. عدم وجود وعاء الكتروني (warehouse data) موحد لحفظ البيانات.

١.عدم ربط بعض المؤسسات المالية غير المصرفية بنظام الرواجع الالكترونية (شبكات).

٢. عدم كفاية النظم والبرامج الاحصائية اللازمة للعمل الاحصائي .

٣. عدم ربط النظم التقنية داخل البنك مع بعضها وبين البنك والجهات المصدرية الاخرى .

٤. عدم تفعيل بعض النظم التقنية .

٥.عدم اكتمال تنفيذ الخطط الاحترازية للبنى التحتية والأنظمة والخدمات التقنية .

٦.عدم شمول الأنظمة التقنية لكافة أنشطة البنك،وبالتالي عدم تغطية حاجات بعض مستخدمي ومنتجي البيانات .

٧.عدم الإستغلال الأمثل للنظم التقنية المستخدمة في جمع البيانات.

د / محور انتاج البيانات :

١. عدم كفاية البيانات التاريخية المتاحة.

٢. ضعف الوعي بأهمية الإحصاءات .

٣. عدم استخدام منهجية معينة متعارف عليها دوليا وإطار لضبط جودة الاحصاءات في بعض الادارات.

هـ / محور نشر البيانات:-

١. عدم وجود جدول زمني محدد لتوقيت نشر البيانات .

٢.سياسات التعديل والمراجعة تستغرق وقتا طويلا مما يؤثر على توقيت نشر البيانات .

٣.ضعف التحديث المستمر للبيانات الوصفية DataMeta المنشورة على موقع صندوق النقد الدولي في اطار النظام العام لنشر البيانات GDDS.

٢ / ٢ : تحليل البيئة الخارجية :

الفرص المتاحة

أ / محور البيئة القانونية والمؤسسية :

١.تبني الدولة لمشروع وضع استراتيجية للنظام الاحصائي ورعاية متطلباته.

ب / محور الموارد البشرية والمادية :

١.وجود مذكرات تفاهم واتفاقيات ثنائية مع بعض الدول والمانحين يمكن تفعيلها للحصول على فرص للدعم الفني المطلوب في مجال الاحصاءات .

٢. توفر فرص الدعم الفني في مجال الاحصاءات من قبل صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي والبنك الدولي والمانحين الاخرين.

ج / محور التقنية :

١. وجود اهتمام من الدوله بالتطور التقنى بربط شبكات الجهات الحكوميه المختلفه وانظمتها.

٢.تطور البيئة التقنية في معظم الجهات المصدرية الداعم لانتاج البيانات.

د / محور انتاج البيانات :

١.وجود مراشد احصائية عالمية (دليل الاحصاءات النقدية – دليل احصاءات ميزان المدفوعات – دليل احصاءات الدين الخارجي – موجهات لجنة بازل ، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية ومعايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية)

٢.تفهم الجهات المصدرية لأهمية عمل البنك المركزي مثل البنوك ، الصرافات والجمارك وغيرها من الجهات ذات الصلة .

٣.تزايد الطلب على البيانات والاهتمام بتطبيق معايير الجودة بسبب الازمة المالية العالمية .

هـ / محور نشر البيانات:-

١.وجود النظام العام والخاص لنشر البيانات SDDS & GDDS التابعة لصندوق النقد الدولي يؤمن امكانية وسهولة الاطلاع على البيانات الوصفية ، مما يتيح فرصة تحسين الاحصاءات عن طريق اراء اكبر عدد من مستخدمي البيانات والمانحين .

المخاطر والمهددات

أ / محور البيئة القانونية والمؤسسية :

١.عدم وجود بيئة قانونية ملزمة بتوفير البيانات فيما يتعلق بالمؤسسات التي لا تخضع لرقابة وقوانين بنك السودان المركزي ، وذلك ناتج بالدرجة الاولى عن تعارض القوانين ،مما ينعكس سلبا على التغطية لعدد من الاحصاءات .

١.ضعف المؤسسية والتنظيم في عمل بعض الجهات الخارجية المصدرية.

ب / محور الموارد البشرية والمادية :

سياسة ترشيد الانفاق العام التي تبنتها الدولة تؤثر في تتخفيض فرص التدريب والتاهيل في المجال الاحصائي.

ضعف كفاءة الاحصائيين (منتجي البيانات) ببعض الجهات المصدرية .

ج / محور التقنية :

١. المقاطعة الأمريكية تؤدي إلى قلة الخيارات المتاحة والتأخر

في استجلاب الأجهزة والأنظمة من الخارج ، مما يؤدي إلى عدم استقرارها وتطويرها واستمراريتها ، علماً بأن غالبية منتجات ونظم التقنية ذات منشأ أمريكي.

٢.مخاطر التطور المستمر والمتسارع في التقنية والنظم المعلوماتية يمثل تهديداً دائماً عند التأخر في المواكبه.

٣.عدم اكتمال البنية التحتية للاتصالات بالبلاد إضافةً إلى ضعف قطاع التقنية الوطني .

د / محور انتاج البيانات :

١. الازمة المالية العالمية اثرت سلبا على فرص الدعم الفني من قبل المانحين .

٢. عدم إنتظام بعض االجهات المصدرية في تقديم البيانات المطلوبة لاعداد الاحصاءات في مواعيدها.

٣. ضعف كفاية وكفاءة البيانات المصدرية المتاحة كأساس لإعداد الاحصاءات.

٤. تضارب بعض البيانات الواردة من عدد من الجهات المصدرية

٥. عدم وجود وحدات احصائية متخصصة في معظم الجهات المصدرية .

٦. أدى انفصال جنوب السودان إلى ظهور مشكلة المقارنة بين البيانات قبل وبعد الانفصال ، حيث اختلفت البيانات من حيث المساحة والسكان والموارد والمؤشرات الاقتصادية .

هـ / محور نشر البيانات:-

١. التناول و التفسير غير الدقيق لاحصاءات البنك في وسائل الاعلام .

٢. عدم الالتزام الكامل بمعايير الافصاح عند نشر بيانات الجهات المصدرية، مثل المعايير المحاسبية الاسلامية .

٢- الرؤيا ، الرسالة ، القيم الجوهرية والاهداف

بناء على تحليل الوضع الراهن يمكن ان تكون الرؤى والرسالة والقيم والاهداف الاستراتيجة للخطة على النحو التالى .

الرؤية أن تكون لنا الريادة والتميز على البنوك المركزية إقليمياً ودولياً في تطوير نظام احصائي شامل وفعال يخدم الاهداف الوطنية بما يقود الى تحقيق التنمية المستدامة .

الرسالة تطوير نظام إحصائي شامل ببنك السودان المركزي يلبي احتياجات المستخدمين الحالية والمستقبلية بمهنية وكفاءة وفعالية ، وذلك باستخدام أفضل الممارسات الإحصائية .

القيم الجوهرية

في العمل الاحصائي نلتزم بالقيم التالية لنؤدي عملنا بإخلاص وتفان ولنكون قدوة للآخرين :

1.تعزيز مبادئ المصداقية والشفافية .

٢. المهنية

٣.الكفاءة في جمع واعداد الاحصاءات .

٤. التعاون والعمل بروح الفريق .

٥.احترام الخصوصية في الاحصاءات .

٦.اتاحة الاحصاءات لجميع المستخدمين .

الأهداف الإستراتيجية :

تتمثل الاهداف الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاحصاء ببنك السودان المركزي للفترة (٢٠١٢ – ٢٠١٦) فى الآتى :

١.تحسين جودة الاحصاءات.

٢.تطوير واستدامة النظام الإحصائي

٣.رفع الوعي الاحصائي .

٤.تعزيز التنسيق بين منتجي ومستخدمي البيانات .

٢- خطة العمل

ولتنفيذ هذه الاستراتيجة تمت صياغة خطة عمل مرحلية (road map) لمدة خمسة اعوام لتتحقيق الاهداف الاستراتيجيةGoals المذكورة والتى تم تفصيلها الى اهداف ثانوية objectives وانشطة activities وفق معايير ومؤشرات قياس تساعد فى تقييم سير العمل ومراقبته حتى يكتمل تحقيق الاهداف بنهاية فترة الاستراتجية . كما تم تقدير الموارد اللازمة لتحقيقها بناء على تكلفة كل نشاط لتسهل عملية التنفيذ .

٣- توصيات اللجنة :

بالاضافة للمقترحات والاراء التى ذكرت ، يمكن طرح التوصيات التالية .

١. تشكيل وحدة دائمة لمتابعة اداء وتقييم سير تنفيذ استيراتيجية النظام الاحصائي .

٢.الاستفادة من تجارب الدول الاخرى في تنفيذ الاستراتيجيات الاحصائية .

٣.رفع مستوى الثقافة المصرفية والاحصائية لدى العاملين بالادارة العامة لتقنية المعلومات من خلال التدريب والورش والسمنارات المتخصصة.

٤.تنظيم تنوير بوثيقة الإستراتيجية لمدراء عموم المصارف ومدراء العموم ومدراء الإدارات ومدراء فروع بنك السودان المركزي .

٥. اتباع معايير النشر فيما يتعلق بالدورية والحداثة، والنشر في أشكال تناسب احتياجات المستخدمين وبناء على جدول زمني يعلن مسبقا .

قرات لك

كتاب

المشروعات الصغيرة واثرهـا في التنمية الاقتصادية بالدول النامية

د. مجدى الامين نورين
ادارة البحوث والتنمية

بدأت المؤسسات الدولية والاقليمية المختصة تدعو الى ضرورة واهمية تشجيع المشروعات الانشطة الصغيرة خاصة في الدول النامية، نظراً لما تتسم به هذه المشروعات والانشطة من خصائص اهمها استيعابها لعدد كبير من العمالة ، و لا تحتاج الى رؤوس اموال كبيرة ، مقدرتها على تشغيل المرأة وذوى الامكانيات الضعيفة المحدودة مع امكانية انتشارها الواسع مما يجعلها تغطي مناطق مختلفة.

استهل الكاتب الفصل الاول بتعريف مفهوم المشروعات الصغيرة والمعايير المستخدمة لتعريفها ، حيث اشار الى ان مفهوم المشاريع الصغيرة مفهوم نسبى يختلف باختلاف المعايير المتخذة لتعريف هذه الصناعات كذلك اختلال المعايير بين دول واخرى وفقاً لاختلاف امكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية ودرجة تطورها التكنلوجي ، وحسب مراحل النمو التي يمر بها اقتصاد تلك الدولة. فمصطلح المشروعات الصغيرة ، كما يعرفه الكاتب يشمل الانشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص ،او منشأة صغيرة تستخدم عدد معين من العمالة، ويشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الانتاج الاسرية والمنزلية والتي يمكن تعريفه بانه كل نشاط لانتاج سلع وخدمات تستعمل فيه تقنية غير معقدة ويتميز بقلة رأس المال المستثمر ويعتمد على تشغيل العمالة بشكل اكبر.

تحدث الكاتب عن المعايير المستخدمة لتعريف المشروعات الصغيرة ، حيث قام بتصنيفها الى نوعين من المعايير معايير كمية وتشمل عدة انواع منهما المعيار الاحادي كمعيار العمالة ومعيار راس المال، معيار مستوى التكنلوجيا المستخدمة او المعيار الثنائى كمعيار العمالة ورأس المال معاً وغيرها، واخيراً المعيار المركب والذي يضم عدة معايير في آن واحد. اما النوع الثاني فهي معايير وصفية تعتمد على الخصائص النوعية تميز هذه المشاريع عن المتوسطة والكبيرة من حيث تمركز ملكية المشروع بيد عدد من ا لافراد.

- ان يكون انتاجه محليا وان يكون نصيبه من السوق الي ينافس فيها صغيراً نسبياً.
- احتياجاته من خدمات البنية الاساسية المتواضعة . وكما يعتمد الى حد كبير على الموارد المحلية.
- احتياجه لمستويات متواضعة من الادارة والتنظيم ، فالتخصص الاداري قليل نسبياً
- مرونة الاتصال المباشر بين الادارة والعمال ومن الملاحظ بشكل عام ان الكمية اكثر استخدامها من المعايير والوصفية.

وقد ذكر الكاتب ان المشروعات الصغيرة تتسم بمجموعة من الخصائص من اهمها انخفاض التكاليف الرأسمالية ، قلة عدد العاملين و الجمع بين الادارة والملكية ، تواضع المستوى التكنلوجي والالات المستخدمة، القدرة على التفاعل بمرونة وبسهولة مع متغيرات الاستثمار ، الاستثمار الجغرافي الواسع واستقطاب العنصر النسائي للعمل فيها. اما عن اهمية المشروعات الصغيرة ودورها في عملية التنمية فقد اشار الكاتب الى ان المشروعات الصغيرة و المتوسطة تمثل نحو ٩٠٪ من اجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم وتسهم هذه الصناعات بحوالي ٤٦٪ من الناتج المحلي العالمي ، فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو ٨٥٪ ، ٥١٪ من اجمالي الناتج المحلي في كل من انجلترا الولايات المتحدة الامريكية على التوالي ، وان الولايات المتحدة توجد بها أكثر من ٢٢ مليون مشروع صغير يساهم في ٥٢٪ من فرص العمل لدى القطاع الخاص واكثر من نصف الدخل القومي ، كما تمثل ٨٠٪ من كل الايداعات والابتكارات الجديدة في السوق الامريكية.

فيما يختص بالمشكلات والمعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة اورد الكاتب عدد من المعوقات منها :

- صعوبة وضيق فرص الحصول على التمويل الخارجي المناسب، وصعوبة الحصول على القروض من المصارف التجارية ، وذلك لعدم ملائمة المعايير المتبعة في المصارف لتطبيق هذه المشروعات ومتطلباتها.
- معوقات اقتصادية حيث قد يحدث انكماش في النشاط

الاقتصادي او ركود في قطاع يكون فيه المشروع مرتبطاً به.

- معوقات تسويقية اما خارجية تتمثل في تفضيل المستهلك للمنتجات الاجنبية او ضعف المنافسة مع المنتجات المستوردة ، معوقات تسويقية داخلية ناجمة عن اهمال المشروعات الصغيرة للجانب التسويقي في نشاطها.

- معوقات ادارية حيث انه على الرغم من ان المشروعات الصغيرة تعتبر المستقطب الاساسي لرواد الاعمال، وفرصة لاظهار كفاءة صاحب المشروع ، الا ان هؤلاء هم قلة قياساً الى الكم الكبير للمشروعات الصغيرة ، حيث تفتقر هذه المشروعات للادارة الصحيحة والخبرة في العديد من المجالات.

- معوقات فنية حيث غالباً ما يتم اختيار المشروع باسلوب غير مناسب ومدروس، ومشكلة الحصول على موقع مناسب او مساحة مناسبة لانشاء المشروع .

كما تعرض الكاتب الى معوقات اخرى تتمثل في معوقات تنظيمية وتشريعية ، العولمة ، التكتلات الاقتصادية ، ثورة المعلوماتية والمنافسة العالمية.

في الجزء الاخير من الكتاب تعرض الكاتب الى تجارب بعض الدول في مجال تنمية المشروعات الصغيرة وكامثلة لتلك الدول.

-السعودية : اولت السعودية المشروعات الصغيرة الي يقل عدد العاملين فيها عن ٤٠ عاملاً اهمية كبيرة حيث شكلت هذه المشاريع حوالي ٧٢٪ من اجمالي المنشأت الاقتصادية السعودية عام ١٩٩١ وبلغت نسبة الصناعات الصغيرة حوالي ٦٢٪ من قطاع المناجم والبترول و ٦٧٪ في الصناعات التحولية

- تونس انشىء البنك التونسي للتضامن عام ١٩٩٧ كبنك مختص في تمويل المشروعات الصغيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية ، كاحد السبل لمعالجة مشكلة البطالة والحد من العمالة المهاجرة لاصحاب المبادرات الذين ينقصهم التمويل لمشروعاتهم الصغيرة من اصحاب المهن والحرف عن طريق منحهم قروض قصيرة او متوسطة المدى بشروط ميسرة تمثل الحد الاقصى للقرض عشرة الف دينار لما دون الجامعيين ، وثلاثة وثلاثون الف دينار للجامعيين وفائدة بسيطة لا تتجاوز ٥٪ سنوياً وبفترات استرداد تتراوح بين ٦ اشهر و٧ سنوات ومدة امهال تتراوح ثلاثة اشهر وسنة

والخلاصة ان للمشاريع الصغيرة دور كبير ومهم في خفض البطالة وتحريك كثير من الطاقات المعطلة والمساهمة بنسبة مقدرة في الناتج المحلي الاجمالي ، لذلك يتعين عن الدول التركيز عليها وازالة المعوقات التى تقف في طريقها.

أحداث اقتصادية محلية وعالمية

مصطفى إبراهيم عبدالنبي
الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء

السودان يستضيف فعاليات الإجتماع السنوي رقم (٣٧) لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية- جدة

شهدت قاعة الصداقة بالخرطوم خلال الفترة ٣-٤ أبريل ٢٠١٢ إنعقاد الإجتماع السنوي السابع والثلاثون لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية ، والذي شرفه السيد الرئيس المشير عمر حسن احمد البشير رئيس الجمهورية وبحضور وزراء المال والإقتصاد والتخطيط من الدول الأعضاء بالبنك الإسلامي، بجانب عددٍ كبيرٍ من الضيوف من مختلف الهيئات والمؤسسات والمنظمات بالدول الأعضاء. وخاطب الجلسة الإفتتاحية السيد رئيس الجمهورية مرحباً بالضيوف متمنياً لهم إقامة طيبة في السودان ومؤكداً على الدور المهم الذي يقوم به البنك الاسلامي للتنمية في دعم التنمية بالدول الأعضاء وإسهاماته المقدرة في مشاريع التنمية بالسودان، داعياً الدول الاسلامية للمزيد من التعاون والتعاضد في المجالات الإقتصادية المختلفة، كما دعا إلى أهمية التنمية المتوازنة واتاحة الفرص للجميع للمشاركة في التنمية. كما خاطب الجلسة السيد رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية مشيداً بحفاوة الكرم التي استقبل به السودان الاجتماع، متطرقاً للنجاحات التي حققها البنك في المرحلة الماضية والخطط والبرامج المستقبلية، مشيداً بالدعم القوي الذي يُحظى به البنك من جميع الدول الأعضاء ،الأمر الذي اسفر عن تحقيق البنك لأعلى التصنيفات الإئتمانية من مؤسسات التصنيف الدولية الرئيسة. هذا بجانب حديث كل من السيد وزير المالية والاقتصاد الوطني الأستاذ على محمود والسيد ممثل الكتل الافريقية والآسيوية من الدول الأعضاء بالبنك، حيث أشادوا بالدور المتعاظم والإسهامات التي قام بها البنك في مجال التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء.

وقد شهدت هذه الإجتماعات توقيع مذكرة تفاهم ثلاثية لانشاء بنك إسلامي بين دولة قطر والبنك الاسلامي للتنمية ومجموعة دلة البركة برأسمال قدره مليار دولار أمريكي. وبلغت جملة الإكتتاب للمؤسسين الثلاثة ٥٠٠ مليون دولار. وأوضح معالي الدكتور احمد محمد علي رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية أن أهداف المؤسسة الناشئة تتمثل في تسهيل إنشاء سوق مالية إسلامية بين البنوك الاسلامية وتوفير حلول مبتكرة لإدارة السيولة من خلال توليد أصول قابلة للتوريق وإنشاء سوق للأوراق المالية الإسلامية القابلة للتداول. كما يهدف البنك الجديد إلى إنشاء وتمويل مشاريع البنية التحتية، بجانب توفير برنامج موثوق للتوحيد القياسي للمنتجات المتوافقة مع قواعد الشريعة الإسلامية.

هذا، وقد صاحبت هذه الإجتماعات مجموعة من الندوات العلمية التي تناولت موضوعات وقضايا الساعة والتي من ضمنها ندوة الزراعة والأمن الغذائي، حيث تحدث فيها معالي الدكتور محمد خير أحمد الزبير محافظ بنك السودان المركزي مبيناً أن السودان أحد الدول الرئيسة المعنية بقضية توفير الأمن الغذائي خاصة ان السودان قد رشح كأحد ثلاث دول لحل مشكلة الغذاء في العالم بما يتمتع به من موارد طبيعية ومياه وفيرة، مشيراً لدور القطاع الخاص في تحقيق الأمن الغذائي بالدول الاسلامية التي لديها موارد طبيعية تمكنها من الإنتاج اللازم، مؤكداً ان الحكومة لها دور في تهيئة المناخ الملائم للمستثمر، مشيراً للمشكلة التي تعاني منها الدول النامية والمتمثلة في قضية الدعم الذي تقدمه الدول الصناعية للقطاع الخاص الزراعي.

مجموعة العشرين تتعهد بتعزيز النمو في الاقتصاد العالمي

نظمت مجموعة العشرين بمدينة لوس كابوس بالمكسيك في يونيو ٢٠١٢ قمة اقتصادية، وذلك بهدف وضع بعض التدابير والاجراءات التي يمكن ان تسهم في استمرارية النمو في الاقتصاد العالمي. وقد تضمن البيان الختامي للقمة مجموعة من التعهدات من أهمها تعزيز النمو في الإقتصاد العالمي، وذلك من خلال إتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز النمو وترسيخ الثقة، ودعم الطلب الداخلي، والحفاظ على وحدة استقرار دول منطقة اليورو وتحسين عمل الأسواق المالية في ظل التقلبات التي تشهدها عملة اليورو. كما تعهدت المجموعة بالعمل على توفير فرص للعمل من خلال القيام بعمل منسق يطلق عليه « خطة عمل لوس كابوس للنمو والتوظيف».

السودان يُصدر حزمة من الإجراءات الإقتصادية :

في إطار سعي الدولة للخروج من إنعكاسات الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد بعد إنفصال جنوب السودان وفقدان عائدات النفط، إتخذت الحكومة العديد من الإجراءات الاصلاحية الرامية لإستعادة التوازن والإستقرار الإقتصادي لمواجهة المصاعب الإقتصادية المتمثلة في إرتفاع معدل التضخم وتنامي العجز في ميزان المدفوعات، وانخفاض قيمة العملة الوطنية، وتدني انتاجية القطاعات الرئيسية. وقد تم الإعلان عن هذه الإجراءات الإصلاحية في شهر يونيو ٢٠١٢ عبر عدة محاور تهدف إلى تقليص الصرف الحكومي وزيادة إيرادات الدولة، وتحرير أسعار المواد البترولية وزيادة الضرائب والجمارك على السلع الكمالية والاتصالات ورسوم السفر والتذاكر مع استثناء السلع الاستهلاكية ومدخلات الإنتاج الرئيسية.

صندوق النقد الدولي يحدد مساراً للتنمية القابلة للاستمرار :

حدد صندوق النقد الدولي في مؤتمره الذي عُقد بمدينة ريودي جانيرو البرازيلية خلال الفترة ٢٠-٢٢/٦/٢٠١٢ مساراً للتنمية القابلة للإستمرار، حيث إعتمدت البلدان الأعضاء في الصندوق المشاركة في المؤتمر خطة مبدئية لإعادة النظر في النمو الإقتصادي، وتعزيز العدالة الإجتماعية، وضمان حماية البيئة، وذلك إعتماداً على ثلاث ركائز تتمثل في توفير فرص العمل، والحد من عدم المساواة، وزيادة الحماية الإجتماعية للشرائح الضعيفة في المجتمع.

اعداد: سامية عبدالمنعم القوصي

جدول رقم (١)

الارقام القياسية لتكاليف المعيشة و معدلات التضخم للفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٢ :

سنة الأساس(١٩٩٠= 100)

2009			
يناير	118.0	118.0	117.4
	(11.2)	(11.8)	(10.8)
فبراير	118.4	119.2	118.0
	(11.1)	(11.5)	(10.8)
مارس	118.2	118.9	117.9
	(10.9)	(11.5)	(10.4)
ابريل	119.0	120.2	118.2
	(8.5)	(8.1)	(9.1)
مايو	120.5	122.6	118.8
	(8.9)	(8.8)	(9.0)
يونيو	127.2	130.0	124.7
	(9.9)	(8.8)	(11)
يوليو	131.2	134.3	128.3
	(9.8)	(8.1)	(11.8)
اغسطس	135.3	139.0	131.9
	(10.4)	(7.6)	(13.8)
سبتمبر	136.6	140.9	132.5
	(12.9)	(11.5)	(14.6)
اكتوبر	133.9	136.9	131.2
	(12.9)	(11.4)	(14.5)
نوفمبر	134.9	138.3	131.8
	(14.5)	(13.9)	(15.0)
ديسمبر	132.7	135.9	129.7
	(13.4)	(12.8)	(14.0)
2010			
يناير	135.2	137.9	132.9
	(14.6)	(16.0)	(13.2)
فبراير	135.3	139.0	132.0
	(14.3)	(16.6)	(11.9)
مارس	135.7	139.3	132.5
	(14.8)	(17.1)	(12.4)
ابريل	136.9	140.7	133.4
	(15.1)	(17.1)	(12.9)
مايو	138.9	143.2	134.8
	(15.2)	(16.8)	(13.5)
يونيو	147.0	151.8	142.5
	(15.6)	(16.8)	(14.2)
يوليو	148.3	153.5	143.2
	(13.0)	(14.3)	(11.6)
اغسطس	149.3	154.2	144.6
	(10.3)	(10.9)	(9.6)
سبتمبر	149.2	154.3	144.3
	(9.2)	(9.5)	(8.9)
أكتوبر	146.8	150.8	143.1
	(9.7)	(10.2)	(9.0)
نوفمبر	148.1	152.1	144.3
	(9.8)	(10.0)	(9.5)
ديسمبر	153.0	157.0	149.3
	(15.4)	(15.5)	(15.1)
2011			
يناير	157.8	162.3	153.6
	(16.7)	(17.7)	(15.5)
فبراير	158.2	163.5	153.2
	(16.9)	(17.6)	(16.1)
مارس	158.9	165	153.8
	(17.1)	(18.5)	(16.1)
ابريل	159.5	164.9	154.4
	(16.5)	(17.2)	(15.8)
مايو	162.2	168.1	156.5
	(16.8)	(14.7)	(16.1)
يونيو	169.2	175.1	163.4
	(15.0)	(15.4)	(14.7)
يوليو	174.4	180.6	168.6
	(17.6)	(17.7)	(17.7)
أغسطس	180.9	189.1	173.0
	(21.1)	(22.6)	(19.6)
سبتمبر	180.1	187.6	173.1
	(20.7)	(21.6)	(19.9)
أكتوبر	175.6	181.7	170.8
	(19.8)	(20.5)	(19.4)
نوفمبر	176.5	182.6	171.0
	(18.1)	(20.0)	(18.5)
ديسمبر	181.9	190.4	173.8
	(18.9)	(21.3)	(16.4)
2012			
Jan	188.3	198.5	178.5
	(19.3)	(22.3)	(16.2)
Feb	191.9	201.9	182.3
	(21.3)	(23.5)	(19.0)
Mar	194.5	204.1	185.3
	(22.4)	(24.3)	(20.4)
Apr	205.4	216.0	195.1
	(28.6)	(30.9)	(26.1)
May	211.5	222.2	201.1
	(30.4)	(32.2)	(28.5)
Jun	232.0	243.1	221.2
	(37.2)	(38.8)	(35.3)

(معدلات التضخم بين الأقواس)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

جدول رقم(٢)

أسعار صرف الدولار ببنك السودان المركزي

(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.3010	2.3125
2006		
ديسمبر	2.0083	2.0183
2007		
ديسمبر	2.0290	2.0390
2008		
ديسمبر	2.1897	2.2004
2009		
مارس	2.2021	2.2128
يونيو	2.3670	2.3785
سبتمبر	2.3519	2.3633
ديسمبر	2.2359	2.2468
2010		
مارس	2.2282	2.2387
يونيو	2.3507	2.3625
سبتمبر	2.3668	2.3787
ديسمبر	2.4824	2.4948
2011		
مارس*	2.7747	2.7885
يونيو	2.6702	2.6836
سبتمبر	2.6702	2.6836
ديسمبر	2.6702	2.6836
2012		
يناير	2.6702	2.6836
فبراير	2.6702	2.6836
مارس	2.6702	2.6836
أبريل	2.6702	2.6836
مايو	2.6702	2.6836
يونيو	3.0202	3.0353

*بيانات معدلة

المصدر : بنك السودان المركزي

جدول رقم(٣)

أسعار صرف الدولار بصرافات البنوك

(بالجنيه السودانى)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.2995	2.3180
2006		
ديسمبر	2.0060	2.0250
2007		
ديسمبر	2.0300	2.0600
2008		
ديسمبر	2.1500	2.2450
2009		
مارس	2.2600	2.3412
يونيو	2.3467	2.5025
سبتمبر	2.3043	2.5700
ديسمبر	2.1917	2.4500
2010		
مارس	2.2378	2.3652
يونيو	2.3465	2.4961
سبتمبر	2.4788	2.4912
ديسمبر	2.5952	2.6056
2011		
مارس	2.8714	2.8829
يونيو	2.7438	2.7542
سبتمبر	2.7473	2.7562
ديسمبر	2.7450	2.7559
2012		
يناير	2.7447	2.7555
فبراير	2.7447	2.7553
مارس	2.7446	2.7554
أبريل	2.7446	2.7571
مايو	2.7454	2.7562
يونيو	3.3612	3.3753

المصدر : بنك السودان المركزي

جدول رقم(٤)

أسعار صرف الدولار بشركات الصرافة

(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.3050	2.3140
2006		
ديسمبر	2.0100	2.0200
2007		
ديسمبر	2.0300	2.0400
2008		
ديسمبر	2.1600	2.2200
2009		
مارس	2.2500	2.3300
يونيو	2.3500	2.4840
سبتمبر	2.3100	2.5000
ديسمبر	2.2452	2.3726
2010		
مارس	2.2378	2.3645
يونيو	2.3625	2.4961
سبتمبر	2.4596	2.4692
ديسمبر	2.5148	2.5249
2011		
مارس	2.8909	2.9025
يونيو	2.7494	2.7656
سبتمبر	2.7494	2.7603
ديسمبر	2.7494	2.7604
2012		
يناير	2.7494	2.7604
فبراير	2.7494	2.7604
مارس	2.7494	2.7604
أبريل	2.7494	2.7604
مايو	3.6389	3.6560
يونيو	5.0629	5.0879

المصدر : بنك السودان المركزي

جدول رقم(5)

مؤشرات نقدية

(مليون جنيه)

البيان	2005	2012
	ديسمبر	
عرض النقود	14,031.4	58,663,3
العملة لدى الجمهور	3,740.4	16,751,5
الودائع تحت الطلب	4,447.6	14,241,9
شبه النقود	5,843.4	27,669,9
اجمالي اصول (خصوم) البنوك	16,979.7	67,049,6
اجمالي التمويل المصرفي	7,689.1	30,482,8
اجمالي الودائع المصرفية	10,621.3	39,919,9
الودائع تحت الطلب / عرض النقود (٪)	31.7	24,3
العملة لدى الجمهور / عرض النقود (٪)	26.7	28,5
شبه النقود / عرض النقود (٪)	41.6	47,2
اجمالي التمويل المصرفي / الودائع (٪)	72.4	76,4
المصدر : بنك السودان المركزي		
* بيانات معدلة		

جدول رقم (٦)

رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية بالعملة المحلية والاجنبية

(مليون جنيه)

القطاع / السنة	الزراعة	الصناعة	الصادرات	الوارد ات	التجارة المحلية	أخرى	المجموع
ديسمبر ٢٠٠٥	394.1	637.1	421.1	2.012.5	1.739.2	1.796.1	7.000.2
ديسمبر ٢٠٠٦	995.0	938.5	356.2	2.328.3	2.023.3	4.498.3	11.139.6
ديسمبر ٢٠٠٧	1.052.0	1.392.5	282.4	2.743.7	2.311.8	5.216.2	12.998.5
ديسمبر ٢٠٠٨	1.367.5	1.683.2	278.0	2.908.4	2.429.9	6.294.0	14.961.1
2009							
مارس	1.678.3	1.710.2	312.2	2.973.7	2.722.4	6.060.9	15.457.7
يونيو	1.501.3	1.762.8	314.6	2.812.6	2.836.9	6.885.2	16.113.3
سبتمبر	1.444.2	1.718.3	357.1	3.240.1	2.803.9	7.265.4	16.829.0
ديسمبر	1.956.9	1.710.8	438.4	3.120.2	2.885.6	8.051.5	18.163.5
2010							
مارس	1.870.9	1.892.4	409.6	3.008.1	2.912.5	9.178.2	19.271.6
يونيو	1.904.4	2.080.9	409.4	2.809.4	2.933.1	9.574.5	19.711.8
سبتمبر	2.341.2	1.998.6	474.6	2.683.9	2.998.5	10.193.7	20.690.5
ديسمبر	2.638.2	2.183.6	534.8	2.407.3	3.024.8	10.397.0	21.185.8
2011							
يناير	2.529.3	2.228.5	543.4	2.463.3	×3.785.9	×9.731.8	21.282.3
فبراير	2.675.4	2.297.8	558.9	2.565.3	×3.359.0	×10.098.7	21.555.1
مارس	2.600.9	2.321.9	588.5	2.625.0	×3.403.6	×10.367.2	21.907.1
ابريل	2.565.2	2.304.4	585.7	2.689.7	×3439.0	10.275.9	21.859.9
مايو	2.581.5	2.303.8	601.6	2.584.5	3.432.8	10.447.7	21.951.9
يونيو	2.550.9	2.359.0	559.9	2.592.0	3.664.9	10.978.7	22.705.4
يوليو	2.483.9	2.378.5	606.3	2.515.7	3.891.40	10.772.0	22.647.7
أغسطس	2.504.4	2.392.2	620.2	2.557.6	3.145.80	10.430.8	21.651.0
سبتمبر	2.538.2	2.289.2	685.4	2.518.2	3.210.34	10.508.8	21.750.2
أكتوبر	2.507.2	2.251.2	744.1	2.486.9	3.375.19	10.516.6	21.881.1
نوفمبر	2.501.7	2.245.1	855.2	2.484.4	3.505.88	10.566.8	22.159.0
ديسمبر	2.673.9	2.481.0	685.6	2.374.6	3.286.87	11.365.1	22.867.1
2012							
يناير	2.656.3	2.561.9	715.2	2.195.4	3.425.34	11.451.2	23.005.2
فبراير	2.690.6	2.737.5	667.5	2.350.2	3.465.89	11.905.4	23.817.2
مارس	2.671.1	2.898.5	661.9	2.362.4	3.803.20	11.955.4	24.352.4
أبريل	2.616.4	3.003.2	797.0	2.140.8	3.877.87	12.412.9	24.848.2
مايو	2.786.5	3.102.4	765.1	2.201.1	3.847.89	12.534.4	25.237.4
يونيو	2.886.1	3.375.7	703.8	3.761.5	4.097.69	12.170.6	26.995.5

ملحوظة : تمويل الحكومة المركزية غير مضمن

بيانات معدلة*

المصدر : بنك السودان المركزي

جدول رقم (٧)

تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية - بالعملة المحلية

(مليون جنيه)

الفترة / الصيغة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011				2012	
	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير- مارس	ابريل - يونيو	يوليو- سبتمبر	أكتوبر - ديسمبر	يناير- مارس	ابريل - يونيو
المرابحة	3.010.3	5.559.1	7.315.1	6.899.7	8.186.3	11.474.1	3.476.6	3.689.3	3.371.7	3.761.9	3.163.8	2.628.3
%	43.3	53.5	58.1	47.0	52.3	51.9	64.7	52.5	55.8	65.3	49.3	49.5
المشاركة	2.143.0	2.116.5	1.631.4	1.769.3	1641.4	1.981.9	602.4	787.4	245.3	378.4	764.8	668.3
%	30.8	20.4	13.0	12.1	10.5	9.0	11.2	11.2	4.1	6.6	11.9	12.6
المضاربة	292.3	532.0	497.6	876.4	956.0	1.480.0	328.8	411.6	273.3	441.1	305.3	223.9
%	4.2	5.1	4.0	6.0	6.1	6.7	6.1	5.9	4.5	7.7	4.8	4.2
السلم	145.2	133.0	81.7	290.7	349.6	257.5	23.1	15.2	91.0	45.5	86.4	33.4
%	2.1	1.3	0.6	2.0	2.2	1.2	0.4	0.2	1.5	0.8	1.3	0.6
أخرى	1.362.9	2.054.3	3.061.5	4.845.2	4.526.3	6.913.8	946.5	2.129.2	2.059.2	1.137.7	2.092.8	1.755.9
%	19.6	19.8	24.3	33.0	28.9	31.3	17.6	30.3	34.1	19.7	32.6	33.1
المجموع	6.953.7	10.394.9	12.587.3	14.681.3	15.659.7	22.107.4	5.377.4	7.032.7	6.040.5	5.764.7	6.413.1	5.309.8
%	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر : بنك السودان المركزي.

جدول رقم (٨)

تدفق التمويل المصرفي حسب القطاعات الإقتصادية- بالعملة المحلية

(مليون جنيه)

الفترة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011				2012	
القطاع	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير-مارس	ابريل-يونيو	يوليو- سبتمبر	أكتوبر - ديسمبر	يناير-مارس	ابريل-يونيو
الزراعة	571.1	786.1	837.1	1.485.7	1.686.1	1.599.8	208.7	241.1	603.0	418.9	611.9	578.7
%	8.2	7.6	6.7	10.1	10.8	7.2	3.9	3.8	10.0	7.3	9.5	10.9
الصناعة	830.5	848.5	1.314.3	1.904.0	1.556.5	3.826.9	1.332.9	1.307.4	1.307.6	1.583.1	1.124.2	1.191.9
%	11.9	8.2	10.4	13.0	9.9	17.3	24.8	20.5	21.6	27.5	17.5	22.4
الصادر	339.5	351.3	264.9	481.1	370.0	479.2	240.6	141.4	226.4	256.4	170.1	195.1
%	4.9	3.4	2.1	3.3	2.4	2.2	4.5	2.2	3.7	4.4	2.7	3.7
التجارة المحلية	1.493.6	1.821.1	2.093.4	2.370.6	2.320.9	2.872.8	818.5	718.1	1.220.7	1.004.4	1.496.6	828.9
%	21.5	17.5	16.6	16.1	14.8	13.0	15.2	11.2	20.2	17.4	23.3	15.6
أخرى	3.719.0	6.587.9	8.077.6	8.439.9	9.726.2	13.328.7	2.776.7	3.984.8	2.682.7	2.501.9	3.010.3	2.515.2
%	53.5	63.4	64.2	57.5	62.1	60.3	51.6	62.3	44.4	43.4	46.9	47.4
المجموع	6.953.7	10.394.9	12.587.3	14.681.3	15.659.8	22.107.4	5.377.4	6.392.8	6.040.5	5.764.7	6.413.1	5.309.8
%	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر : بنك السودان المركزي .

Toward Financial And Economic Integration In North Africa

Dr. Mustafa Mohammed Abdalla
Research and Development Director

1. Abstract :

The present paper used statistical tools and economic modeling to explain and interpret capital mobility within the region and explore possible methods to enhance financial and economic integration.

Due to international financial crisis and the political changes in Arab Countries financial and economic integration were reduced remarkably, trade and investment indicators had shown a massive decline indicating a slowdown in economic growth within the whole region. Based on a panel data that includes 7 cross sections (countries within the region), and a time span of 6 years, including the variables of GDP, Current Account (CA), Foreign Direct Investment (FDI), Degree of Openness and Terms of Trade as economic fundamentals that shape the capital flows. Because of unavailability of data on sources of capital in stock exchange markets the study confined with actual data indicating the performance of the external sector. Pooled methods and including fixed effect methods in cross sections and time were adopted. The findings confirmed that in Algeria, Egypt and Morocco capital is highly mobile, while in the rest of the region capital seemed to be virtually immobile.

Theoretical Framework:

Two alternative views addressing the issue of monetary integration prevailed for decades; one is optimal currency area and the other is monetary union:

Optimal Currency Area:

There are specific conditions postulated by Milton Friedman (1961); which include:

1- Homogeneity in economic structures for the member countries, it' a parent that we have mainly two different groups in North Africa: while Algeria and Libya depends largely on oil resources, there is a wide diversity of economic activities ranging from agriculture, mining and manufacturing among Sudan, Egypt, Mauritania, morocco and Tunisia, however, income disparity is not as large as in the Mena region. Therefore, it is argued that the first condition for optimal currency area is not fulfilled in the group of North Africa.

2- High degree of wage adjustments , this not existing in the region because syndicates and labor unions resist wage adjustment quite obviously, therefore, economic shocks might lead to high uncertainty, with absence of wage price flexibility there is a large room for transmission of shocks through different economic sector .

3- High degree of labor mobility, with the exception of neighboring countries to Lydia (Tunisia, Sudan and Egypt), labor is typically immobile.

Therefore, the required conditions for an Optimal Currency Area in North Africa virtually non -exist.

Monetary Union:

A monetary union is one stage in economic integration which starts with free trade area that is characterized by removal of tariffs and quota restrictions. The second stage is a custom union where a unified tariff structure is maintained between the member countries, in addition to liberalization of bilateral trade. A common market

comes in the third stage with removal of restrictions on mobility of labor and capital, this represent also a pre-requisite for getting to a monetary union, in the fourth stage a monetary union requires fixing the exchange rate between member countries and finally coordination between fiscal and monetary policies which leads to economic integration and convergence in the future.

Gradual application of these stages requires also considering the reality of the economic conditions of the member countries and their ability to pursue deficit in the public budget not exceeding 3%, reducing inflation to a single digit (not exceeding 9%), pegging the exchange rate with a fixed narrow band.

Looking to the actual reality of the countries in North Africa it seems to be very difficult to apply any form of the two integration methods, the experience of Greece is there indicating vulnerability of the economic conditions will bring further problems related to growing public debt and the possible impact of such a position in a country that belongs to a strict economic union. However, the argument that monetary and financial integration is required to better pursue macroeconomic discipline is still valid. With monetary and financial integration macroeconomic stability can be obtained and sustainable economic development is achievable.

Financial integration in North Africa:

North Africa lacks appropriate policy measures to strengthen financial integration, the prerequisite achieving the objective of financial and economic integration is basically a political will for deciding on regional integration. In fact, national governments were reluctant to deepen financial integration both in the stock markets and the banking sector for various reasons; however, it's a parent that opening up the financial sector for capital mobility will bring about mutual benefits for recipient countries and investors.

The factors that affect financial integration in North Africa can be summarized as follows:

1. In spite of the homogeneity of the society[1] in the region, Lack of political will is present. Nations are reluctant to integrate for fears of losing identity or willingly protecting domestic economies from flux of foreign shocks.

2. There are tremendous restrictions on capital mobility, some are made by governments to abstain financial markets form hot money, or minimize banking exposure to foreign risks.

3. Presently most North African countries adopt a free exchange rate regime in Current Account operations, while, the Capital Account still suffers severe foreign exchange restrictions.

4. Trade restrictions (tariffs, quotas or payment methods) also inhibit financial flows.

5. Challenges of cross listing and difficulties of transferring money between the countries due to various banking supervision and regulatory procedures.

6. Technological gap in advancing online dealings, network disconnections and telecommunication problems. Lack of harmonized payment system.

7. Difficulties to sustain credit lines between banking systems within the region

Financial integration within the region of North Africa can be measured by analyzing the statistical data revealing capital mobility, however, lack of adequate and detailed data about financial and capital flows in the stock markets or the banking system did not help in empirically testing financial integration in the region, nevertheless, the present paper managed to model the financial and economic integration based on the interaction between the foreign sector and the economic fundamental indicators .

It's evident that the exchange rate misalignment within the currencies of the region will indicate the extent of the pressures that limit the ability of some countries to adopt a flexible foreign exchange system. The thumb rule is that countries of large foreign exchange reserves will be more enthusiastic to adopt a free exchange rate system; while on the other hand, countries facing tremendous reductions in their foreign exchange positions will not be able to adopt a floating exchange rate system.

It's worth mentioning that capital availability in oil producing countries (Algeria, Libya), will play a crucial role in integration with countries of vast arable lands and rich mineral resources (Egypt, Sudan, Mauritania, Tunisia and Morocco), i.e. we may find complementarily between countries in the region with special consideration given to the level of industrialization and availability of skilled labor in each single country. In other words, if stock markets were opened to allow free movement capital (portfolios), and banking system is highly integrated, it's expected that the region will benefit from free mobility of factors of production which will induce a real convergence between the economies of North Africa. Therefore, it's argued that financial and economic integration is a prerequisite for further sustaining economic development in the region.

Adopting a fixed versus flexible exchange rate system plays a significant role in financial integration, while it's almost impossible to pursue a complete liberalization and floatation of the exchange rate, due to the existing economic shocks resulting from the political chaos, it's expected to experience a severe inflationary pressures

1 .Culture. language. standard of living etc.

which might induce macroeconomic instability. A fixed exchange rate system is also equivocally unsustainable, because it lead emergence of a parallel (Black) market and represent a distortion in the price system and exhibit some rent seeking and corruption behaviors, which will tend to deplete foreign exchange reserves and open the member countries to foreign exposure risks.

The international monetary and financial system which is featured by floating exchange rate systems and domination of advanced economies can narrowly allow financial integration between developed and developing countries, given the high levels of exchange rate misalignments and political sanctions and embargos, some countries will seek regional groupings to avoid restrictions and sanctions imposed by international financial institutions and governments of advanced economies. Nevertheless, living isolated in an enclave is not a solution to any economy under the process of the world economic globalization, movement of capital and technology can be attained by arrangements within regional groupings. A practical way to address the issue of easing capital mobility and eliminating restrictions between the countries is to adopt a strategy of financial and economic integration through stages. It's wise to encourage complementarily between labor, capital and resources in a broader win-win strategy that leads to macroeconomic stability and sustain economic development for member countries.

Although, Arab Monetary Fund was established earlier (1976) to foster monetary integration between the member countries, it's argued that there is still a large room for cooperation and elimination of foreign exchange restrictions, as far as the region of North Africa is concerned a development of institutional framework to tackle is the issue of financial and monetary integration is critically important, countries of oil resources may integrate with countries with vast arable lands for greater prosperity. It's well known that international politics might intervene to shape some alignments and restrict the financial flows between the countries in the region of North Africa; however, given the impacts of the Arab revolutions, it's high time to think carefully on how to avail resources from oil rich countries to the other countries for mutual benefits. For instance to materialize the slogan "Sudan is the Basket of World Food" this can easily be attained under the persisting food crisis and climate challenges. This notably, not only utilizes agricultural resources for the recipient countries (Morocco, Mauritania Tunisia and Sudan) but also open the door for fruitful gain and cooperation to meet the challenges of food security sustainability in the funding countries (Alger, Libya), therefore, financial integration cannot be obtained without real interests perceived by counterparties. It's vital that in this manner the future of economic and financial integration will be materialized in accordance with feasible objectives and logical grounds, which will lead at the end of the day to strengthen economic union for the countries in North Africa and in the long run will lead to more integration with other economic groupings which in turn attain the dream of African Economic Union, it's worth mentioning that this can never be met with burning the stages, this can only be gradually implemented, finally a convergence of macroeconomic indicators will be matched.

Stock markets and financial institutions provide deep enhancement to improve domestic economies regarding the followings:

1- Managing liquidity risks.

2- Provision of information and allocation of resources.

3- Managing investment projects.

4- Encouraging and mobilizing savings.

5- Easing trade of goods and services.

Entrepreneurs are seeking opportunities for making profits, as long as there are differences on return to investments, both in portfolio and direct investments, there are always opportunities and challenges. Recently, international capital is approaching emerging economies, however, developing countries still renders high investment opportunities given natural resource abundance and cheap labor indicating a high room for dynamic comparative advantages, with the advancement of the BRICS countries in the past decade or so, it's noticed that wages were increasing tremendously which imply that there is a chance for developing countries to catch up by benefiting from the these opportunities.

Economic liberalization policies adopted by countries in the whole region of North Africa had paved the way for improving domestic economies to be more attractive to foreign direct investment. Closed economies restrict flows of financial resources. Developing financial markets and adopting outward looking policies will encourage financial integration regionally and globally. However, international politics, sanctions and the arrangements imposed by developed countries in areas of trade and investment still represent an obstacle to financial integration.

Recently, new players such as China and India as emerging economies appeared to share with western countries a large volume of trade and investment globally, such a huge number of population with a massive growing output requires hunting for energy and raw materials, this become a signal for competition between Asian and western economies, North Africa can benefit by diversifying trade and investment opportunities West and East.

Financial integration leads to deployment of technology and experiences, foreign banks may bring new methods of payments and adopt sound banking regulations which improve banking efficiency.

The interaction between local and foreign banks improves banking supervision; it eases liquidity management, and develops interbank lending, which guarantees sustaining financial stability.

Since small countries can't attract capital mobility, North Africa as an economic union can be an umbrella for accessing international capital market.

Foreign banks concentrate finance to some corporations, it must be noted that supervisors and regulatory authorities should make sure that small and medium enterprises have access to the facilities brought by foreign banks, modes of finance could also be modified to assure that productive sectors are encouraged and not to leave the whole resources channeled to services and trade. In this way foreign banks definitely encourage employment and increasing domestic production.

Developing countries experience volatility of hot money; both in the financial markets and the banking system, such placements must be prohibited, e.g. short term capital movement, whether in stock exchange or banking system. Such movements will induce severe effects to the financial positions of the banks and financial institutions, in this case short term capital is not increasing loanable funds, and it exposes the bank to insolvency and drastically imposes exchange rate risks. On the contrary, if the dealing is in the stock exchange market, this eventually represents a high exchange rate pressures. At the macro level, high capital mobility in the short run raises liquidity and inflationary pressures that threatens the economic stability.

Looking into the data of the North Africa, it's clear that the structure of foreign trade in the region varies enormously, while Alger, Libya and Sudan (before secession) depend primarily on oil proceeds, Morocco, Tunisia, Mauritania and Egypt are quite diversified economies, this brings us to a methodological problem of non- homogeneity or (Heterogeneity), which might lead to misleading results. Therefore, in the empirical aspects of this paper fixing of cross sectional effects and lagging the time variable helped in smoothing out such a problem, but before getting into the model specification and methods of estimation lets provide the statistical stylized facts about the main data used.

Stylized Facts in the Region of North Africa:

Graph (1) : Gross Domestic Product in North Africa (1970-2010)

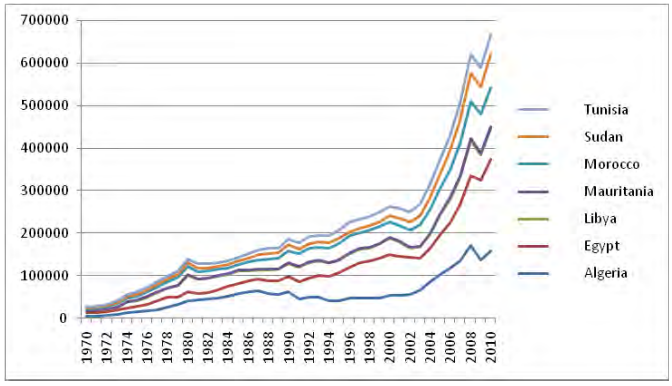

Graph (1) depicts the behavior of the GDP in the North Africa, relatively speaking GDP growth over the last four decades in the region of North Africa had increased tremendously, however, since mid 2008, in the spark of international financial crisis all countries have shown a sharp decline in GDP levels and growth rates, signs of a economic recovery was shown proportionally.

Foreign Direct Investment (FDI) in North Africa is indicated in graph (2), Egypt seemed to be the main recipient of the flows during the last decade, but signals of a decline in FDI flows can be seen post crisis period across all countries in the region.

Graph (2) FDI in North Africa 1977-2010

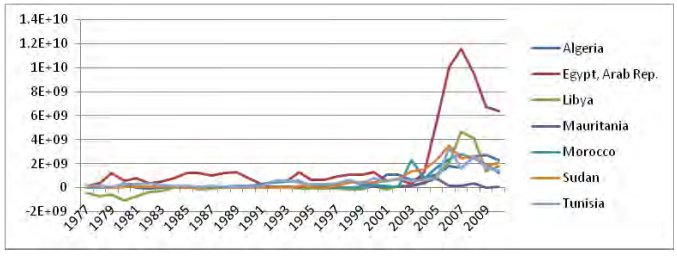

According the statistics revealed by the World Bank, only Alger and Libya had shown a high surpluses in the CA, the rest of the region (Egypt, Morocco, Sudan, Tunisia, and Mauritania) are under performing as postulated by graph (3). This indicates that the first group was able to build foreign exchange reserves, while the second group was settling the Current Account deficits from the financial and capital account.

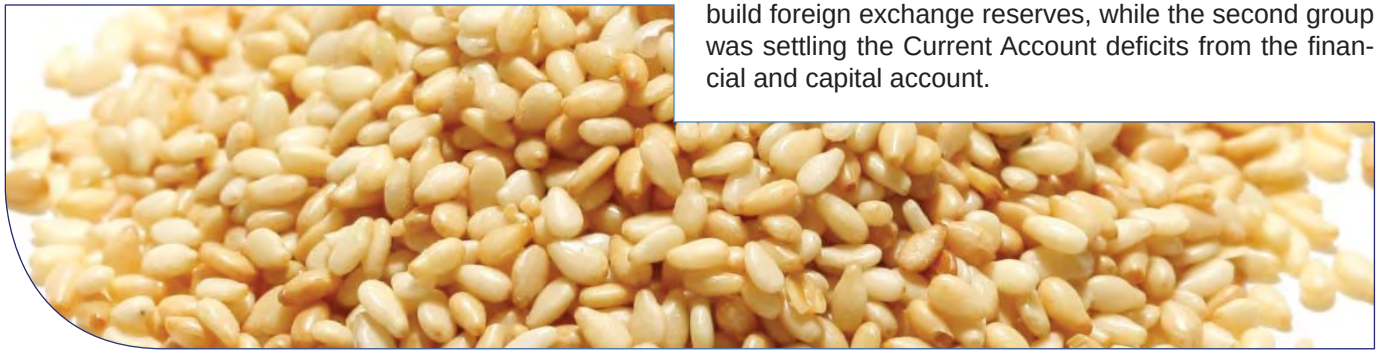

Graph (3) Current Account of North Africa (2005-2010)

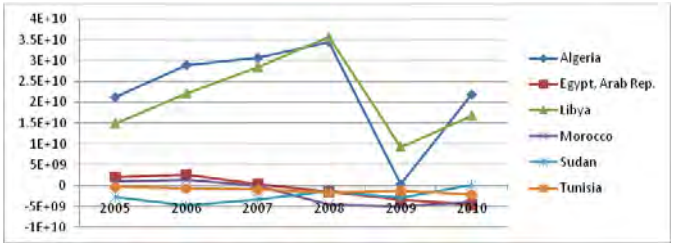

Graph (4) Degree of Openness in North Africa (1980-2010)

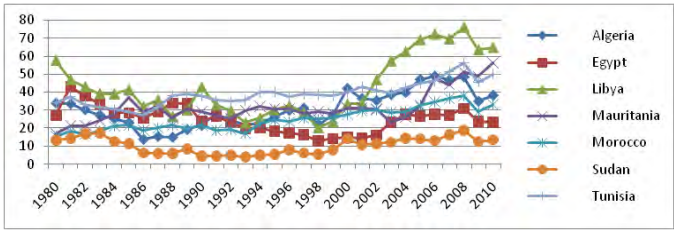

Libya, Mauritania, Morocco and Alger were relatively open economies with a percentage sometimes exceeding 50%. While, Sudan, and Egypt seemed to be relatively closed economies with a percentage not exceeding 10-30%, this indicates that trade restrictions might reduce bilateral trade; great efforts are required to strengthen trade ties between countries in North Africa.

Some countries had shown a huge growth in transfers of the workers abroad, (Egypt, Tunisia, Sudan and Morocco), however, due to the flux of the international financial crisis 2008-2010, transfers indicate a remarkable decline. Remittances of Algerians, Mauritanians and Libyans were virtually low. Figures were presented in percentage forms, although Egypt has the highest flows of remittances but in percentage wise Tunisia came first1.

Graph (5): Remittances of Workers abroad (1980-2010)

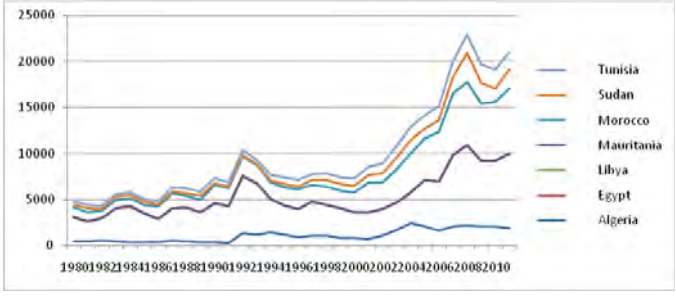

Terms of Trade in North Africa (1980-2010)

Since 2004, terms of trade had revealed significant improvement in countries of (Sudan, Alger, Egypt, and Morocco), however, due to decline in oil prices during the international financial crisis, these countries had suffered from worsening of terms of trade. It is expected that with rise in oil prices TOT in these countries will improve eventually. In Tunisia TOT is almost stable (around 100). Due to loss of oil proceeds in Sudan post secession period it is expected that TOT will be worsened tremendously.

Graph (6) Terms of Trade in North Africa (1980-2010)

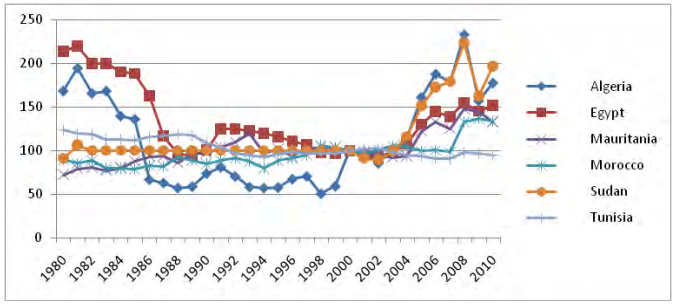

Table (1) Descriptive Statistics:

	GDP	FDI	CA	REM	TOT	OPEN
Mean	77872.45	2.82E+09	6.33E+09	3075.125	142.3400	35.86631
Median	65746.10	2.18E+09	17401272	2059.345	141.7117	35.75218
Maximum	215272.1	1.16E+10	3.57E+10	8694.000	232.7881	56.52731
Minimum	2184.445	-38300000	-4.97E+09	1.900000	90.99249	12.49002
.Std. Dev	57064.55	2.79E+09	1.29E+10	2614.715	36.53319	13.24664
Skewness	0.565862	1.777947	1.125005	0.647053	0.481050	-0.287337
Kurtosis	2.552994	5.541643	2.733228	2.071477	2.864696	1.936572
Jarque-Bera	2.220917	28.65650	7.700571	3.805297	1.415915	2.191695
Probability	0.329408	0.000001	0.021274	0.149173	0.492649	0.334256
Sum	.2803408	1.02E+11	2.28E+11	110704.5	5124.239	1291.187
.Sum Sq. Dev	1.14E+11	2.72E+20	5.79E+21	2.39E+08	46713.58	6141.571
Observations	36	36	36	36	36	36
Cross sections	6	6	6	6	6	6

Methodology and model estimation:

A pooled model is applied to visualize the interaction between the flow of FDI and the main macroeconomic indicators, these are the underlining factors behind financial and economic integration in the region of North Africa, in order to model the relationship between the FDI and its main determinants across sectional and time series are required to build a pool model as follows:

Where Yi,t is a vector of the dependent variable, in this model log(GDP) is used to indicate growth in output in each cross sections, t= time horizon of the data, Xi.t = matrices of explanatory variables which include Foreign Direct Investment (FDI), Terms of Trade (TOT), Remit-

1 See more details about the record of the remittances in UNCTAD. ORG

tances (REM), Degree of Openness (OPEN) , Current Account (CA). The method of estimation varies from a POOL with no effects, to specific effects (fixed versus random effects) for least squared pooled variables (LSPV).

Table (2) Pooled model

Dependent Variable: LOG(GDP)				
Cross-sections included: 6				
Total pool (balanced) observations: 36				
Variable	Coef-ficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
TOT	0.020437	0.006146	3.325475	0.0023
REM	0.000282	8.77E-05	3.218599	0.0031
OPEN	0.028035	0.019062	1.470708	0.1518
FDI	3.82E-11	7.93E-11	0.481169	0.6339
CA	-4.02E-11	2.02E-11	-1.995190	0.0552
C	6.118506	1.368853	4.469803	0.0001
R-squared	0.612314	Mean dependent var		10.75434
Adjusted R-squared	0.547700	S.D. dependent var		1.325115
S.E. of regression	0.891183	Akaike info criterion		2.758479
Sum squared resid	23.82624	Schwarz criterion		3.022399
Log likelihood	-43.65262	.Hannan-Quinn criter		2.850594
F-statistic	9.476445	Durbin-Watson stat		0.496932
Prob(F-statistic)	0.000017			

About 61% of the changes in the dependent model were explained by the model, the coefficients of TOT and REM are statistically significant at 99% confidence level, and have a correct sign. The coefficient of the CA is negative and statistically significant at 95% confidence level. Both FDI and OPEN are statistically insignificant indicating capital mobility is virtually low in the region and has no effect on GDP growth in the region, therefore, it's crucially important to investigate further individual effects, i.e. there is a need to provide deep analysis regarding the relationship between the dependent variable and the explanatory variables within each cross section.

Table (3) Fixed effect cross section :

Dependent Variable: LOG(GDP)		Method: Pooled Least Squares		
Cross-sections included: 6				
Total pool (balanced) observations: 36				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
TOT	0.005224	0.002036	2.566118	0.0167
REM	0.000149	4.91E-05	3.038792	0.0055
OPEN	0.000900	0.007184	0.125226	0.9013
FDI	-4.85E-11	2.78E-11	-1.741843	0.0938
CA	-2.07E-12	5.55E-12	-0.373433	0.7120
C	9.669276	0.312389	30.95266	0.0000
Fixed Effects (Cross)				
ALG—C_	0.997867			
EGY—C_	0.809434			
MAURI—C_	-2.299733			
MOROC—_C	0.140527			
SUD—C_	0.154144			
TUNI—C_	0.197762			
	Effects Specification			
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.988448	Mean dependent var		10.75434
Adjusted R-squared	0.983828	S.D. dependent var		1.325115
S.E. of regression	0.168515	Akaike info criterion		-0.477117
Sum squared resid	0.709932	Schwarz criterion		0.006736
Log likeli-hood	19.58810	.Hannan-Quinn criter		-0.308239
F-statistic	213.9206	Durbin-Watson stat		1.375601
Prob(F-statistic)	0.000000			

To control for specific effects, the model was reestimated with fixed effects in the cross sections. About 98% of the changes in the dependent variable were explained by the model, the FDI is statistically significant at 90% confidence level but with a wrong sign. REM coefficient is statistically significant at 95% confidence level. Both CA and OPEN turned to be statistically insignificant. TOT is statistically significant at 99% confidence level. Therefore, it is difficult to assess the role of capital mobility in whole region. However, cross sectional effects has shown a positive relationship between the GDP growth and its determinants, which imply that foreign investment played an important role in all the countries of North Africa with the exception of Mauritania which reported a wrong sign. Nevertheless, the cross sectional effects can be examined further to redundancy, the result failed to reject the Null hypothesis, i.e. the value of F test is greater than the Chi square value.

Table (4) Redundant Fixed Effects TestsPool:

POOL, Test cross-section fixed effects				
Effects Test	Statistic		.d.f	.Prob
Cross-section F	162.806431		(5,25)	0.0000
Cross-section Chi-square	126.481435		5	0.0000
Cross-sections included: 6				
Total pool (balanced) observations: 36				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
C	6.118506	1.368853	4.469803	0.0001
TOT	0.020437	0.006146	3.325475	0.0023
REM	0.000282	8.77E-05	3.218599	0.0031
OPEN	0.028035	0.019062	1.470708	0.1518
FDI	3.82E-11	7.93E-11	0.481169	0.6339
CA	-4.02E-11	2.02E-11	-1.995190	0.0552
R-squared	0.612314	Mean dependent var		10.75434
Adjusted R-squared	0.547700	S.D. dependent var		1.325115
S.E. of regression	0.891183	Akaike info criterion		2.758479
Sum squared resid	23.82624	Schwarz criterion		3.022399
Log likelihood	-43.65262	.Hannan-Quinn criter		2.850594
F-statistic	9.476445	Durbin-Watson stat		0.496932

The model was reestimated assuming fixed effect in time, or controlling for time effect. The model revealed that capital mobility was performing well during 2005-2007 (before the financial crisis), all the coefficients were positive, while during the period 2008-2010, the results indicated negative signs. The model predicted 67% of the changes in the dependent variable. With the exception of the FDI all the coefficients were statistically significant. The sign of the CA coefficient is negative and highly statistically significant, all the other coefficients were positive as expected.

It's concluded that FDI played a marginal role in explaining economic growth in the panel of the examined data. However, more economic integration in the region is required to facilitate trade and investment. This also implies that there is a large room for investment opportunities within the region unutilized yet, to expand trade and investment and encourage capital mobility more financial and economic integration is required.

Table (5) Fixed Effect Time :

Dependent Variable: LOG(GDP)				
Cross-sections included: 6				
Total pool (balanced) observations: 36				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
TOT	0.031266	0.007965	3.925576	0.0006
REM	0.000332	9.25E-05	3.593683	0.0014
OPEN	0.057450	0.023369	2.458355	0.0212
FDI	2.72E-11	8.43E-11	0.322347	0.7499
CA	-6.11E-11	2.32E-11	-2.635482	0.0142
C	3.531103	1.812307	1.948402	0.0627
Fixed Effects (Period)				
C—2005	0.581698			
C—2006	0.218239			
C—2007	0.216365			
C—2008	-0.850697			
C—2009	-0.105446			
C—2010	-0.060158			
	Effects Specification			
Period fixed (dummy variables)				
R-squared	0.677566	Mean dependent var		10.75434
Adjusted R-squared	0.548593	S.D. dependent var		1.325115
S.E. of regression	0.890303	Akaike info criterion		2.851958
Sum squared resid	19.81598	Schwarz criterion		3.335811
Log likelihood	-40.33524	.Hannan-Quinn criter		3.020836
F-statistic	5.253537	Durbin-Watson stat		0.755215
Prob(F-statistic)	0.000364			

Conclusion and recommendations:

The model indicated that FDI virtually negligible in promoting economic growth within the panel, the results confirm the main hypothesis that North Africa capital mobility is limited, with the flux of the international financial crisis the situation even worsened. Therefore, it's recommended to encourage investment in financial market and improve capital mobility within the region.

Due to trade restrictions and obstacles pertaining to other current account items, the empirical findings had confirmed that deficits in the Current Account played a negative role in economic growth, thus removal of trade barriers and expanding bilateral trade will pave the way for further regional integration and economic prosperity.

In spite of the fact that data on portfolio investment is virtual limited, this did not allow for more detailed analysis, however, it's evident that financial integration requires allowing cross listing of companies and adopting flexible exchange rate systems to enhance investments in the financial markets across the region.

Establishment of joint banks and branches of the leading banks in the region will facilitate credit to beneficiaries across the region, this notably require prudent supervi-

sion and regulatory systems to ensure allocation of finance to productive sectors.

References:

Cédric Tille(205) “Financial Integration and the Wealth Effect of Exchange Rate Fluctuations”, Federal Reserve Bank of New York, Staff Reports.

Cesar M. Rodriguez(2011) “The Growth E¤ects of International Financial Integration and Exchange Rates: Theory and Empirics “Inter-American Development Bank.

Eren Pamir(2004) “Theory and Evidence Financial Integration of Developing Countries ” Leonard N. Stern School of Business -New York University

M. AYHAN KOSE, ESWAR S. PRASAD, and MARCO E. TERRONES(2005) “Financial Integration and Macroeconomic Volatility” IMF Staff Papers Vol. 50, Special Issue.

Nektarios Aslanidis et-al (2009) “Modeling change in financial market integration: Eastern Europe” Department of Economics, University Rovira Virgili, Spain+ University of Tasmania; CFAP, University of Cambridge; and CAMA.

Palle Andersen and Ramon Moreno(2004) “Financial integration: an overview “BIS Papers No 23.

Pierre-Richard Agénor (2003) “Benefits and Costs of International Financial integration: Theory and Facts”, Blackwell Publishing, 9600 Garsington Road, Oxford, OX4 2DQ, UK and 350 Main Street, Malden, MA 02148, USA

Philippe Martin and Hélène Rey(1999) “Financial Integration and Asset Returns” European Economic Review, LSE and CEPR.

www.unctad.org

The Impact of China Trade Surplus on USA Trade Deficit

Dina Kamal Elshafei

Policies, Reserarch And Statistics Department

Preface

China is both the second largest economy and trading nation in the world. Accordingly, the problem of the over-valued Yuan and the resulting trade imbalance with the US will also affect other countries. As one economist remarked "China doing well is good for everybody" Alternatively, If China or Europe is facing economic problems, they will be felt in the US, and other countries, as one country's expenditure is another country's income.

For instance, the current debit crisis in Europe and the resulting Austerity programs caused renewed recessions in Europe and economic slowdown in the US, China and developing countries; thus; GDP contracted in the UK, Spain and Greece by 0.7% , 4% , and 7% respectively, while , the US suffered slow growth of 0.5% in the 2nd quarter of 2012, from 2% in the first quarter, and China showed growth of 7.6% in the second quarter , which represents poor performance by Chinese standards [1].

In view of globalization and the resulting interdependence among the world economies, this paper seeks to explore all aspects relating to the trade imbalance between China and the US; hopefully, it will contribute towards better understanding of the problem and assist in evaluating its impact on our economy with the aim of lessening to the minimum of their negative effects, if any.

Introduction

The rise of China from a poor, stagnant country to a major economic power within a very short time span of only 28 years [2] is often described by analysts as one of the greatest economic success stories in modern history. From 1979 (when economic Reforms were first introduced in China) to 2006, China's real Gross Domestic Product (GDP) grew at an average annual rate of 9.7%, the size of its economy increased over 11-fold, its real per capita GDP grew over 8-fold, and its International ranking in the total world trade rose from 27th to 3rd country. By some measurements, China has become the world's second largest economy and it could be the largest within a decade as in their medium term-strategic plan.

China's economic boom has led to a substantial growth in U.S.-China economic Relations. The total trade between the two countries has surged from $4.9 billion in 1980 to $287.8 billion in 2006, and rose to$ 365.8 billion (estimated) in 2010. For the United States, China is now its largest trading partner, and its largest source of imports. Inexpensive Chinese imports have increased the purchasing power of U.S. consumers. Many U.S. companies have extensive manufacturing operations in China in order to sell their products in the booming Chinese market and to take advantage of low-cost labor for exported goods. China's purchases of U.S. Treasury Securities have funded federal deficits and helped in keeping the U.S. interest rates relatively Low. Despite the perceived threat from China, the U.S. economy has recently maintained full employment and robust economic growth. To date, the growth in Chinese exports appear to have come partly at the expense of Asian competitors. However, the emergence of China as a major economic superpower has raised Concern among many U.S. policy-makers. Some express concern that China will overtake the United States as the world's largest trade economy and as the world's largest economy. In this context, China's Rise is viewed as America's relative decline. Another concern is the large and growing U.S. trade deficits with China, which has risen from $10.4 billion in 1990 to reach $252 billion in 2010, and is viewed by many analysts as an indicator that China uses unfair trade practices (such as an undervalued currency and Subsidies to domestic producers) to flood U.S. markets with low-cost goods and to Restrict U.S. exports, and that such practices threaten American jobs, wages, and Living standards[3].

Explaining U.S. Trade Deficit with China

In 2010, the U.S. trade deficit with China was $252 billion,

1 - In China. GDP growth of less than 7.5% will cause social disturbances.

2 - Reference 2

3 - Reference -3-

the largest in the world between any two countries. The deficit came as a result of the U.S. exported $82 billion in goods and services to China, while it imported over $334 billion.

Many economists relate these imbalances to the value (undervaluation) of the Yuan[1]. The U.S. Congress has proposed Retaliatory action against China if it does not allow the Yuan to appreciate against the US dollar.

How would an appreciation of the Yuan affect the U.S. trade balance With China?

According to the Asian Economic Model[2], 10 percent appreciation of the Yuan would cause the aggregate Chinese trade surplus to fall by 0.5 percent of Chinese GDP. The IMF (2005), utilizing a partial equilibrium framework, concludes that a 10 percent Yuan appreciation would reduce the Chinese trade surplus by $10 billion.

The IMF (2005) also notes that even among the small number of studies that investigate Yuan appreciations, very few report export and import demand elasticities for China. A 10 percent appreciation of the Yuan would reduce China's share of world exports by half a percentage point and China's share of world imports by a tenth of a percentage Point. The price elasticities for U.S. imports from China are wrong-signed and that price elasticities for U.S. exports to China are not statistically significant[3].

The enormous accumulation of foreign exchange reserves indicates that the Yuan is undervalued[4].

1 - The Chinese currency
2 - The four original tigers experienced decades of supercharged growth based largely on market liberalizations and a dramatic increase in exports, much of this incited by the United States during the Cold War.
3 - Reference no – 5-
4 - See table -1- and figure -1-

Table -1- China's Foreign Exchange Reserves and Chinese Ownership of U.S. Treasuries (billions of US$)

Year	Chinese Ownership of U.S. Treasuries	Chinese Central Bank's Foreign Exchange Reserves
2000	60.3	168.3
2001	78.6	215.6
2002	118.4	291.1
2003	158.4	403.3
2004	222.9	609.9
2005	310.9	818.9
2006	346.5	1.066

Source: U.S. Treasury, Economist Intelligence Unit

China holdings of U.S securities June 2002-June 2009 billions of U.S $ / Source: U.S. Department of the Treasury

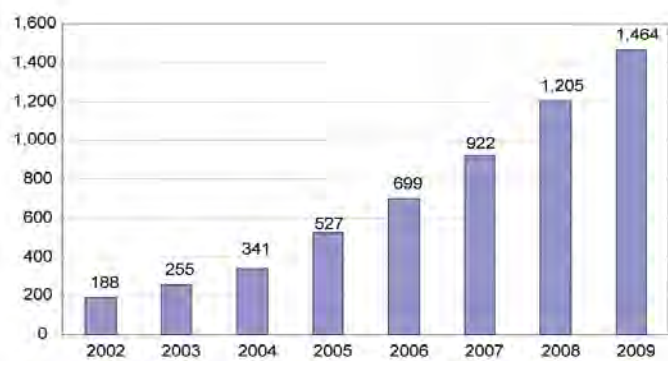

Reasons for U.S. Trade Deficit with China

Some economists attributed the U.S trade deficit with China to the following reasons:

1- China is becoming more competitive because it is able to produce low-cost goods that Americans want. China's competitive pricing is a result of standard of living which allows them to pay lower wages to workers.

2- An exchange rate that is partially set to be always priced lower than the dollar. According to the Big Mac index compiled by the Economist, the Chinese Yuan is 49% undervalued against the Dollar. This is partly because the Chinese Government seeks to keep the Yuan undervalued by restricting currency flows. The undervalued Yuan gives a competitive advantage to Chinese exporters relative to US exporters.

3 - Higher Savings Ratio in China, the past decade has shown a very low level of savings in the US, but much

higher in China. Low Saving ratios mean that levels of consumption are higher in the US. China's high saving ratios mean that consumer spending on imports is relatively lower. Instead China uses their savings to invest and purchase capital flows from abroad. (It is these capital flows which help to finance current account deficit).

4- The steady growth in U.S. trade deficit with China, include non-tariff barriers to U.S. exports in foreign markets, and export-led growth strategies in China that target American markets because they are the largest and are more open than many others.

5- Macroeconomic factors such as the over-valuation of the U.S. dollar and slow growth abroad have also played important roles in the 1990s, and especially in the past few years.

6- Most importantly is the pattern of **neglect of the American industrial structure** by the federal government.

China's Exchange Rate

This discussion will involve the Chinese Yuan as it is considered by economists the most important reason for the trade deficit with the USA .China sets the value of its currency, the Yuan, to always equal a set amount of a basket of currencies which includes the U.S dollar. When the dollar loses value, China buys dollars through U.S. Treasuries to support it. In this way, the Yuan's value is always within its targeted range. As long as the Yuan's value is lower than the dollar, China's goods are cheaper in comparison. The government does this directly and indirectly. Directly by buying dollars to keep the dollar price high. Since China has been interested in keeping the Yuan undervalued relative to the US Dollar, and the easiest way (if you can afford it) to keep the Dollar price high, and the Yuan low is to buy dollars from the open market.

A country like China, which runs a huge Trade Surplus, can afford to buy dollars in the open market to keep the demand for dollars high, and push the dollar price upwards relative to the Yuan. This keeps the Yuan undervalued.

Indirectly by putting a cap on the amount of foreign assets that locals can invest in abroad. For example –allow residents to invest in foreign only up to $50,000 assets every year.

Other indirect measures can relate to taxation laws. For example – by allowing tax free repatriation of the Chinese currency – the Chinese government can help boost inflow of Yuan to the country, and influence the exchange rate.

The impact of the Global Financial Crisis on the Chinese Economy

There are four major channels via which the global financial crisis impacted the Chinese economy:

1- The most serious effect of the global crisis hit Chinese economy through trade due to the sudden collapse in exports market which was in turn caused by the sudden worsening of the US financial crisis after Lehman Brothers [1] failure.

2- The slowdown in fixed assets investment which can be attributed to the slowdown of the real estate investment as a result of monetary tightening, the fall in export related investment, the worsening of expectations, and losses incurred in financial market speculations due to the bursting of the asset bubbles and the collapse of commodity prices.

3- The large inventory adjustment because many Chinese enterprises were expecting further rise in the prices and engaged in large- scale hoarding.

4- The wealth effect of the bursting of the asset bubble [2] also played a role in slowing the growth of consumption.

This happens when, as a result of the bubble, say, real estate loses value, owners become less wealthy, more uncertain about the future, thus curtail expenditure on non-essential consumer goods.

U.S. Economy and Trade Deficit with China

First ,China buys U.S. Treasuries to support the value of the dollar, and keep its exports cheap. It is now the largest lender to the U.S. Government. In November 2010, China owned $895 billion in U.S. Treasuries, 32% of the total $2.8 trillion outstanding. By buying Treasuries [3],

1 - Lehman Brothers Holdings Inc. was a global financial services firm. Before declaring bankruptcy in 2008, Lehman was the fourth largest investment bank in the USA (behind Goldman Sachs, Morgan Stanley, and Merrill Lynch), doing business in investment banking, equity and fixed-income sales and trading (especially U.S. Treasury securities), research, investment management, private equity, and private banking.

2 - An asset bubble is formed when the prices of specific asset classes are over-inflated due to excess demand for the asset as an investment vehicle. Prices rise quickly over a short period of time, and are not supported by underlying demand for the product itself.

3 - U.S. securities include short-term and long-term debt, including Treasury securities, U.S. government agency securities, U.S. corporate

China helped keep U.S. interest rates low. Until the Sub-prime Mortgage Crisis, this helped fuel the U.S. housing boom. If China were to stop buying Treasuries, interest rates would rise, delaying any recovery from the recession. This isn't in China's best interests, as U.S. shoppers would buy fewer Chinese exports. However, China is buying fewer Treasuries than in 2009, as it is diversifying its holdings into other currencies, such as the euro.

Secondly The U.S. trade deficit with China1 means U.S. companies that can't compete with cheap Chinese goods must either lower their costs or go out of business. To lower their costs, many companies have started outsourcing to India and China, adding to U.S. unemployment. Other industries have simply dried up. U.S. manufacturing, as measured by the number of jobs, declined 34% between 1998 and 2010. As these industries declined, so has U.S. competitiveness in the global marketplace.

Table -2- U.S. Imports from Asia and China, as a Percentage of Total U.S. Imports (US $ billions)

	1996	2000	2005
U.S. Imports from Asia (including China)	38.8	36.6	35.7
U.S. Imports from Asia (excluding China)	32.3	29.2	21.1
U.S. Imports from China	6.5	8.2	14.6
U.S. Imports from China, as a % of Total U.S. Imports from Asia	16.8	40.8	22.4

Source: USITC Data Web

Figure 2 U.S. trade deficit with China 2000-201

Source: US international trade commission data web.

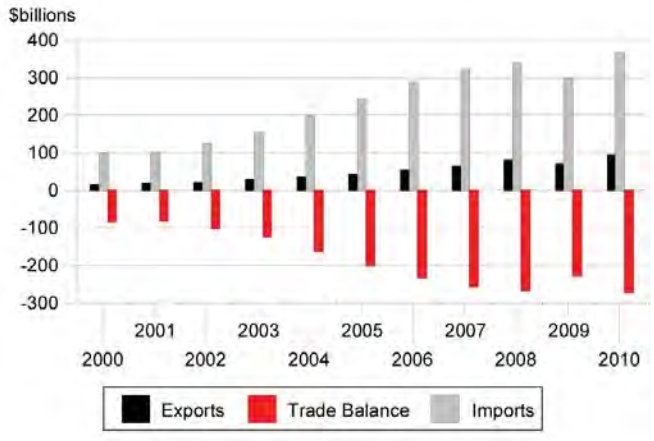

Third during the 1950s and 1960s, the U.S. was the world's leading export powerhouse. The Marshall plan2 helped provide the capital needed to rebuild Europe and Japan, and fueled a tremendous demand for U.S. exports. During this period, the U.S. ran a substantial trade surplus. The U.S. also benefited initially from strong export demand in a wide range of industries, from low-tech textiles and apparel to sophisticated aircraft and machine tools. Begun in 2006; China allowed the Yuan to rise 6% and opened many Chinese markets to U.S. 3

Graph no -1-

Finally, there are many ways in which trade deficit has injured U.S. workers .Deterioration in the trade balance (the difference between exports, which create jobs, and imports, which eliminate domestic employment) has reduced employment, especially in manufacturing and other industries producing traded goods. The growth in the trade deficit over the past two decades has destroyed millions of high-wage, skilled manufacturing jobs in the U.S., and pushed workers into other sectors where wages are lower, such as restaurants and health service industries. The U.S. has lost nearly 500,000 manufacturing jobs since March 1998, due to the impact of the rising trade deficit. Trade deficits also have a direct impact on wages, especially for non-college educated workers, who make up three-quarters of the U.S. labor force. The average real wage for U.S. production workers peaked in 1978, declining more or less steadily through 1996. The steady growth in USA trade deficits over the past two decades has eliminated millions of U.S. manufacturing jobs, and reduced average wages in the economy. Also, many

securities, and U.S. equities (figure 1).

1 - See figure 2

2 - The Marshall Plan (officially the European Recovery Program, ERP) was the large-scale economic program, 1947–1951, of the United States for rebuilding and creating a stronger economic foundation for the countries of Europe

3 - See graph no -1- real wages and trade deficit.

more jobs have been lost to NAFTA[1] and other sources of trade problems, including China, and recently, Europe. Trade depressed wages through the growth in imports from low wage country like China. When the prices of these products fall, it puts downward pressure on prices in the U.S. Domestic firms which are forced to cut wages or otherwise reduce their own labor costs in response. When U.S. firm's move some plants to China, this will have a chilling effect on the labor market, then this plant closure is often sufficient to extract wage cuts from workers[2]

3.Table 3- U.S. Merchandise Trade with China: 1980 - 2006 (US$ billions)

Year	U.S. Exports	U.S. Imports	U.S. Trade Balance
1980	3.8	1.1	2.7
1985	3.9	3.9	0
1990	4.8	15.2	-10.4
1995	11.7	45.6	-33.8
2000	16.3	100.1	-83.8
2005	41.8	243.5	-201.6
2006	55.6	287.8	-232.2

Source: U.S. Department of Commerce and USITC Data web.

Figure 3 U.S. Trade Balances with the World and Various Trading Partners for the year: 2009

Source: US international trade commission data web

Findings and Recommendations

1- The U.S. and China Strategic Economic Dialogue is pressuring China to loosen its peg against the dollar and raise the price of Chinese exports, lowering the trade deficit. Dialogue also opens up to U.S. companies China's domestic market of 1.3 billion people (the largest high-intensive population in the world).

2 - There needed to be a change in consumer preferences in the United States along with any change in policy, in order to reduce the U.S. trade deficit, and that when U.S. consumers shift their consumption of Chinese goods to U.S. produced goods.

3 - The development of new approaches to U.S. trade problems must be based on an analysis of how and why the current trade policy process has failed. This analysis must begin with an examination of business influence in the policy-making process.

4- U.S. corporations must continue to play a dominant role in world production and trade by aggressively investing and moving production abroad. Multinationals use plants in other countries to serve foreign markets and, increasingly, to service the U.S. market as well.

6- New, binding, dispute settlement mechanisms must be created to enforce international property rights. These new measures will unleash a torrent of foreign investment and will accelerate the impact of trade on USA workers.

7-The current global financial crisis suggests that globalization has allowed business to escape the bounds of regulatory systems that were established after the 1930s, which for decades brought stability and broadly shared growth and prosperity to the world. The trading system has become unbalanced, and exhibits a bias in favor of investor rights while remaining silent on labor, human rights and the environment.

8- The U.S. should enter into no new trade agreements, unless and until those agreements are revised to include enforceable labor rights and environmental standards as core elements. This will require, at a minimum, agreements to achieve internationally agreed upon standards, international performance reviews, and enforcement of these standards through trade sanctions.

9- The U.S. must steadily reduce the value of the U.S. dollar, in coordination with other major advanced industrial nations. Similar steps were taken between 1985 and 1987 period, the last major period of dollar-overvaluation and exploding trade deficits.[4]

10- New incentives must be introduced to encourage developing countries in joining the developed world in

1 - North American Free Trade Agreement
2 - See graph no -1- real wages and trade deficit.
3 - graph no 1
4 - The overvalued dollar has a damaging impact on U.S agriculture

raising labor and environmental standards. Developing countries also need an alternative to the model of export-led growth that has become the core of the commonly accepted Washington consensus[1] growth package. That model has become exhausted because too many countries are competing for access to the only open market in the world, and the U.S. can no longer afford to be the market of last resort.

References

1 - IMF (International Monetary Fund). 1999. World Economic Outlook. Washington, D.C., the International Monetary Fund. Advance Release, April 20.

2 - Scott, Robert E. 1999a. China Can Wait WTO Accession Deal Must Include Enforceable Labor Rights, Real Commercial Benefits. Briefing paper. Washington, D.C.: Economic Policy Institute.

3 -14 Oct 2011, CRS report for the congress by Craig K. Enwall and Marc Labette, Specialists in Macroeconomics, Government and Finance Division, Wayne M. Morrison Specialist in International Trade and Finance, Foreign Affairs, Defense, and Trade Division.

4 - How Would an Appreciation of the Renminbi Affect the U.S. Trade Deficit with China?

5 - Willem horbecke.2007

6 - Weekly global economic brief July 16th 2009.

7 - Wikipedia.

8 - CRS report to congress 2010 by Wayne M. Morrison, Specialist in Asian Trade and Finance.

1 - The term Washington Consensus was coined in 1989 by the economist John Williamson to describe a set of ten relatively specific economic policy prescriptions that he considered constituted the "standard" reform package promoted for crisis-wracked developing countries by Washington. D.C.-based institutions such as the International Monetary Fund (IMF). World Bank. and the US Treasury Department.